دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

سبك المنظوم وفك المختوم

تأليف

الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي الجياني

حققه وقدم له وعلق عليه
أ.د. عدنان محمد سلمان   أ.م. فاخر جبر مطر

سلسلة
الدراسات
العربية
٤

سبائك المنظوم والمختوم

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

كافة إصدارات الدار محكمة علمياً

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨، فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩، ص ب: ٢٥١٧١

الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني irhdubai@bhothdxb.org.ae

سلسلة
الدراسات
العربية
٤

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

سبك المنظوم وفك المختوم

تأليف

الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي الجياني

حققه وقدم له وعلق عليه
أ.د. عدنان محمد سلمان أ.م. فاخر جبر مطر

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله وصلاة وسلاماً على رسوله ﷺ وعلى عباده الذين اصطفى، وبعد:

فتتشرف دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث أن تقدم إصدارها الرابع في **"سلسلة الدراسات العربية"** خدمة للغة القرآن، وإثراءً للمكتبة النحوية، وهو بعنوان "سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك — دراسة وتحقيق"، وهو في صياغته واختصاره يقرب من كتابه "تسهيل الفوائد" غير أنه يباعده في خصيصة جزمه فيه كثيراً بخلاف ما رجحه في سائر كتبه، مع الأصالة في تلك المفارقة وجمع آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه الخلاف بين أهل الكوفة والبصرة وبيان محله من ذلك الخلاف، وقد وصفه فقال: "عون للأذكياء بالإيجاز، وجمع المتفرقات الكلية القريبة المتناول".

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة **"آل مكتوم"** — حفظها الله — التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي**، الذي أنشأ هذه الدار لتكون منار خير، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام، فيما سطره الأوائل، فيما يمتد من ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية، والدراسات الجادة التي تعالج قضايا العصر، وتؤصل أسس المعرفة، على

مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة، وآداباً وأخلاقاً، ومناهج حياة، مستلهمة الأدب القرآني، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾(1).

وبمؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة.**

والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع.

كما لا يفوت الدار أن تشكر من أسهم في هذا الكتاب من العاملين بالدار:

- **مساعد باحث: الشيخ محمد عبد الله بن التمين**، الذي قام بالتصحيح والتدقيق.

سائلين الله تعالى العون والسداد، والهداية والتوفيق، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل العطاء من حسن إلى أحسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث

---

(1) سورة النحل 125.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، أما بعد:

فإن هذا الكتاب لإمام نحاة القرن السابع الهجري، جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٧٢هـ. وهو من كتبه المهمة، ولعله يأتي من حيث الأهمية بعد كتابه التسهيل الذي يعد من أهم ما أُلف في النحو بعد كتاب سيبويه، وأن نحوياً كأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ. يمتنع عن إقراء طلابه إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل. وهذا دليل على أهمية هذا الكتاب وشهرته، وكان كتاب سبك المنظوم وفك المختوم على غرار التسهيل من حيث المادة العلمية الغزيرة، وصعوبة العبارة، التي تحتاج إلى شرح وتوضيح، ولم نجد من شرح سبك المنظوم، لا ابن مالك ولا غيره، ولعل الزمن يكشف عن شرح لهذا الكتاب العلمي القيم، الذي تكاد تكون عبارته كعبارة التسهيل، فضلاً عن أنها شديدة الاختصار، وهي موسومة بالتركيز لدرجة كبيرة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى الإبهام، هذا مع ندرة الشواهد وقلة الأمثلة التطبيقية.

وكان ابن مالك في هذا الكتاب قد نثر كتابه المؤصل، وسعى إلى توضيحه. ومع ما عليه ابن مالك من مكانة علمية كبيرة، فقد يشعر قارئ

كتابه بصعوبة العبارة، ولعل ذلك أدى إلى عدم انتشار الكتاب بين الدارسين. والكتاب على ما يبدو لم يكن كتاباً تعليمياً ميسراً، بل كان كتاباً للعلماء المتخصصين بعلم النحو والصرف.

وهذا الكتاب كان من المؤمل أن نفرغ من إنجازه ونشره قبل أكثر من سبعة عشر عاماً، تقريباً، إلا أن بعض المعوقات حالت دون ذلك، ومنها، انتظار الحصول على نسخة ثانية من مخطوطة الكتاب التي تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق. فلم يتحقق ذلك على الرغم من طول الانتظار، فعرضنا الكتاب على التسهيل الذي سهل لنا الكثير من سد نواقصه. ونحمد الله الذي هيأ لنا الوقت المناسب لأن نعيد قراءة الكتاب، ونحققه على الوجه الصحيح، لينتفع به قراء العربية.

سلكنا في تحقيق الكتاب الطريقة العلمية المتبعة في إخراج كتب التراث العربي الإسلامي، فضلاً عما لدينا من خبرة في مجال تحقيق النصوص ونشرها.

أمّا عملنا في التحقيق، فإننا اعتمدنا على نسخة خطية من الكتاب تحتفظ بها مكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣٠) وهي نسخة نادرة كتبت سنة ٦٤٥هـ. أي في حياة المؤلف، مما يفيد أنها كانت نسخة معتمدة، وهي نسخة كاملة، خطها واضح ومضبوطة بالشكل التام. وكان علينا أن نقدم دراسة مفصلة عن حياة ابن مالك، إلا أن أساتذة فضلاء من الذين حققوا كتباً له، فصّلوا القول في ذلك، مما أغنانا عن إعادة الكلام. نخص منهم بالذكر الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، والدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،

وكذلك مقدمة التحقيق الثاني لهذا الكتاب للدكتور عدنان الدوري، ومقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد، ومقدمة تحقيق كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد للدكتور حاتم صالح الضامن، وكتاب المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم مكرم، ومقدمة تحقيق كتاب الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة للدكتور محمد حسن عواد، فضلاً عما كتبه أصحاب التراجم والطبقات الذين أفردوا ترجمة واسعة لابن مالك، لما يحتله من مكانة علمية مرموقة في علوم العربية، إذ توسعوا في سيرة حياته من حيث المولد والنشأة العلمية، والتعريف بشيوخه وتلاميذه، وذكر مصنفاته، والعلوم التي برع فيها، ومناصبه، ورحلاته، وما يتعلق بشخصيته، ثم ذكر سنة وفاته.

وقد استدعت طبيعة عملنا في إخراج الكتاب، أن يكون على قسمين، قسم للدراسة، وآخر للتحقيق. ففي الدراسة عرفنا بابن مالك تعريفاً موجزاً لكثرة ما كتب عنه، وأحلنا على مصادر ترجمته. أما القسم الآخر فقمنا فيه بدراسة كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم). فحققنا اسم الكتاب، ونسبته إلى ابن مالك، ثم ذكرنا نهج المؤلف في كتابه، بعدها وصفنا النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، ومنهج التحقيق، وختمنا الكتاب بقائمة المصادر والمراجع.

وإنا لنرجو أخيراً أن ينتفع بهذا الكتاب طلبة العربية، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

المحققان

ابن مالك[1]:

---

(١) ينظر عن حياة ابن مالك المفصلة المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً زمنياً.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ. حيدر آباد. ص ١٤٩١ وما بعدها.
- العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق فؤاد السيد، الكويت ١٩٦١م. ٣٠٠/٥.
- ذيل القراء الكبار، ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر، ت ٧٤٩هـ. نشر مع كتاب (معرفة القراء الكبار-للذهبي). تحقيق محمد سيد جاد الحق. مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن آيبك الصفدي، ت ٧٦٤هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، عبد الله بن أسعد ت ٧٦٨هـ. بيروت ١٩٧٠م. ١٧٢/٤.
- طبقات الشافعية، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١هـ. تحقيق الطناحي والحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ٢٥٧/٥.
- الوفيات، ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت ٨٠٩هـ. تحقيق عادل نويهض، بيروت ١٩٧٨م. ص ٣٣٢.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ. تحقيق محمد المصري، ١٩٧٢، دمشق.
- غاية النهاية، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ. تحقيق برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢-١٩٣٥م. ١٨٠/٢٠.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، أحمد بن علي، ت ٨٤٥هـ. تحقيق مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤.

=

هو جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي.

=

- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، ت ٨٤٧هـ، تحقيق د. محسن غياض، النجف الأشرف، ١٩٧٣-١٩٧٤.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت ٨٤٧هـ. دار الكتب المصرية. ٢٤٣/٧.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ. تحقيق أبي الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٥م.
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، الزركشي، محمد بن ابراهيم ت ٩٣٢هـ. مطبعة الدولة التونسية، ١٢٨٩هـ.
- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، محمد بن طولون الصالحي، ت ٩٥٣هـ. تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٩م.
- نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، المقري، أحمد بن محمد، ت ١٠٤١هـ. تحقيق د. احسان عباس، بيروت ١٩٦٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ. استنبول ١٩٤٤م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩هـ. مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠هـ.
- دائرة المعارف الاسلامية، الترجمة العربية. ٢٧٢/١٠.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦م. ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، ١٩٥٧ ج ٢٧٥/٥.
- معجم المؤلفين، محمد رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٦٠م.
- الأعلام، الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦م، بيروت ١٩٦٩.

اختلف في سنة ولادته على أقوال، منها سنة ٥٩٨هـ. و٦٠٠هـ، و٦٠١هـ، ٦٠٢هـ، ٦٠٨هـ. ومكان ولادته هناك في جيان بالأندلس، إذ تلقى معارفه الأولى هناك. ثم رحل في شبابه إلى دمشق، وسمع ابن يعيش ت ٦٤٣هـ. في بعلبك، ثم تصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وإليه المنتهى في اللغة والنحو والصرف في زمانه.

واستقر ابن مالك بدمشق حتى وفاته سنة ٦٧٢هـ.

اسم الكتاب ونسبته:

نص على اسم الكتاب ابن مالك في مقدمة الكتاب، فقال: "وسميته سبك المنظوم وفك المختوم[١]". وممن ذكره بهذا الاسم الصلاح الصفدي[٢]، وابن شاكر الكتبي[٣]، والسيوطي[٤]، والمقري[٥]، وطاش كبري زاده[٦]، وبروكلمان[٧]، وعمر كحالة[٨]، والزركلي[٩]، ونقل السيوطي في البغية عن الذهبي في تاريخ الاسلام في ترجمة ابن مالك قوله: "... وله سبك المنظوم وفك المختوم، وقد وقفت عليه[١٠]".ويذكر السيوطي أنه ذيل أبياتاً لسعد الدين بن العربي يذكر فيها مؤلفات ابن مالك، فقال:

وأَمْلَى كتاباً بالفوائد نَعتُهُ   وآخرَ نظماً للفوائد والعُلا

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٢أ.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/٣٦٠.

(٣) فوات الوفيات ٢/٤٥٣.

(٤) بغية الوعاة ١/١٣٣.

(٥) نفح الطيب ٢/٢٢٥.

(٦) مفتاح السعادة ١/١٣٨.

(٧) تاريخ الأدب العربي ٥/٢٩٤.

(٨) معجم المؤلفين ١٠/٢٣٤.

(٩) الاعلام ٦/٢٣٣.

(١٠) بغية الوعاة ١/١٣٣.

وَصنّفَ شـرحاً للجزوليـةِ الّـتي غَدَا نَظْمُها كالصَّخرِ حتَّى تَسَـهَّلا
وَسَـبْكاً لمنظـومٍ وَفَكَّـا لمخـتمٍ على هيئةِ التّوضيحِ فاضمم لِما خَلا[1]

وتتفق هذه التسمية مع عنوان النسخة التي اتخذناها أصلاً في تحقيق الكتاب. وقد ذكر الكتاب في معظم كتب من ترجم لابن مالك بهذا الاسم. وأثبت المقري في نفح الطيب هذا الاسم، وأنكر على من حَرف في اسمه، فقال: "ومن قال إنّ اسمه فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل[2]".

ويذكر ابن مالك في مقدمته للكتاب أنّ سبك المنظوم وفك المختوم هو نثر للمؤصل، فقال: "... فإني استخرتُ اللّه تعالى في نثر المؤصل ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء...[3]".

وهذا يعني أن المؤصل هو كتاب في النحو منظوم، وأنه فك هذا النظم بسبك المنظوم وفك المختوم، الذي جعله نثراً للمؤصل وقد أورد السيوطي في البغية أنه وجد في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظم مصنفات ابن مالك في أبيات، وأن هذا البعض قد أهمل أشياء منها، وقد ذيل عليها ابن مكتوم في تذكرته أبياتاً يذكر فيها ما فاتهم من

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نفح الطيب ٢/٢٢٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١ ب.

مصنفات ابن مالك التي لم تذكر، ومن هذا التذييل قوله:

سَقَى اللهُ ربُّ العرشِ قبرَ ابنِ مالكٍ　　　سحائبَ غفرانٍ تغاديه هُطّلا

فقد ضَمَّ شملَ النحوِ من بعدِ شتِّه　　　وبيَّنَ أقوالَ النحاةِ وفَصَّلا

وَجَاءَ بنظمٍ للمفَصَّلِ بارعٍ　　　رفيعٍ على المنظوم يُدعَى المؤصَّلا(١)

فالبيت الأخير من هذا التذييل يعني أنّ ابن مالكٍ قد نظم المفصل بكتاب سماه المؤصل، ثم إنه نثر المؤصل بكتابه سبك المنظوم. وممن ذكر ذلك الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، فقال: "... وقيل هو رسالة موجزة -يريد سبك المنظوم- وقيل في بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق وهو الصواب(٢)". ويعني به المؤصل في نظم المفصل.

إنّ كتاب المفصل للإمام الزمخشري ت ٥٣٨هـ. من الكتب النحوية التي سارت على مذهب النحو البصري، ولقيت قبولاً واستحساناً عند العلماء، فاقبلوا على العناية به درساً وشرحاً، ولم يذكر ابن مالك أنه نظم المفصل أو شرحه إلاّ ما أورده الدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب ابن مالك شرح عمدة الحافظ، أنّ لابن مالك كتاباً اسمه (الفيصل على المفصل(٣)) وقد ردّ عليه الدكتور محمد حسن عواد في تحقيقه لكتاب

---

(١) بغية الوعاة ١/١٣٢.

(٢) التسهيل مقدمة المحقق ٢١.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/٧١.

الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة بقوله: "ولعلّه تحريف للكتاب السابق[1]"، يعني به المؤصل في نظم المفصل[2]، الذي ذكره السيوطي[3]، والمقري[4]، والدكتور محمد كامل بركات[5]، والدكتور عبد المنعم هريدي[6]، والدكتور شوقي ضيف[7]، والدكتور عبد العال سالم مكرم[8]، والدكتور حاتم صالح الضامن[9]، والدكتور عدنان الدوري[10]، وهؤلاء الفضلاء قد تابعوا ما أوردهُ السيوطي في البغية عن ابن مكتوم في التذكرة، من كون المؤصل هو نظم للمفصل[11]، على أننا لم نلمح في عبارة ابن مالك أنه نظم المفصل في المؤصل، سوى أنه قال:

---

(١) الالفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة مقدمة المحقق ٧٤.

(٢) المصدر السابق ٧٣.

(٣) بغية الوعاة ١/١٣٢.

(٤) نفح الطيب ٢/٢٢٥.

(٥) التسهيل، مقدمة المحقق ٢١.

(٦) شرح عمدة الحافظ ١/٧١.

(٧) المدارس النحوية ٣١٠.

(٨) المدرسة النحوية في مصر والشام ١٨٣.

(٩) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ١٦.

(١٠) شرح عمدة الحافظ ٤٣.

(١١) بغية الوعاة ١/١٣٢.

"... فإني استخرت الله تعالى في نثر المؤصلّ..."[1]. وعلى الرغم من كثرة البحث والتدقيق عن هذا النظم في فهارس خزائن الكتب غير أنها خلت من أي مخطوطة من مخطوطاته ، فهو في عداد الكتب المفقودة. وليس هناك أي نقل عن هذه المنظومة في أي كتاب من كتب ابن مالك التي بين أيدي الناس. وقد قمنا بعقد موازنة بين أبواب سبك المنظوم الذي تكون أبوابه على وفق أبواب المؤصل، الذي هو بدوره إن كان نظماً للمفصل فسيكون على وفق أبواب المفصل، لعلنا نجد علاقة بين الكتابين، يترجح لنا من خلالها أن كتاب سبك المنظوم وفك المختوم هو نثر لكتاب المؤصل، الذي قيل إنه نظم للمفصل، فتبين لنا أنه لا توجد أية علاقة بين الكتابين، سبك المنظوم، ومفصل الزمخشري، من حيث أبواب الكتاب وموضوعاته، ومن حيث المنهج. ثم إنه لا توجد أية إشارة في سبك المنظوم لا من قريب ولا من بعيد تشير إلى المفصل.

وعليه فإن المؤصل قد لا يكون نظماً للمفصل، وربما يكون منظومة نحوية مستقلة، ارتأى ابن مالك أن ينثرها بكتابه سبك المنظوم وفك المختوم، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا في نثر منظوماته، كالكافية الشافية، ولامية الأفعال، وغيرهما. ونحن لا ننكر أن يكون ابن مالك قد نظم المفصل، وفك هذا النظم، إلاّ أنه لم يترجح عندنا أن يكون المؤصل هو نظم للمفصل، ولعل الأيام تكشف عن حقيقة الأمر.

---

(١) سبك المنظوم ورقة ١ ب.

نهج المؤلف في كتابه:

بدأ ابن مالك كتابه بمقدمة موجزة بعد حمد الله والثناء عليه، بَيَّنَ فيها أنه استخار الله تعالى في نثر كتابه المؤصّل لتتم الفائدة من إعانة الأذكياء بالإيجاز وجمع المتفرقات الكلية القريبة، فقد يوجد هناك من يدرك الشعر ويفهم المسائل أكثر منه بالنثر، وهناك من يكون بخلاف ذلك، فأراد أن يجمع النوعين. فالمؤصل كتاب في النحو والصرف منظوم، وسبك المنظوم وفك المختوم شرح لهذا النظم منثور، فأراد ابن مالك كما يقول في مقدمة الكتاب: "أن تشتمل الإعانة على الصنفين وتعم المنفعة بالتصنيفين...[١]".

سار ابن مالك في ترتيب مسائل كتابه على نمط التسهيل في الغالب، ولم يكن نسخة منه، فقد خالفه في كثير من المسائل النحوية والآراء، وحتى في الفصول والأبواب، وقد نلمح الفرق واضحاً بين الكتابين، إذ تميز التسهيل بالإيضاح والتبسيط، بينما تميز سبك المنظوم بالإيجاز والتركيز ولعل رغبة ابن مالك في اختصار العبارة قد تسببت في غموض النص.

والكتاب على ما وصفه السيوطي بأنه الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيراً، بخلاف ما رجَّحهُ في سائر كتبه[٢]. والكتاب لم يخلُ من أصالة يتبينها الدارس فيما أورده المؤلف من مسائل مخالفة لما في التسهيل ولما في

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٢أ.

(٢) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي ٣٠٥/١.

الألفية والكافية الشافية، وبجمعه آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه لمسائل الخلاف بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين، وبيان موقفه من هذا الخلاف، وقد استعنا بكتب النحو المعتمدة في توضيح هذه المسائل وبيانها، حيثما وجدنا ذلك ضرورياً.

وسنتبين نهج المؤلف في الكتاب من خلال الإشارة إلى أهم الأمور التي يتميز بها:

١- الاختصار في العبارة:

من ذلك ما أورده في باب التثنية وجمع التصحيح فقال: "وربما نال القلبُ ما همزته أصلٌ[١]". و "وقالوا مذروان وثنايان على الأصل تشبيهاً بمفردين[٢]". فالعبارتان هنا غامضتان ومختصرتان. ومن الاختصار أيضاً في عبارة الكتاب ما أورده في باب أفعال المقاربة. إذ لم يفصل القول في خبر (جعل)[٣] في حين نجده في التسهيل تحدث عن ذلك بالتفصيل فقال: "وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بـ إذا أو كلما، وندر اسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها[٤]". كما نجده في الباب نفسه لم

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٦أ.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٦أ. وينظر على سبيل التمثيل سبك المنظوم ورقة ٥٨ب-٥٩أ، و٥٤أ.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١٦ب-١٧أ.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٧أ.التسهيل ٥٩.

يذكر تصرف أفعال المقاربة في سبك المنظوم، وذكرها في التسهيل[١].

٢- مخالفة رأيه في التسهيل:

خالف ابن مالك في كثير من المسائل في هذا الكتاب رأيه الذي ذهب اليه في التسهيل، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في باب الألف واللام،حيث خالف ما ذهب إليه في التسهيل فقال في سبك المنظوم:"اللام وحدها المعرّفة، خلافاً للخليل[٢]"، وقال في التسهيل: "وهي أل لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه[٣]".

وخالف هنا ما في التسهيل في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، فقال: "... ويزيلها نواسخ الابتداء إلاّ (إنّ) على الأصح، وفي (لكنّ) نظر"[٤]، في حين ذهب في التسهيل إلى القول: "... ولا تدخل على خبر غير ذلك، خلافاً للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلاَّ (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنّ) على الأصح[٥]".

وفي مسألة نون الوقاية خالف في السبك ما في التسهيل، إذ تشعر عبارته في السبك بقلة لحوق نون الوقاية اسم الفعل واسم الفاعل، فقال:

---

(١) التسهيل ٦٠.

(٢) سبك المنظوم ورقة ١٢ب.

(٣) التسهيل ٤٢.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٥أ.

(٥) التسهيل ٥١.

"وربّما لحقت اسم الفعل اختياراً، واسم الفاعل اضطراراً[1]"، أما في التسهيل فقال: "... وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعل التفضيل...[2]" فالخلاف واضح بين العبارتين. وفي الباب نفسه ذكر في سبك المنظوم حذف نون الوقاية من ليت ضرورة[3].وهذا رأي سيبويه[4]. وفي التسهيل حذفها مع لدن وأخوات ليت جائز[5]. فالحكم مختلف بين الكتابين. وفي حديثه عن زيادة الباء قال في سبك المنظوم: "وربما زيدت في المبتدأ والخبر الموجب[6]"، أما في التسهيل فقال: "وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما[7]". فهنا لم ينص على زيادتها في المبتدأ والخبر الموجب كما نص في سبك المنظوم.

وجزم في سبك المنظوم بحذف اسم إنّ وأخواتها في الضرورة فقال: "وحذف الاسم إن كان ضمير الشأن مخصوص بالضرورة[8]". أما في التسهيل فقال: "ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلاّ ضمير الشأن[9]".

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٩أ.

(٢) التسهيل ٢٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٩أ.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٩-٣٧٠، وأوضح المسالك ١/١١٠.

(٥) التسهيل ٢٥.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٣١أ.

(٧) التسهيل ١٤٥.

(٨) سبك المنظوم ورقة ١٢ب.

(٩) التسهيل ٤٢.

وجزم ابن مالك في سبك المنظوم بإلحاق نبَّأ وأنبأ بـأعلم وأرى[1] أمـا في التسهيل فقال: "... وألحق بهما- أي بأعلم وأرى — سيبويه نَبَّـأ، وزاد غيره أنبأ"[2].

وفي مسألة (سوى) كونها كغير في الاستثناء، وافق ابن مالك البصريين في سبك المنظوم بأنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر[3]، وصـرح بتضـعيف القول بأنها كغير، فقال: "ويلزم نصب سوى على الظرفية، ولا يدخل عليها حـرف الجـر إلاّ اضـطراراً، خلافـاً للكـوفيين في جعلـها كغـير[4]". أمـا في التسهيل فذهب إلى أن الأصح في (سوى) عدم ظرفيته ولزومه النصب[5].

وفي مسألة تقديم الحال إذا كان صاحبه محصوراً، نحو: مـا قـدم مسـرعاً إلاّ زيدٌ. هذه الصورة جزم بها ابن مالك في سـبك المنظـوم[6]، وضـعفها في التسهيل، فقال: "ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مـانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بإلاّ على رأيٍ[7]"

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٢٠ب.

(٢) التسهيل ٧٤.

(٣) الكتاب ١/٤٠٧.

(٤) سبك المنظوم ورقة ٢٨ب-٢٩أ.

(٥) التسهيل ١٠٧.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٢٨ب-٢٩أ.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٢٩ب.

وعبارة سبك المنظوم: "يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره، إلاّ أن يعرض مانع من التقديم كاقتران الحال بـ إلاّ، أو من التأخير كاقتران صاحبه بها...[1]"، ومن ذلك ما أورده في مسألة الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالاً، قال في سبك المنظوم: "وإن كان فعلاً ماضياً قُرِنَ غالباً بقد لفظاً أو تقديراً، أو قُدِّرَ قبله موصوف. خلافاً للكوفيين[2]". وعبارته في التسهيل: "وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لـ (إلاّ) والمتلو بـ (أو) أكثر من تركها إن وُجِد الضمير[3]".

وجوَّز ابن مالك في التسهيل حذف الحال، فقال: "ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها، أو يتوقف المراد على ذكرها[4]" في حين لم يذكر في سبك المنظوم حذف الحال[5].

وفي حروف الجر ذكر (مِن) وهي عنده في التسهيل لابتداء الغاية مطلقاً، على الأصح[6]. فشمله زماناً ومكاناً، والبصريون أنكروا كونها

---

(١) التسهيل ١١٣.

(٢) سك المنظوم ورقة ٢٩ب.

(٣) التسهيل ١١٣.

(٤) التسهيل ١١١.

(٥) ينظر سبك المنظوم ورقة ٢٨ب-٢٩ب.

(٦) التسهيل ١٤٤.

للزمان[1]. وقد مشى ابن مالك على رأيهم في سبك المنظوم، فقال: "ولا يبتدأ بها الزمان"، خلافاً للكوفيين[2].

وفي الباب نفسه زاد ابن مالك في سبك المنظوم من معاني (مِن) القسم[3]، ولم يذكره في التسهيل[4]. كما زاد في سبك المنظوم من معاني اللام كونها "لتقوية العامل المتعدي، ولتأكيد معنى الاضافة[5]". ولم يذكر ذلك في التسهيل[6]. وزاد من معاني اللام أيضاً التاريخ[7]، ولم يذكره في التسهيل[8]. وجعل ابن مالك من معاني الباء في سبك المنظوم الاستعانة والسببية[9]، وذكر في التسهيل السببية من دون الاستعانة[10]. وفي باب التمييز في مسألة تقديم التمييز على عامله قال في سبك المنظوم: "ولا يتقدم

---

(١) الجنى الداني ٣١٤.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٣٠ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٣٠ب.

(٤) التسهيل ١٤٤.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٣١أ.

(٦) ينظر التسهيل ١٤٥.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٣١أ.

(٨) ينظر التسهيل ١٤٤، ١٤٥.

(٩) سبك المنظوم ورقة ٣١أ.

(١٠) التسهيل ١٤٥.

تمييز على عامله، خلافاً للمبرد والمازني في الفعل المتصرف[1]". أما في التسهيل فقال: "ولا يمنع تقديم المميِّز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً، وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد[2]". فمخالفة ما في سبك المنظوم للتسهيل واضحة.

وفي مسألة (ربّ) كونها للتقليل هو قول الأكثرين، ومشى عليه ابن مالك في سبك المنظوم، فقال: "وربّ لتقليل ذات الشيء[3]". إلا أنه قال في التسهيل "إنها للتكثير، والتقليل بها نادر[4]".

ومن المسائل التي خالف فيها ابن مالك رأيه في التسهيل ما ذهب اليه في سبك المنظوم من وقوع المصدر حالاً متوقف على السماع، خلافاً للمبرد فيما دلّ عليه الفعل[5]. وهذا خلاف ما أورده في التسهيل من كون المصدر اذا وقع موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، خلافاً للمبرد[6]. فهو لم يورد هنا شرط السماع.

ومن المسائل الأخرى التي خالف فيها التسهيل، مسألة لزوم إعادة الجار

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٠أ.

(٢) التسهيل ١١٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٣١ب.

(٤) التسهيل ١٤٧-١٤٨.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٢٨ب.

(٦) التسهيل ١٠٩.

مع المعطوف على الضمير المجرور، فقال في التسهيل: "وإن عطف على ضمير جرٍ، اختير إعادة الجار، ولم تلزم، وفاقاً ليونس، والأخفش والكوفيين[1]".

في حين نجده يقول في سبك المنظوم: "يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، خلافاً لبعض الكوفيين[2]" فهو يختار في التسهيل إعادة الجار، وفي السبك يلزم إعادة الجار.

وكذلك نجده يخالف ما في التسهيل في باب النداء، عند حديثه على حذف حرف النداء، فقال في التسهيل: "ولا يلزم الحرف إلا مع الله... ويقل حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء[3]". وفي سبك المنظوم قال: "ولا يلزم إلاّ الله... وربما فارق اسم الجنس[4]" فاسقط اسم الاشارة، وهذا خلاف ما عليه في التسهيل.

ومن آراء ابن مالك التي خالف فيها التسهيل ما أورده في زيادة عن فقال: "ولا تزاد عند الأكثر...[5]" في حين نجده يقول في التسهيل بزيادتها: "وتزاد عن وعلى والباء عوضاً، وقد تزاد على دون تعويض[6]". وقد نص

---

(١) التسهيل ١٧٧-١٧٨.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٤٣أ.

(٣) التسهيل ١٧٩.

(٤) سبك المنظوم ورقة ٤٣ب.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٣٠ب-٣١أ.

(٦) التسهيل ١٤٦.

سيبويه على أن (عن) و (على) لا يزادان لا عوضاً ولا غير عوض[1].

وقد جعل ابن مالك في التسهيل (مُذ) و(منذُ) ظرفين مضافين إلى فعل مقدر رافع لما بعدهما على الفاعلية فقال: "وليسا قبل المرفوع مبتدأين، بل ظرفين، خلافاً للبصريين[2]" وقال في سبك المنظوم فيهما "ويكونان اسمين مبتدءَين، فيخبرُ عنهما بالزمانين المذكورين[3]".

وفي مسألة إضافة (أخ) و(أب) إلى ياء المتكلم، قال في التسهيل: "ويجوز في أبي وأخي: أبِيَّ وأَخِيَّ، وفاقاً لأبي العباس[4]". وخالف ذلك في سبك المنظوم فقال: "ولا يجوز ردّ لامات أبٍ وأخواته، خلافاً لأبي العباس[5].

ومن المسائل التي خالف فيها التسهيل قوله في عمل اسم الفاعل: "ولا يعمل مُصَغَّراً باتفاق[6]". وفي التسهيل نص على خلاف ذلك فقال: "يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف، خلافاً للكسائي[7]". فادَّعى في

---

(١) الكتاب ٣٨/١.

(٢) التسهيل ٩٤.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٣٢أ.

(٤) التسهيل ١٦٢.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٣٤أ.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٣٧أ.

(٧) التسهيل ١٣٦.

سبك المنظوم الاتفاق، وليس كما قال، فالخلاف ثابت كما نقله هو في التسهيل عن الكسائي.

إن ما خالف فيه ابن مالك رأيه في التسهيل من المسائل كثير[1]، وهذا يؤيد ما أورده السيوطي كون ابن مالك قد جزم في سبك المنظوم كثيراً، بخلاف ما رجحه في سائر كتبه[2].

٣- المسائل الخلافية في الكتاب:

ذكر ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مجموعة من المسائل التي خالف فيها النحاة، وقد أحصيناها فوجدنا تسعاً وستين مسألة، ينص فيها على من خالفه من النحاة. وأربع مسائل لم ينص فيها على اسم من خالفه.

---

(١) ينظر على سبيل التمثيل:

مسألة كف (ما) لمن، التسهيل ١٤٧، وسبك المنظوم ورقة ٣١أ.

مسألة المضاف إلى ياء المتكلم. التسهيل ١٦١، وسبك المنظوم ورقة ٣٤أ.

مسألة الفصل بين ما والفعل في التعجب. التسهيل ١٣٠-١٣١، وسبك المنظوم ورقة ٣٥أ.

مسألة اعراب المخصوص بالمدح أو الذم. التسهيل ١٢٧، وسبك المنظوم ورقة ٣٦أ.

مسألة مطابقة الفاعل في المعنى في باب نعم وبئس. التسهيل ١٢٧، وسبك المنظوم ورقة ٣٦أ.

(٢) النكت للسيوطي ١/٣٠٥.

وهذه المسائل الخلافية ربما اتفق ابن مالك مع البصريين فيها، أو رجح رأيهم، أو مال إليهم، أو خالف واحداً منهم، أو اثنين، وكذا فعل ذلك مع الكوفيين.

فيخالف من البصريين عيسى بن عمر ت ١٤٩ هـ. في مسألة واحدة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، فقال: "ويمنعه من الصرف كونه صفة على (فَعْلان) لا يؤنث بالتاء غالباً، أو كونه صفة معدولة، أو شبيهاً بها... وامتناع لحاق تاء التأنيث أو مع العلمية مطلقاً، ولا اعتبار بوزن مشترك، خلافاً لعيسى بن عمر[١]".

وخالف أبا عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ. في مسألتين، إحداهما في باب المنسوب إليه مسألة إبدال الواو من همزة الممدود[٢] والأخرى في باب الوقف حيث يقول: "إن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله ما لم يكن مهملاً في الخط فيحذف، إلا تنوين منصوبٍ غير مؤنث بالتاء، فيعوض منه مجانس الحركة غالباً، لا تنوين المرفوع والمجرور في الأعرف، وكالصحيح في ذلك المقصور خلافاً للمازني في التعويض من تنوينه مطلقاً، ولأبي عمرو والكسائي في عدم التعويض فيه مطلقاً[٣]".

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٤أ.

(٢) السابق ورقة ٦٧ب-٦٨أ.

(٣) السابق ٨٤ب.

وخالف الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ. في مسألتين، الأولى في باب إعراب الفعل وعوامله مسألة تركيب (لن)[١]. والثانية في باب أحكام الهمزة مسألة (إعلال المهموز) قال: "وقد يعل المهموز والمعتل بالتحويل كمساءٍ، ولاثٍ، وترائق في مساوىء، ولائث، وتراق، وليس منها جاءٍ، وخطايا، ونحوهما، خلافاً للخليل[٢]".

وخالف يونس بن حبيب ت ١٨٢هـ. في تسع مسائل[٣]، منها مخالفته له في باب الحروف المشبهة بالفعل في مسألة إبطال عمل (لكنْ) بالتخفيف، فقال: "ووقوع لكنّ بين كلامين متنافيين لفظاً أو معنىً، ويبطل عملها بالتخفيف خلافاً ليونس[٤]". وخالف الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ. في اثنتي عشرة مسألة[٥]، منها مخالفته له في باب الحروف المشبهة بالفعل في مسألة سد (أنّ) وصلتها مسدّ اسم لعل وخبرها، فقال: "تسُدُّ أنَّ بصلتها مسدّ اسم ليت وخبرها، ويمنع ذلك في (لعلّ)، خلافاً للأخفش[٦]".

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٧أ.

(٢) السابق ٨١أ.

(٣) السابق ١٨ب، ١٨ب، ٤٥ب، ٤٧أ، ٥٣ب، ٦٣ب، ٦٨أ، ٦٨ب، ٧٢ب.

(٤) السابق ١٨ب.

(٥) السابق ١٩أ، ٢٠ب، ٣٠ب، ٣٥أ، ٥٥أ، ٦٨أ، ٧٥أ، ٧٦أ، ٧٧أ، ٧٧ب، ٧٨أ، ٨٠ب.

(٦) السابق ١٩أ.

وخالف المازني ت ٢٤٩هـ. في خمس مسائل[١]. منها مخالفته له في باب الموصولات في مسألة الألف واللام، فقال: "والألف واللام بمعنى الذي وفروعه، خلافاً للمازني وأبي العباس[٢]".

وخالف المبرد ت ٢٨٥هـ. في سبع مسائل[٣]. منها مخالفته له في باب الحال في مسألة وقوع المصدر حالاً. فقال: "وَجعلُ المصدر حالاً متوقف على السماع، خلافاً للمبرد: فيما دلَّ عليه الفعل[٤]".

وخالف الكوفيين مدرسةً في خمس عشرة مسألة[٥]، منها مخالفته لهم في باب الموصولات في مسألة زيادة (مَن) فقال: "ولا تُزاد (مَن)، خلافاً للكوفيين[٦]".

وخالف بعض الكوفيين في مسألتين، الأولى في باب المعطوف عطف النسق، في مسألة إعادة الجار مع المعطوف[٧]. والثانية في باب تتميم

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٢١أ-٢١ب، ١٧أ، ٢٧ب، ٣٠أ، ٨٤ب.

(٢) السابق ٢١أ-٢١ب.

(٣) السابق ٢١أ، ٢٨ب، ٣٠أ، ٣٤أ، ٦٧ب، ٧٦ب، ٧٨أ.

(٤) السابق ٢٨ب.

(٥) السابق ٢١أ، ١٨ب، ١٩أ، ٢٢أ، ٢٣ب، ٢٨ب، ٢٩ب، ٣٠ب، ٣٢ب، ٣٥أ، ٣٧أ، ٥٤أ، ٥٨ب، ٦٠ب، ٨٥أ.

(٦) السابق ٢١أ.

(٧) السابق ٤٣أ.

الكلام على معاني الحروف وأحكامها في (لولا) و(لوما)[1]. وهاتان المسألتان لم ينص على اسم من خالفه فيهما.

وخالف من الكوفيين الكسائي ت ١٨٩هـ. في تسع مسائل[2]، منها مسألة في باب الحروف المشبهة بالأفعال، وهي رفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ، فقال: "لا يُرفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ قبل الخبر، خلافاً للكسائي[3]".

وخالف من الكوفيين أيضاً الفراء ت ٢٠٧هـ. في ست مسائل[4]، منها مخالفته له في باب إعراب الفعل وعوامله، في مسألة أن الناصبة للمضارع عند تقديم معمول منصوبها، فقال: "ولا تنصب الفعل- أي أنْ- لكونها المخففة، أو محمولةً عليها، أو على (ما) المصدرية، أو مسبوقة بخوف أمرٍ متيقّنٍ وقوعُهُ، ولا يُقدمُ معمولُ منصوبها لدخوله في صلتها، خلافاً للفراء[5]".

وخالف من البغداديين الرماني ت ٣٨٤هـ. في مسألة واحدة في باب

---

(١) السابق ٧٣أ.

(٢) سبك المنظوم ورقة ١٩أ، ٢١أ-٢١ب، ٢٤أ، ٢٨أ، ٣٧أ-٣٧ب، ٤٩ب، ٥٣أ، ٥٧ب، ٨٤ب.

(٣) السابق ١٩أ.

(٤) السابق ١٩أ، ٢٣ب، ٢٤أ، ٣٧ب، ٥٧أ-٥٧ب، ٦٢أ.

(٥) السابق ٥٦ ب – ٥٧ أ.

اسم الفاعل، وهي إضافة اسم الفاعل المحلى بـ(ال) إلى الضمير، فقال: "وربما عمل مبنياً على (فَعِل) أو (فَعيل). ويضاف منكراً ومعرفاً باللام إلى المفعول به، لكن يشترط في إضافة ذي اللام ما لم يكن مثنى أو مجموعاً على حده، تعريف المضاف إليه باللام، ولا يغني كونه علماً، خلافاً للفراء، ولا كونه ضميراً خلافاً للرماني(١)"

ولابن مالك مسألتان، خالف في الأولى بعض المتأخرين ولم يذكر اسمه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، في مسألة الاسم الثلاثي اذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، فقال: "... أو مع عجمةٍ غير سابقة للعلمية، بشرط مزيد على ثلاثة أحرف أو حركة ثاني الثلاثي على رأي، فإن كان ثلاثياً ساكن الثاني تَعيّن صرفه، خلافاً لبعض المتأخرين في جعله ذا وجهين(٢)".

والمسألة الثانية في باب الإمالة، إذ قال: "وهي أن ينحى بالألف نحو الياء جوازاً، كونها منقلبة عنها أو عن عين (فَعِلَ فِعْلاً...) أو متأخرة عنها بحرف أو حرفين، أولهما ساكن ما لم يكن بعد الألف مُستعلٍ متصل بها أو منفصل عنها بحرفٍ أو حرفين، فيمنع تأثير الياء والكسرة الموجودتين، خلافاً لمدعي المنع مطلقاً(٣)". فهو لم يذكر اسم من خالفه.

---

(١) السابق ٣٧ب.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٥٤ب.

(٣) السابق ٨٣ب.

وبهذا يكون مجموع المسائل الخلافية التي خالف فيها ابن مالك النحاة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم ثلاثاً وسبعين مسألة.

٤- آراء ابن مالك في الكتاب:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم أحد كتب ابن مالك النحوية المهمة، التي جزم فيها برأيه من بين سائر كتبه الأخرى، فنراه يرجح الرأي على خلاف ما في التسهيل أو الألفية أو الكافية الشافية، ويبدو أن تفكيره النحوي زمن تأليف هذا الكتاب قد استقر على وفق مذهب يتصف بصفة الاستقلال في الرأي والحرية في التفكير والانتقاء، وعلى الرغم من أن آراءه كانت تتفق مع آراء البصريين، فهو لم يتعصب لهم ولم يقف بجانبهم، ولم يتعصب أيضاً للكوفيين، كان يعرض آراء الفريقين ويختار ما يراه مناسباً حينما يجد الرأي متفقاً مع تفكيره النحوي، سواء أكان هذا الرأي كوفياً أم كان بصرياً. وكان يعرض المسائل الخلافية ويناقشها، وقد تبين لنا في كتابه هذا أنه قد خالف فيه ما ذهب اليه في التسهيل، فربما كان متفقاً مع البصريين في التسهيل في مسألة نجده يخالف ذلك في سبك المنظوم ولتوضيح آراء ابن مالك في الكتاب سنتناول مجموعة من المسائل التي عرضها، تكشف عن ذلك، منها:

رأيه في عامل الرفع في المبتدأ والخبر: قال: "والابتداء جعل الاسم كذلك، وهو رافع المبتدأ، والمبتدأ رافع الخبر[1]".

---

(١) سبك المنظوم ورقة ١٣ب.

رأيه في منع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف: قال: "والأصح منع تقديمه على صاحبه المجرور بحرف[1]".

رأيه في نعم وبئس إذا اتصلت بهما (ما) : قال: "... وإن اتصلت (ما) بهما، فهي على الأصح تمييز مفسر للفاعل المضمر[2]".

يختار رأياً ويجزم به: من ذلك ما ذكره في باب الممنوع من الصرف، فقال: "ويمنع الاسم من الصرف أيضاً، كونه علماً مع التأنيث بالتاء مطلقاً... فإن نقل إلى مذكر فمنعه مشروط بمزيد على ثلاثة أحرف، وكونه غير مسبوق بتذكير محقق أو مقدر، فإن لم ينقل إلى مذكر وهو ثلاثي ساكن الثاني غير أعجمي ولا منقول من مذكر، ففيه وجهان، أجودهما المنع[3]". وهذا قول سيبويه[4]".

رأيه في حروف الزيادة التي منها السين: قال: "وزيدت السين في الاستفعال وفروعه، وعوضاً عن حركة عين اسطاع في الأجود[5]".

رأيه في ابدال الياء من الواو: قال: "وتبدل- أي الياء- منها لاماً في

---

(١) السابق ورقة ٢٩أ.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٣٦أ.

(٣) السابق ٥٤ب.

(٤) ينظر المساعد ٣/٢٣.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٧٦أ.

(فُعُول) جمعاً إلاّ ما شذّ، فإن كانت لامَ (مَفعول) أو (فُعُول) مصدراً، أو عين (فُعَّلٍ) جمعاً، فالتصحيح أجود الوجهين[(١)]".

رأيه في باب الوقف: قال: "إبدال تاء التأنيث في الوقف هاءً أعرف من سلامتها، ما لم تكن في جمع تصحيح، فتكون سلامتها أعرف[(٢)]".

رأيه في باب المنسوب إليه في إبدال الواو من همزة الممدود: قال: "تبدل الواو من همزة الممدود غير المنصرف، وفي المنصرف وجهان، أجودهما فيما همزته أصلٌ، التصحيح[(٣)]".

رأيه في باب الاستثناء: قال: "وغير الموجب منفي أو مستفهم عنه، وإبدال المتوسط بين المستثنى منه وصفته أجود من نصبه، خلافاً للمازني[(٤)]".

٥- شواهد الكتاب وأمثلته:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم يكاد يخلو من الشواهد، والأمثلة التطبيقية، وهي ظاهرة في الكتاب، ولعل مرد ذلك يعود إلى المنهج الذي اختطه ابن مالك للكتاب إذ أراد الاختصار والإيجاز، مما أدى إلى صعوبة فهم العبارة، ثم إن الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة، لأن الشاهد

---

(١) السابق ٧٧ب.

(٢) السابق ٨٥ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٦٧ب.

(٤) السابق ٢٧ب.

هو الدليل على صحة القاعدة النحوية، مما دعا علماء العربية لأن يهتموا بالشواهد النحوية، وحددوا القبائل العربية التي يعتدُّ بفصاحتها. فكانت شواهد ابن مالك في هذا الكتاب نادرة وهي في مواضع متفرقة، لا تزيد على العشرة، فضلاً عن أنه لم يستشهد بآية قرآنية واحدة، أو حديث نبوي. أما الأمثلة التطبيقية، فكانت هي الأخرى نادرة، وقد وجدنا ابن مالك يستشهد بجزء من بيت في باب إعمال المصدر، وهو:

... ندلاً زريقُ المال...[1]

كذلك نجده يستشهد في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، بقول العرب في مسألة إلحاق جاء وقعد بصار، قال: "وأُلحقت بصار جاء وقعد، في قولهم "ما جاءت حاجتك"، و "أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربةٌ[2]". واستشهد ابن مالك في باب المفعول فيه من كون ناصبه مضمراً فقال: "... وشذ الإضمار بغير قرينة كقولهم في المثل: (حينئذٍ الآن)، أي كان ذلك حينئذٍ، و(اسمع الآن)[3]". واستشهد ابن مالك بقول العرب (اذهب بذي تسلم) أي بما فيه سلامتك، في باب الاضافة[4].

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٤ب.

(٢) السابق ١٦أ.

(٣) السابق ٢٦ب.

(٤) السابق ٣٣ب، وينظر على سبيل التمثيل: ٢٨أ، ٣٢أ، ٤٧أ، ٤٨ب.

أما الأمثلة التي أوردها ابن مالك فهي قليلة قياساً لأبواب الكتاب، من ذلك قوله في باب الفاعل مستعيضاً عن القاعدة بالمثال في مسألة الحاق الماضي المسند إلى مؤنث، تاءً ساكنةً تدل على تأنيثه: "وحكم المسند إلى جمع التكسير وجمع المذكر بالألف والتاء، حكم المسند إلى الواحد المجازي التأنيث (والبنون كالأبناء في ذلك)[(١)]". يعني هذا أننا نقول قام البنون وقامت البنون، كما نقول: قام الأبناء وقامت الأبناء، فهو هنا اكتفى بالمثال عن القاعدة.

ومثل ذلك في إيراد الأمثلة قوله في مسألة الاسم الواقع بعد لولا: "والواقع بعد لولا غير التحضيضية مبتدأ، فان كان ضميراً متصلاً فهو عند سيبويه مجرور، وهو عند الأخفش ومن وافقه نائب عن المنفصل المرفوع كنيابته هو عنه في نحو (ما أنا كأنت)[(٢)]". وفي باب أفعل التفضيل يقول: "ونحو هو أفضل رجلٍ، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجالٍ، معناه ثبوت المزية على الرجال المتفاضلين فرداً فرداً، أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة[(٣)]".

وربما لم يمثل ابن مالك في مواضع قد تحتاج إلى التمثيل، من ذلك قوله في باب أبنية مصادر غير الثلاثي: "تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٢١أ.

(٢) السابق ٣٢أ.

(٣) السابق ٣٦ب-٣٧أ. وينظر على سبيل التمثيل: ورقة ٦٦أ، ٦٩أ، ٦٩ب، ٧٠أ، ٧٤ب، ٧٥أ، ٨١أ.

معتلّي العين عوضاً من المحذوف، وربّما خلا الإفعال منها، وتلحق جميع أمثلة الباب دلالة على المرة[(١)]".

٦- لغات القبائل:

ابن مالك من العلماء الذين لهم سعة اطلاع ومعرفة بلغات القبائل العربية، فقد استشهد في كتابه هذا في اثنين وثلاثين موضعاً بلغات العرب على مسائل متفرقة، منها أربعة مواضع لم ينص على القبيلة التي نقل عنها[(٢)]، من ذلك على سبيل التمثيل قوله في الاسماء الستة: "... والحاق (هنٍ) بهذه الأسماء لغةٌ[(٣)]"، وقال في كلا، وكلتا: "... وفي حكم المثنى اثنان وثنتان، وكلا وكلتا. مضافين إلى مضمرٍ، ومطلقاً على لغةٍ[(٤)]".

ونقل في موضعين عن لغة غير الحجازيين[(٥)]، ففي باب المضمرات تحدث عن الضمير (الهاء) فقال: "... ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم... وهاءٌ تضم للغائب ما لم تلِ ياءً ساكنةً أو كسرةً، فيكسرها غير الحجازيين[(٦)]". وفي باب أبنية الأفعال ومعانيها في مسألة الفعل

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٢أ. وينظر على سبيل التمثيل ٥٣أ، ٥٨أ.

(٢) السابق ٤أ، ٥أ، ٥ب، ٥٥أ.

(٣) السابق ٤أ.

(٤) السابق ٥أ.

(٥) السابق ٨ب، ٤٩ب.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٨ب.

المضارع الذي ماضيه رباعي، قال: "يُكسر ما قبل آخر مضارع (فَعْلَلَ)... ويُضم أول المضارع إن كان ماضيه رباعياً وإلا فُتحَ، ويكسرهُ غير الحجازيين إن لم يكن ياءً...[(١)]".

ونقل ابن مالك في موضع واحد عن لغة غير طيّئ في باب ما زيدت الميمُ في أوله وليس بصفة، فقال "يُصاغ من الفعل الثلاثي مثال (مَفْعَلٍ)... فإن كُسِرت فُتِحت في المفعلِ مراداً به المصدر... والتزم غير طيّئ الكسر فيما فاؤه واوٌ مطلقاً...[(٢)]".

ونقل عن تميم في تسعة مواضع[(٣)]، منها قوله في مسألة الحاق (ما) النافية بليس: "... وربما أُلحقت مع التقديم ونقض النفي، ولا إلحاق في لغة بني تميم، وهو القياس[(٤)]".

ونقل عن الحجازيين في سبعة مواضع[(٥)]. منها في باب النفي العام في مسألة (لا) النافية للجنس قال: "شُبهت (لا) المذكورة بـ (إنّ) فعملت عملها واستحقت بعد اسمها خبراً كخبرها، وورود غير ظرف قليل، وغلّب حذفَهُ الحجازيون والتزمه التميميون[(٦)]".

---

(١) السابق ٤٩ب.

(٢) السابق ٥٢ب.

(٣) السابق ١٦أ،٢٧ب،٤٧ب،٥٥ب،(في موضعين)،٦٠أ،٦٦ب،٧٨أ،٨٥أ.

(٤) السابق ١٦أ.

(٥) سبك المنظوم ورقة ١٦أ، ٤٧ب، ٥٥ب، ٦٤أ، ٦٧أ، ٨٠ب، ٨٥ب.

(٦) السابق ٤٧ب.

وعن طيّئ نقل في ثلاثة مواضع[١]، منها في مسألة قلب الواو والياء ألفاً قال: "... وجعل الكسرة قبل الياء فتحة، والياء ألفاً لغة طيّئ[٢]".

ونقل عن هذيل في موضعين[٣]، وعن كنانة في موضع واحد[٤]، وكذا عن الكلبيين[٥]، وعن لغة أكلوني البراغيث[٦].

ونقل ابن مالك في ثلاثة مواضع ظواهر لهجية، هي عجعجة قضاعة[٧]، وكسكسة بكر[٨]، وكشكشة تميم[٩].

٧- في نسبة الآراء:

من ظواهر الكتاب أن ابن مالك عند مناقشته للآراء وبيان المسائل، قد يعرض له رأي ولا ينسبه إلى صاحبه، ويكتفي بقوله (على رأي)، وربما يكون صاحب هذا الرأي معروفاً في عصره، غير معروف عندنا، من ذلك ما ذكره في مسألة زيادة (الباء) في فاعل كفى إذ قال: "وتزاد جوازاً

---

(١) السابق ١١ب، ٧٧أ، ٨٦أ.

(٢) السابق ٧٧أ.

(٣) السابق ٦ب، ٣٤أ..

(٤) السابق ٧٣أ.

(٥) السابق ٧٩أ.

(٦) السابق ٣٨ب.

(٧) السابق ٧٩ب.

(٨) السابق ٧٦أ.

(٩) السابق ٧٦أ.

في الخبر كما سبق، وفي المفعول به، وفي (أنّ) فاعلة، وفي فاعل كفى وهو مفعول على رأي[1]".

وقال في باب المعطوف عطف النسق: "... واتصال المتبع به واجب، وإن فصل بينهما بظرف قُدر عاملٌ على رأي[2]". ومثل ذلك قوله: "... وبعضهم يجعل اسم المفعول من هذا الباب... [3] فلم يبين من هذا البعض.

وقد ينسب الآراء إلى أصحابها، فمن ذلك ما ذكره في حديثه عن (قد) في باب تتميم الكلام على معاني الحروف وأحكامها، فقال: "... ومثلها-أي مثل قد- هل عند سيبويه[4]". وقال في باب المعطوف عطف النسق: "ولا يعطف على عاملين ما لم يكونا جزأي جملة جاراً أحدهما مقدم تابع معموله على تابع الآخر، فيجيزه الأخفش والفراء[5]".

٨- في بيان الخلاف النحوي:

من عادة ابن مالك عندما يتناول المسائل الخلافية بين النحاة، أو بين

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٣١أ.

(٢) السابق ٤٢أ.

(٣) السابق ٣٨ب، وينظر على سبيل التمثيل ٤٣أ، ٤٦أ، ٥٢ب، ٥٣ب، ٥٤ب، ٦٠ب، ٨٠أ.

(٤) السابق ٢٧ب.

(٥) سبك المنظوم وفك المختوم ورقة ٤٣أ. وينظر على سبيل التمثيل: ٢١أ، ٢٨ب، ٣٢أ، ٥٥أ.

المدرستين البصرية والكوفية، يبين جوانب الخلاف، وبين من وقع. إلا أنه في قسم من المسائل قد يلمح للخلاف ولا يتوسع فيه، ففي باب المفعول معه بعد أن يذكر تعريفه وأحكامه وقواعده يقول: "وفي كون هذا الباب مقيساً، خلاف[١]". فهو لم يبين ما هذا الخلاف وبين من وقع. وقد تكرر ذلك في مسائل أخرى، منها في باب ما ينصرف وما لا ينصرف يقول: "العدلُ الذي يمنعُ مع الوصفية مقصورٌ على (أُخَرَ) وموازن (مَفْعَل) و(فَعال) من واحد إلى أربعة سماعاً وفي القياس عليها إلى العشرة، خلاف[٢]".

٩- المصطلح النحوي عند ابن مالك:

استعمل ابن مالك في سبك المنظوم المصطلح الكوفي مرةً وأخرى المصطلح البصري، فكان يمزج بين المصطلحات، من ذلك ما أورده في باب المضمرات فقال: "... ومنه المسمىَّ ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين ولا يفسر الا بجملة متأخرة[٣]". وقال: "من المضمرات المسمىَّ عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً[٤]".

---

(١) السابق ٢٧أ.

(٢) السابق ٥٥ب، وينظر على سبيل التمثيل ٣٢ب، ٤٠ب، ٤٢أ، ٥٦أ، ٥٨أ، ٥٩أ، ٧٥ب، ٨٣ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١٠أ.

(٤) السابق ١٠أ.

واستعمل ابن مالك مصطلح (واجب الخفاء) يريد المستتر وجوباً، في باب المضمرات، فقال: "المضمر: الاسم الدال على متكلم...، فمنه واجب الخفاء..."[1]. وفي باب الاستثناء أورد مصطلح (لا) التبرئة، فقال: "ولا يبدل من المجرور بمن أو الباء الزائدتين ولا من اسم (لا) التبرئة إلا باعتبار المحل"[2]. واستعمل مصطلح صفات الأحيان في باب المفعول فيه، فقال: "... وهو ما بني من الأحيان، وما عُيِّنَ من ضحىً وبكرة... وذات مرة، وهو الأجود في صفات الأحيان"[3]. واصطلح على اسم الفاعل (اسم مَن فَعَلَ) فقال: "... واسم من فَعَلَ، منه على فَعيلٍ أو فَعْل..."[4] واطلق على تنوين التنكير مصطلح (المنكِّر) فقال: "التنوين نونٌ ساكنة تزاد آخر الاسم... ولا يلحق المنكِّرُ إلا مبنياً"[5].

١٠- بينَ أبوابِ الكتاب وأبواب التسهيل:

سار ابن مالك في أبواب كتابه سبك المنظوم على وفق تسلسل أبواب التسهيل في الأعم الأغلب، إلاّ أنه خالفه في قسم منها، فقد يتقدم باب أو يتأخر عن نظيره في التسهيل، ثم إن فصول الكتاب في الغالب هي أقل

---

(١) السابق ٨أ.

(٢) السابق ٢٧ب.

(٣) السابق ٢٦أ.

(٤) السابق ٤٨ب.

(٥) السابق ٥٤أ.

عدداً من فصول التسهيل، فضلاً عن الاختلاف في عنوانات الأبواب والفصول، وسنعرض لقسم من الأمثلة للتدليل على ذلك.

١- عقد في سبك المنظوم بعد باب التمييز[١] للأبواب:

- باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء[٢].
- باب الإضافة[٣].
- باب إعمال المصدر[٤].
- باب التعجب[٥].
- باب نعم وبئس[٦].
- باب حبذا[٧].
- باب أفعل التفضيل[٨].
- باب اسم الفاعل[٩].

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٢٩ب.

(٢) السابق ٣٠ب.

(٣) السابق ٣٢أ.

(٤) السابق ٣٤أ.

(٥) السابق ٣٥أ.

(٦) السابق ٣٥ب.

(٧) السابق ٣٦أ.

(٨) السابق ٣٦ب.

(٩) السابق ٣٧أ.

أما في التسهيل فعقد بعد باب التمييز[1] للأبواب:

- باب العدد[2].
- باب كم وكأيّن وكذا[3].
- باب نعم وبئس[4].
- باب حبذا[5].
- باب التعجب[6].
- باب أفعل التفضيل[7].
- باب اسم الفاعل[8].

فالاختلاف بين أبواب الكتابين واضح، من حيث التقديم والتأخير. ثم نجد ابن مالك قد أخر باب العدد[9] بعد باب القسم[10]، في حين جعله في

---

(١) التسهيل ١١٤.

(٢) التسهيل ١١٦.

(٣) السابق ١٢٤.

(٤) السابق ١٢٦.

(٥) السابق ١٢٩.

(٦) السابق ١٣٠.

(٧) السابق ١٣٣.

(٨) السابق ١٣٦.

(٩) سبك المنظوم وفك المختوم ورقة ٦١أ.

(١٠) السابق ٦٠ب.

التسهيل بعد باب التمييز[1]. وأخَّرَ في سبك المنظوم باب القسم[2] بعد باب تتميم الكلام على إذ وإذا[3]، في حين جعله ابن مالك بعد حروف الجر[4].

وعقد ابن مالك لـ(لا) النافية للجنس في باب النفي العام أثناء أبواب النداء بعد باب الاختصاص وقبل باب التحذير والإغراء[5]، في حين أطبق النحاة على عقد هذا الباب في النواسخ. ولعله فعل ذلك لمشابهة اسم (لا) النافية للجنس للمنادى، في أنه يبنى مفرداً، وينصب مضافاً وشبهه. وسماها في التسهيل (لا) العاملة عمل إنّ[6]. وجعلها في باب النواسخ.

وعقد ابن مالك في سبك المنظوم لباب العلم قبل باب المضمر[7]، وفعل العكس في التسهيل[8]، إذ قدم المضمر على العلم.

٢- ما يخص فصول الكتاب كونها أقل من فصول التسهيل:

إذ جعل ابن مالك فصول باب المضمر خمسة، وهي فصل نون

---

(١) التسهيل ١١٦.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٦٠ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٦٢ب.

(٤) التسهيل ١٤٤، ١٥٠.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٤٦ب-٤٧أ.

(٦) التسهيل ٦٧.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٧أ، ٧ب.

(٨) التسهيل ٢٩، ٣٠.

الوقاية[1]، وفصل المضمر المنفصل في الرفع[2]، وفصل انفصال الضمير[3]، وفصل تقديم مفسر ضمير الغائب[4]، وفصل من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً[5]. في حين نجده قد جعلها فصلين في سبك المنظوم، هما: فصل نون الوقاية[6]، وفصل من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً[7].

وجعل في التسهيل أربعة فصول في باب الموصول، هي فصل (مَن) و(ما)[8]. وفصل (أيّ)[9]، وفصل (أن) الناصبة مضارعاً و(أنّ) و(كي) و(ما) و(لو)[10]. وفصل صلة الموصول[11]. في حين جعل في سبك

---

(١) السابق ٢٥.

(٢) السابق ٢٥.

(٣) السابق ٢٦.

(٤) السابق ٢٧.

(٥) السابق ٢٩.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٨ب-٩أ.

(٧) السابق ١٠أ.

(٨) التسهيل ٣٦.

(٩) السابق ٣٧.

(١٠) السابق ٣٧-٣٨.

(١١) السابق ٣٨.

المنظـوم فصـول بـاب الموصـول فصـلين، فصـل (مَـن) و(مـا)[1] وفصـل الموصولات الحرفية[2].

كـذلك نجـده قـد جعـل فصـول بـاب الحـروف المشـبهة بالأفعـال في التسهيل خمسة فصول[3]، وفي سبك المنظوم كانـت ثلاثـة فصـول[4]، وفي باب عوامل الجـزم جعـل فصـول البـاب أربعـة في التسـهيل[5] وفصـلين في سبك المنظوم[6].

وفي بعض الأحيان قد نجد فصول الكتابين متساوية من حيث العـدد، كفصـول بـاب كيفيـة التثنيـة وجمعـي التصـحيح إذ جعلـهما فصـلين في التسهيل[7] وفصلين في سبك المنظوم[8]، ومثل ذلك في باب المبتدأ[9]، وفي باب الأفعال الرافعة للاسم الناصـبة للخـبر[10]. وفي بـاب الأفعـال الناصـبة

---

(١) سبك المنظوم ورقة ١١أ.

(٢) السابق ١٢أ.

(٣) التسهيل ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٥، ٦٦.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٨أ، ١٩أ، ١٩أ.

(٥) التسهيل ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٥٩أ، ٥٩ب.

(٧) التسهيل ١٩، ٢٠.

(٨) سبك المنظوم ورقة ٦ب (في موضعين)

(٩) التسهيل ٤٧، ٥١ وسبك المنظوم ورقة ١٤أ، ١٥أ.

(١٠) التسهيل ٥٤، ٥٦، وسبك المنظوم ورقة ١٥ب، ١٦أ.

للمبتدأ والخبر[١]. وفي أحيان أخرى، قد يجعل في التسهيل فصولاً للباب، لا يذكر منها أي فصل في سبك المنظوم في الباب نفسه، من ذلك ما أورده من فصول في باب تعدي الفعل ولزومه في التسهيل إذ عقد خمسة فصول[٢]، في حين لم يرد في سبك المنظوم أي فصل[٣]. وكذلك نجده ذكر فصلاً في باب المصدر في التسهيل[٤]، ولم نجد أي فصل في سبك المنظوم[٥]. وجعل ثلاثة فصول في باب المفعول فيه في التسهيل[٦]، وورد الباب في سبك المنظوم من غير فصول[٧].

وفي أحيان قليلة قد نجد فصول سبك المنظوم أكثر عدداً من فصول التسهيل المتناظرة، وهذا ما نجده في باب التحذير والإغراء وما أُلحقَ بهما، فجعله في التسهيل فصلاً واحداً[٨]، بينما في سبك المنظوم جعل للباب فصلين[٩]، وجعل في باب أسماء الأفعال في التسهيل فصلاً

---

(١) التسهيل ٧٣، ٧٤، وسبك المنظوم ٢٠أ (في موضعين).

(٢) التسهيل ٨٤-٨٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٢٣أ.

(٤) التسهيل ٨٨.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٢٤ب.

(٦) التسهيل ٩٢، ٩٦.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٢٦أ.

(٨) التسهيل ١٩٣.

(٩) سبك المنظوم ورقة ٤٨أ، (في موضعين).

واحداً[1]، بينما في سبك المنظوم نجد ثلاثة فصول[2]. وفي باب مصادر غير الثلاثي في التسهيل جعل فصلاً واحداً[3]، وفي سبك المنظوم جعل فصلين[4].

ج- اختلاف عنوانات الأبواب والفصول عن التسهيل:

حذا ابن مالك في عنوانات أبواب الكتاب وفصوله حذو التسهيل، إلا أنه خالفه في مواضع كثيرة، فقد يزيد على عنوان التسهيل أو ينقص، وسنبين ذلك في عقد موازنة بين قسم من عنوانات الكتابين:

جاء في التسهيل (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به[5]) وفي سبك المنظوم (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام[6]) فزاد (من العلامات والأقسام).

وجاء في التسهيل (باب إعراب المعتل الآخر[7]) وفي سبك المنظوم (باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال[8]).

---

(١) التسهيل ٢١٣.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٥٢ب-٥٣أ.

(٣) التسهيل ٢٠٧.

(٤) سبك المنظوم ٥٢أ (في موضعين).

(٥) التسهيل ٣.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٢أ.

(٧) التسهيل ١١.

(٨) سبك المنظوم ورقة ٤أ

وعَنْوَنَ في التسهيل لفصل من فصول باب التثنية وجمع التصحيح بـ(يجمع بالألف والتاء قياساً،ذو تاء التأنيث مطلقاً، وعلم المؤنث مطلقاً،وصفة المذكر)[١]، بينما جعل عنوان الفصل في سبك المنظوم (لا يصحح غالباً وصف مؤنث عارٍ من علامة غالباً، ولا فعلى فعلان، ولا فعلاء أفعل، إلا ما نقل إلى الاسمية حقيقة أو حكماً[٢]).

وجعل في التسهيل عنوان الحروف المشبهة بالفعل (باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر[٣])، في حين جعله في سبك المنظوم تحت عنوان (باب الحروف المشبهة بالأفعال[٤]).

ترجم للمفعول المطلق في التسهيل بـ(باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما يجري مجراه[٥])، وفي سبك المنظوم (باب المصدر[٦]).

جاء في التسهيل (باب أسماء الأفعال والأصوات[٧]). أما في سبك

---

(١) التسهيل ٢٠.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٦ب.

(٣) التسهيل ٦١.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٧ب.

(٥) التسهيل ٨٧.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٢٤.

(٧) التسهيل ٢١٠.

المنظوم فكان الباب بعنوان (باب أسماء الأفعال[١])، فأسقط الأصوات وجعلها فصلاً من الباب[٢].

جاء في التسهيل (باب النسب[٣]). وجعله في سبك المنظوم (باب الاسم المنسوب اليه[٤]).

جاء في التسهيل (باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره[٥]). وفي سبك المنظوم كان عنوان الباب (باب أمثلة الجمع قليله وكثيره[٦]).

وهناك أبواب وفصول أخرى اختلفت تسميتها بين الكتابين[٧].

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٢ب.

(٢) السابق ٥٣أ.

(٣) التسهيل ٢٦١.

(٤) سبك المنظوم ورقة ٦٧أ.

(٥) التسهيل ٢٦٧.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٦٩أ.

(٧) ينظر على سبيل التمثيل:

التسهيل ٧٧، وسبك المنظوم ٢١ب.

التسهيل ٩١، وسبك المنظوم ٢٦أ.

التسهيل ١٠١، وسبك المنظوم ٢٧أ.

التسهيل ١٧٩، وسبك المنظوم ٤٣ب.

منهج التحقيق:

بعد أن تم نسخ المخطوطة بدقة، أثبتنا بعض التحريفات والأخطاء في الحواشي.

شرحنا بعض العبارات والكلمات التي تحتاج إلى بيان.

خرجنا النصوص التي أوردها ابن مالك وقابلناها على كتب النحو الميسرة، وبخاصة التسهيل والمساعد على تسهيل الفوائد.

حصرنا ما يقتضيه السياق من الزيادات بين قوسين مربعين [ ].

أثبتنا أرقام صفحات المخطوطة وحصرناها بين خطين / /.

ألحقنا بمقدمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق.

ألحقنا بخاتمة الكتاب فهرساً لمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق.

وصف نسخة من الكتاب:

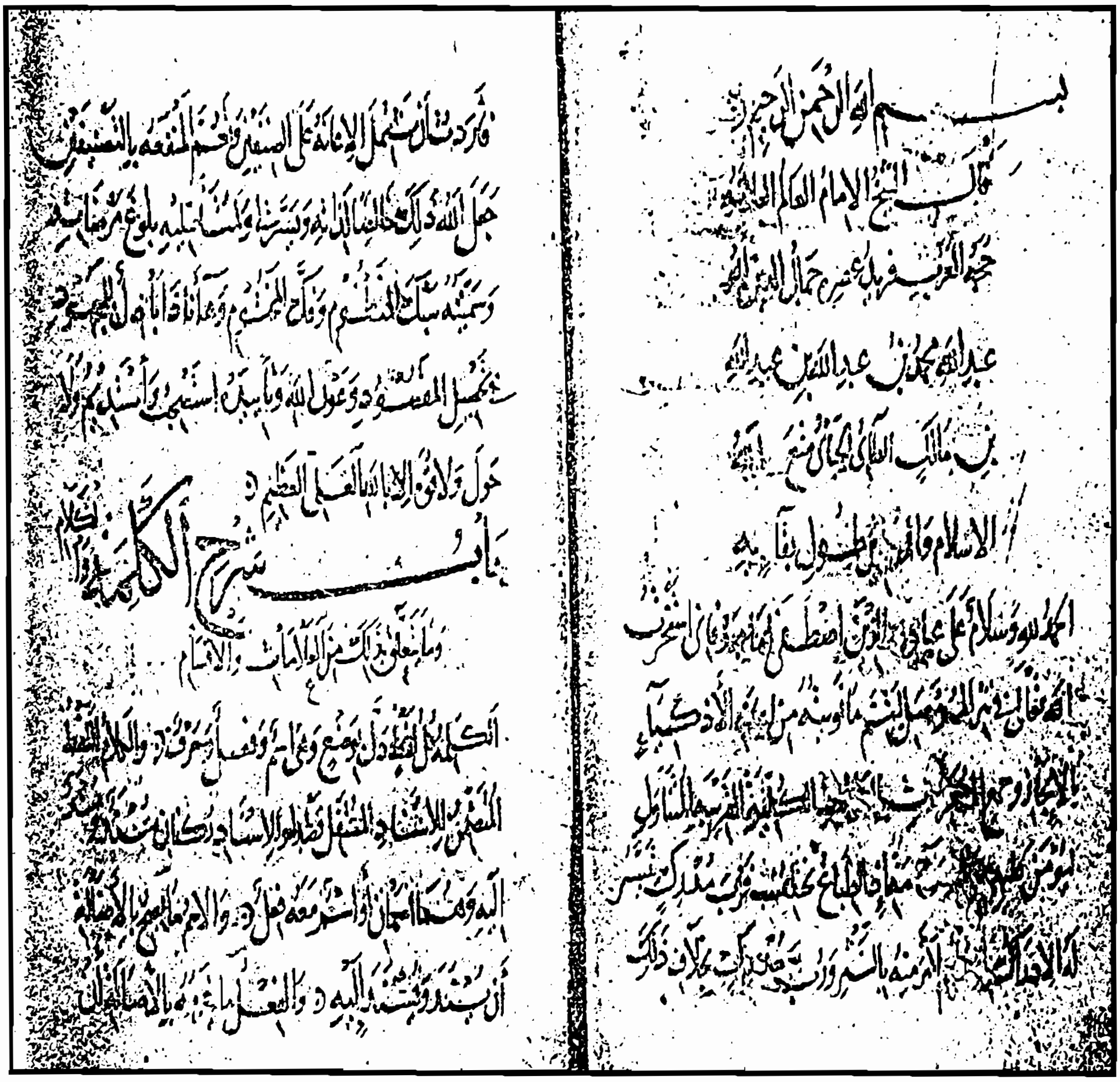
لكتاب سبك المنظوم وفك المختوم نسخة خطية واحدة، تحتفظ بها مكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣٠) وهي نسخة نادرة، اطلعنا عليها ونحن نقرأ في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أشار إليها الدكتور محمد كامل بركات محقق الكتاب، كتبت هذه النسخة سنة ٦٤٥هـ. أي في حياة المؤلف ابن مالك، وهي نسخة كاملة، ليس فيها سقط أو تحريف إلا ما ندر، وقد أثبتنا ما تحققنا من صحته من التسهيل، وأشرنا إلى ذلك في مواضعه. وخط النسخة واضح، وهي مضبوطة بالشكل التام. وقد أشار

الدكتور محمد كامل بركات إلى وجود نسخة أخرى من هذا الكتاب تحت عنوان (تسهيل الفوائد) تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ٧٦٨، وكنا قد حاولنا الحصول على هذه النسخة وما زلنا نحاول ولم نحصل على جواب حتى الآن من المكتبة الظاهرية، ونأمل في وقت آخر أن نقف على هذه النسخة ونطلع عليها إن شاء الله.

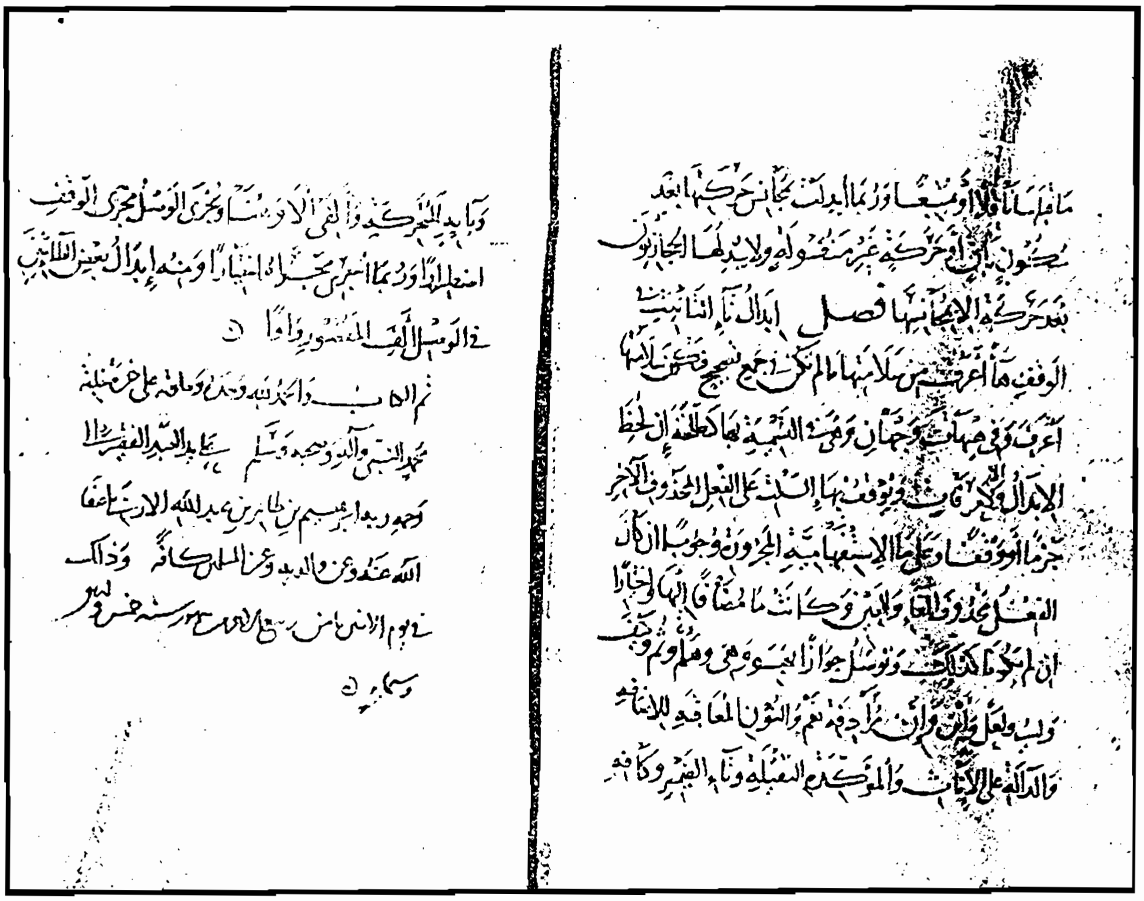
و تقع هذه المخطوطة في ست وثمانين ورقة من الحجم المتوسط تتكون كل صفحة من اثني عشر سطراً، ويتألف كل سطر من تسع كلماتٍ تقريباً.



صفحة العنوان



الورقة الاولى من المخطوطة



الورقة الأخيرة من المخطوطة

١ب /١ب/ بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الشيخُ الإمامُ العالِمُ العلاّمَةُ حُجّةُ العربِ، فريدُ عصرِه، جمالُ الدين أبو عبدِ اللهِ بن مالك الطائيّ الجيّاني، متّعَ اللّهُ الإسلامَ والدينَ في طولِ بقائِه: الحَمْدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الذينَ اصطفىَ، أمّا بعدُ.

فإنّي استخرتُ اللّهَ تعالى في نَثْرِ المؤصّلِ(١)، ليَتمّ ما نويتُهُ مِن إعانةِ الأذكياءِ بالإيجازِ، وجمعِ المَتفرقاتِ الكُلّيةِ القريبةِ المتناوَلِ، ليُؤمَنَ عليهم مِنَ السآمة، إذ الطّباعُ تختلفُ، فرُبّ مُدْرِكٍ تيَسّرَ لَه الإدراكُ [بالنظمِ](٢) أكثَرَ

٢أ منْه بالنثّرِ، وَرُبّ مُدْرِكٍ بخلافِ ذلك./٢أ/ فأرَدتُ أن تشتملَ الإعانَةُ على الصنفينِ، وتعُمّ المنفعةُ بالتصنيفينِ، جعَلَ اللهُ ذلك خالصاً لذاته، وَيَسّرَ لي ولمتأمّليهِ بلوغَ مَرضاتهِ، وسَمّيْتُهُ (سبك المنظوم وفك المختوم).

وهأنذا باذلٌ للمجهودِ في تحصيلِ المقصودِ، وعَوْنَ الّلهِ وتأييدَهُ اسْتَصحِبُ وأستديمُ. ولا حولَ ولا قوّةَ إلاّ باللهِ العَليِّ العظيمِ.

بابُ شرحِ الكَلمَةِ والكلامِ وما يتعلّقُ بذلك من العلاماتِ والأقسام(٣)

الكلمةُ: كلُّ لفظٍ دَلّ بوضعٍ، وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.

---

(١) المؤصل: كتاب في النحو لابن مالك، وهو نظم ونثره في كتابه الذي نحققه وهو (سبك المنظوم وفك المختوم). ينظر: التسهيل: ٢١ مقدمة المحقق.

(٢) الكلمة مطموسة في الاصل وما اثبتناه يقتضي السياق.

(٣) ينظر: التسهيل: ٣- ٤.

والكـلامُ: اللفـظُ المتضـمّنُ لِلإسـنادِ المُسْـتقِلِّ قصْـداً. وللإسـنادِ رُكنانِ:مُسْنَدٌ، ومسندٌ إليهِ، وهُما اسمانِ، أو اسمٌ مَعَهُ فعْلٌ. والاسمُ: ما
٢ب يصحّ بالأصالةِ أنْ يُسنَدَ ويُسْنَدَ إليه. والفعلُ: ما يفرقُهُ بالأصالةِ أنْ/ ٢ب/ يُسندَ، وأنْ لا يُسنَدَ إليهِ. والحرفُ: ما يمتنعُ بالأصالةِ أنْ يُسندَ، ويُسندَ إليهِ.

ويعتبرُ الاسمُ بندائهِ، وتنوينهِ في غيرِ رويٍّ، وبتعريفهِ، وصلاحيتهِ للإضافةِ، وللإسنادِ إليهِ، أو إلى الإخبارِ بهِ، مَعَ دخولهِ على الأفعالِ، وهو لعينٍ أو معنىً، اسمٌ، أو وصف.

ويعتبرُ الفعلُ بتاءِ التأنيث الساكنة[١]، ونونِ التوكيدِ، ولزومهِ مُتصلاً بياءِ المُتكلّمِ نونَ الوقايةِ، وجواز اتصالِ ضميرِ الرفع البارز بهِ، وبموافقتهِ في المعنى لِما ثَبتتْ فعليّتُهُ، مع كونهِ على زنةٍ تخصُّ الأفعال[٢].

وأقسامُهُ: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ.

فيُعرَفُ الماضي بالتاءِ المذكورةِ. والمضارعُ بحرفِ المضارعةِ، والأمُر بمعناهُ ونونِ التوكيدِ[٣].

٣أ وحُروفُ المضارعَةِ حروفُ (نأتي). الهمزةُ للمتكلّمِ/٣أ/ وَحدَهُ، فإنَّ

---

(١) مثل: نعمت وبئست. وقيدها بالساكنة احترازا من المتحركة بحركة الاعراب، فانها مختصة بالاسماء كمسلمة، أو بحركة البناء، فانها تلحق الحرف كلات وربت وثمت.

(٢) ينظر: التسهيل: ٤.

(٣) السابق ٤.

شاركَ غيْرَهُ، أو عُظِّمَ، فَلَهُ النّونُ، والتّاءُ لِمَنْ يُخاطَبُ والغائبَة والغائبتين، والياءُ للغائبِ المُذكّرِ، مطلقاً، والغائبات. والأمرُ مُستقبَلٌ أبداً[(١)].

والمضارعُ صالحٌ للحالِ والاستقبالِ، ويتخلَّصُ للحالِ بمقارنة (الآنَ) وما في معناها، وبلامِ الابتداءِ، ونفيهِ بـ (ما) و(إنْ) على رأي[(٢)]، ويتخلّصُ للاستقبالِ بحرفي التنفيسِ، وهما: السينُ وسوفَ، وبظرفِه[(٣)]، وبالنّواصبِ، والجوازمِ، إلاّ (لم) و(لّما)، وبهما وبـ (لو) و(رُبَّما) يصيرُ ماضيَ المعنى[(٤)].

---

(١) السابق ٤.

(٢) ينظر: الهمع: ١/١٩.

(٣) يعني بظرفه: غدا.

(٤) التسهيل: ٤ — ٥، والمساعد: ١/ ١٢.

بابُ إعرابِ الصحيحِ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ وما يتعلّق بهمَا

الإعرابُ: ما جيءَ به لبيانِ مُقتضَى العاملِ من حركةٍ أو حرفٍ أو
٣ب سكونٍ أو حذفٍ(١). وهو في الاسمِ أصلٌ لوجوبِ قبولِه بصيغةٍ / ٣ب/ واحدة معانيَ مختلفةً، والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك، فبُنيا، إلا المضارعَ، فإنّهُ شابَهَ الاسمَ بجوازِ ما وجَبَ له، فَأُعرِب، ما لم تَتصِلْ به نونُ توكيد، أو نونُ جمعِ المؤنّثِ. ويمتنعُ إعرابُ الاسمِ بمناسبة الحرفِ. والسَّلامةُ منها تَمَكُّنٌ.

وأنواعُ الإعرابِ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وَجَرٌّ، وجَزمٌ.

وخُصَّ الجرُّ بالاسمِ، لأنَّ عاملَهُ لا يستَقلُّ فيُحمَلُ غيرُهُ عليه، بخلافِ الرَّفعِ والنَّصبِ. وخُصَّ الجزمُ بالفعلِ، لكونِه فيه كالعِوَضِ مِنَ الجَرِّ، أو يُقالُ شاركَ الفعلُ الاسمَ في الرفعِ والنصبِ، لِتعَدُّدِ مُقتضياتهما، حملاً على بعضهما، فثبتتِ المزيَّةُ بالبواقي، ولا مُقتضَى للجرِّ إلاّ الإضافةُ، فلو حُمِلَ عليها، فُقِدَتِ المزيَّةُ، وخُصَّ الفعلُ بالجزمِ جَبْراً لما فاتَهُ مِنَ المشاركةِ في الجرِّ.

والإعرابُ بالحركةِ والسُّكونِ اصْلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ.
٤أ فارفَعْ بضمّةٍ، وانصِبْ/٤أ/ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ، واجزمْ بسكونٍ، إلاّ في مواضع النِّيابَةِ.

---

(١) يريد بالحركة الضمة نحو: جاء زيد. والفتحة نحو: رأيت زيدا. والكسرة نحو: مررت بزيد. والحرف هو الواو والالف والياء والنون، نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيت الزيدين يضربون. والسكون نحو: لم يضرب. والحذف نحو: لم يضربا.

وتنوبُ الفتحَةُ عن الكسرةِ في جَرِّ مالا ينصرف، إلا أنْ يُضافَ أو يُعَرَّفَ باللامِ، والكسرةُ عَنِ الفتحةِ في نَصبِ المُصَحّح بالتاء[1]، وتنوبُ الواوُ عن الضّمّةِ، والألفُ عَنِ الفتحةِ، والياءُ عن الكسرةِ، في (أبٍ) و(أخٍ) و(حَمٍ) و(فيك)، و(ذي مالٍ) مضافَةً إلى غيرِ الياءِ، وإلحاقُ (هَنٍ) بهذهِ الأسماءِ لُغَةٌ[2]. وقد يُقصَرُ (أخٌ) و(أبٌ) و(حمٌ)[3]، وقد يلزمُها النَّقصُ، كيد. وتنوبُ النونُ عَنِ الضمةِ في فِعْلٍ اتَّصلَ به ألفُ اثنين، أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ مخاطبةٍ، مكسورةً بعد الألفِ، ومفتوحةً بعدَ أُختَيْها[4]، وينوبُ حذفُها عن السكون والفتحةِ، وما لم يجلبْهُ عاملٌ منَ النائبِ والمنوبِ عنهُ، فهو بناءٌ[5]. وأنواعُهُ: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ.

---

(١) يعني جمع المؤنث السالم..

(٢) وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو االقاسم الزجاجي. ورد بنقل سيبويه عن العرب إجراء (هن) مجرى الاسماء الخمسة.

(٣) أي يقال فيها: اخاك وأباك وحماك، رفعا ونصبا وجرا، كعصا.

(٤) يعني أن النون تكون مكسورة في الأفعال بعد ألف الاثنين، ومفتوحة بعد واو الجماعة وياء المخاطبة.

(٥) النائب هو علامة الإعراب الفرعية، والمنوب عنه هو علامة الإعراب الأصلية.

بابُ إعرابِ المُعْتَلِّ مِنَ الأسماءِ والأفعال

٤ب /٤ب/ يظهرُ الإعرابُ في حَرفهِ، وهو آخرُ المُعرَب، فإنْ كان ألفاً، قُدِّرَ فيه غيرُ الجزمِ، وإنْ كانَ ياءً أو واواً يُشْبِهانه(١)، قُدِّرَ فِيهما الرَّفعُ، وفي الياءِ الجرُّ.

وينوبُ حذفُ الثلاثةِ عن السكونِ إلاّ في الضّرورة، فيُقَدَّرُ لأَجلها(٢) جزمُها(٣)، ويظهَرُ لأَجْلِها جَرُّ الياءِ ورَفعُها(٤)، ويُقَدَّرُ لأَجلها نصبُ الواوِ والياءِ، ورُبَّما قُدِّرَ جزمُ الياءِ في السَّعَةِ(٥).

---

(١) يريد يشبهان الألف في كون حركة ما قبلهما من جنسهما، فيخرج نحو: ظبي ودلو.

(٢) أي لأجل الضرورة.

(٣) أي جزم الثلاثة فتثبت نحو: لم تهجو ولم تدع. ونحو: ولا ترضاها ولا تملق. ونحو: ألم يأتيك والأنباء تنمي.

(٤) أي لأجل الضرورة يظهر جر الياء نحو: فيوماً يوافين الهوى غير ماضيٍ، ورفعها نحو: إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت. ينظر: المساعد: ١/٣٥ – ٣٦.

(٥) يعني بالسعة اختيار الكلام وذلك في غير الشعر كقراءة قنبل: ﴿انه من يتقي ويصبرْ﴾ يوسف ٩٠. باثبات الياء في يتقي. المساعد: ١/٣٧.

بابُ إعرابِ المثنى والمجموع وما يتعلّقُ بذلك[١]

التثنيةُ: جعلُ الواحدِ دليلَ اثنينِ مُتَّفقينِ في اللّفظِ، غالباً بزيادةِ ألف في آخرِهِ رفعاً، أو ياءٍ مفتوح ما قبلَها جَرًّا ونصباً، يليهُما نونٌ مكسورةٌ في الأعرف[٢]، تسقُطُ للإضافةِ، ورُبّما أُلزِمَتِ الألفُ في الأحوالِ الثلاث[٣]،

٥أ وفي حُكمِ المثنّى اثنانِ وثنتانِ، وكِلا وكِلتا، مضافين/٥أ/ إلى مُضمَرٍ، ومطلقاً على لغة[٤]. وإذا سُميَ بالمثنى، فهو على ما كانَ، أو يُجعْلَ آخرُهُ كآخرِ (فَعْلانَ)[٥].

والجمعُ: جعلُ الواحدِ دليلَ ما فوقَ اثنينِ، بتغييرٍ وهو التكسيرُ، وبزيادةٍ في آخرِهِ، وهو التصحيحُ[٦]. وإنْ كانُ مذكراً، فالمزيدُ في الرفعِ واوٌ بعدَ ضمّةٍ، وفي الجرِّ والنصَّبِ ياءٌ بعدَ كسرةٍ، تليهما نون مفتوحة تسقط للإضافة وإن كان مؤنثاً أو محمولاً عليه فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ. وتصحيحُ

---

(١) ينظر: التسهيل ١٢.

(٢) زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس... وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد. المساعد: ١/ ٣٩.

(٣) أي رفعا ونصبا وجرا. وهي لغة حارثية، نسبة إلى بني الحارث بن كعب. المساعد: ١/ ٤٠ - ٤١.

(٤) هي لغة كنانة كما في التسهيل: ١٢.

(٥) يريد أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف.

(٦) يعني به جمع المذكر السالم.

المذكّرِ مشروطٌ بخلوِّهِ من تاءِ التأنيثِ، وكونِه لِمَن يَعْلَمُ[1]، أو مشَبَّهٍ بهِ علماً، أو صفةً، لا يمتنعُ جمعُ مؤنّثها بالألف والتاء وإن سُمّي بهذا الجمعِ، فهو على ما كانَ، أو يُجعلُ آخرُهُ كآخرِ (غِسْلينٍ)[2].

وما أُعرِبَ مِثلَ هذا الجمعِ غير مستوفٍ للشُّروطِ فمسموعٌ كـ (أُولي)، و(عِلِّيِّينَ)، و(عالَمينَ). و(أهْلينَ)، و(أرضينَ)، و(عِشْرينَ) إلى (التّسعين)[3].

٥ب وكثُرَ هذا الاستعمالُ في المُعَوَّضِ/٥ب/ من لامِهِ تاءٌ بِتَغييرٍ[4] كـ(سنينَ)[5]

وسلامةٍ[6] كـ(ظُبينَ)[7]، وَبِهما[8] كـ(قُلينَ) و(قِلينَ)[9]. وقد يُجعلُ

---

(١) لمن يعلم: يعني به العاقل.

(٢) الغسلين: ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم. وزيد فيه الياء والنون كما زيد في عفرين. وعفرين مأسدة. المساعد: ١/ ٤٩.

(٣) التسهيل: ١٣.

(٤) يعني بتغيير حركة فاء الكلمة، ففاء سنة مفتوحة غيرت في الجمع إلى الكسرة.

(٥) التسهيل: ١٣.

(٦) يعني سلامة فاء الكلمة من تغيير حركتها، فهي مضمومة في المفرد، وبقيت مضمومة في الجمع.

(٧) ظبة، جمعت على ظبين، وقد كسروها على ظبى، ولامها المحذوفة واو، إذ قالوا: ظبوته إذا أصبته بالظبة، وهي طرف السيف والسهم. اللسان (ظبو) والمساعد: ١/ ٥٣.

(٨) بهما يعني بجواز تغيير حركة الفاء أو إبقائها مضمومة.

(٩) القلة: لعبة، تجمع على قِلات وقُلين وقِلين. القاموس (قلو).

إعرابُ هذا النّوعِ في النُّونِ[1] ولا تُسقِطُها الإضافَةُ[2]، وتلزَمُهُ الياءُ[3].

ويُنصَبُ كائناً بالألفِ والتاءِ[4] بالفتحةِ على لُغةٍ[5].

(١) مثل هذه سنينٌ. وأقمت سنيناً كثيرة.

(٢) نحو: دعاني من نجد فان سنينَهُ.

(٣) فيقال: سنين بالياء رفعا وجرا ونصبا. لأنه شبه بغسلين. المساعد: ١/ ٥٥.

(٤) أي ينصب بالفتحة المعتل اللام المحذوفة إذا جمع بالألف والتاء.

(٥) حكى الكسائي: سمعت لغاتَهم، بفتح التاء. قال الفراء: العرب تجمع الثبة ثُبين وثُبات، وبعضهم ينصبها فيقولون رأيت ثُباتا. وقال احمد بن يحيى: هي لغة والثُبة الجماعة، واصلها ثُبوة، والجمع ثُبات وثُبون وأثابي. التسهيل: ١٤-١٥، اللسان (ثبا) والمساعد: ٥٦/١.

بابُ التثنيةِ وجمعِ التصحيح

الاسمُ الذي حرفُ إعرابِه ألفٌ، مقصورٌ، فإن كانَ ياءً حقيقةً بعد كسرةٍ، فهو منقوصٌ، فإنْ كان همزةً بعدَ ألفٍ، فهو ممدودٌ. فإذا ثُنِّيَ غيرُ المقصورِ والممدودِ الذي همزتُهُ بدلٌ من أصلٍ مُعتَلٍّ، أو زائدةٌ، أُلحقَت العلامةُ بآخرِه من غيرِ تغييرٍ، إلاّ قولهم: (أليانِ) و(خُصْيانِ) في أَلْيَةٍ وخُصْيَةٍ، وربّما ثَبَتَتْ تاءاهُما في التثنيةِ وسقطتا في الإفراد[١].

وإذا ثُنِّيَ المقصورُ، قُلبتْ ألفُهُ(واواً)، إنْ كانت ثالثةً بدلاً منها[٢]، أو جُهِلَ أصلُها[٣] ولم تُمَلْ[٤]، و(ياءً)، إن كانت بدلاً منها ثالثةً، أو جُهِلَ/٦أ/ ٦أ أصلُها وأُمِيلَتْ، أو زادت على الثلاثةِ، مطلقاً[٥]. وتقلبُ واواً همزةُ الممدودِ الذي هي فيهِ بدلٌ من ألفِ التأنيث، فإن كانت للإلحاق أو عوضاً عن أصلٍ معتلٍّ، جاز القلبُ والإبقاءُ، وربّما نالَ القلبُ ما همزته أصلٌ[٦].

---

(١) الكتاب: ٣٨٧/٤.

(٢) أي من الواو كعصا فتقول: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته بالعصا.

(٣) أي لا يدرى عن أي شيء قلبت نحو: خساً بمعنى فرد، فتقول خسوان.

(٤) احترز من بلى ومتى، فإن ألفهما أصل أميلت.

(٥) أي الألف المقصورة بأن كانت ثالثة بدلا من ياء كرحيان، أو رابعة كملهيان، أو خامسة كمعتليان، أو سادسة كمستدعيان، أو أصلا أميلت كبليان، ومتيان في تثنية بلى ومتى علمين. المساعد: ٥٩/١ — ٦٠.

(٦) قال في المساعد: ١/ ٦٠: " سمع قُرّاوان ووُضّاوان في تثنية قُراء ووضاء، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار الهمزة ".

وقالوا: مِذرَوَانِ[1] وثنايانِ[2]، على الأصلِ تشبيهاً بمفردَيْن[3].

وحكمُ ما أُلحقَ به علامةُ [جمعِ التّصحيحِ القياسيَّةُ، حُكْمُ ما أُلحقَ به علامةُ[4]] التثنيةِ، إلاّ أنَّ حَرْفي إعرابِ المقصورِ والمنقوصِ يُحذفانِ في جمعِ التّذكيرِ[5]. وتَلي علامتاهُ[6] الفتحةَ في المقصورِ دلالةً على الألفِ، والضّمة والكسرةَ عند الكوفيين إنْ كانَ أعجميّاً[7]، وتُحذفُ تاءُ التأنيث عند تصحيحِه، ويُعامَلُ الاسمُ بعدَ حذفِها معاملةَ ما لم تكُنْ فيه[8].

---

(١) يقال ثنايان لطرفي العقال.

(٢) يقال مذروان لطرفي الإلية.

(٣) قال في الكتاب: ٤/٣٨٧: " وسألته عن الثنايين فقال هو بمنزلة النهاية، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا: مذروان، فجاؤوا به على الأصل، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه ".

(٤) ساقطة من الأصل والزيادة من التسهيل ١٧ يقتضيها السياق.

(٥) قال في المساعد: ١/٦٢: " يقال في قاضٍ: قاضون رفعا، وقاضين جرا ونصبا. وفي مصطفى: مصطفون، رفعا ومصطفين جرا ونصبا. وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور.

(٦) أي علامتا الجمع المذكور.

(٧) الكوفيون يضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون: حبلون وحبلين.

(٨) أي يعامل الاسم معاملة مؤنث عار من تاء التانيث عند تصحيحه فيقال في فتاة فتيات بقلب الألف ياءا وفي قناة قنوات بقلبها واوا.

والثُّلاثيّ الصحيحُ العينِ الساكنة غيرَ مُدغَمٍ، تُحَرَّكُ عينُهُ بحركة فائه، مطلَقا[١]، وتُفتحُ وتُسكَّنُ بعدَ الضّمةِ والكسرةِ[٢]، وتُمنَعُ الضّمةُ قبلَ الواوِ، والفتحةُ في (فَعْلَة) وصفاً، إلاّ قولَهُم: لَجَبَاتٌ، وَرَبَعَاتٌ[٣]. ولا تُسَكَّنُ وهي غيرُ وصفٍ، إلاّ /٦ب/ اضطراراً. وتَفتَحُ هُذَيْلٌ العينَ المُعْتَلَّةَ كَبَيَضَاتٍ، وَعيَرَاتٍ[٤]. ٦ب

(فَصْلٌ): يُتَمُّ في التثنيةِ مِنَ المحذوفِ اللام، ما أُتِمَّ في الإضافةِ لا غير[٥]، وربَّما قيلَ:أَبَانِ وأخانِ وَيَدَيَانِ ودَمَيانِ أو دَمَوَانِ وفَمَوانِ[٦]. وقالوا في ذاتٍ:ذواتا[٧]، تنبيهاً على أصل ذي.

---

(١) أي سواء كانت حركة الفاء فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول: جَفَنَات، وغُرُفات، وسِدِرَات. المساعد: ١/٦٦.

(٢) مثال ما بعد الضمة نحو: غُرُفات، وغُرَفات. وما بعد الكسرة، نحو: سِدْرات، وسِدِرات. المساعد: ١/٦٦.

(٣) اللجبة: الشاة قل لبنها والغزيرة، ضد. وجمعها لِجاب ولَجَبَات. القاموس (لجب). والربعة: الرجل بين الطول والقصر كالمربوع، وجمعها رَبْعات، ورَبَعات. القاموس (ربع).

(٤) عيرات: جمع عير وهي الابل التي عليها الاحمال والشذوذ فيها من جهة فتح العين.

(٥) فكما تقول: هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك، تقول: قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان. فيرد في التثنية ما رد في الاضافة.

(٦) ينظر: التسهيل ١٩ والمساعد: ١/٧٠.

(٧) وهو المستعمل الكثير ومنه: " ذواتا أفنان " الرحمن ٤٨، " ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ " سبأ ١٦. والألف في " ذواتا " لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وَثُنِّيَ الجمعُ في تأويلِ فِرقَتَيْنِ[1]، وكونُ المُثنّى المضافِ إلى مُثَنّىً، هو بَعضَهُ بلفظِ الجمعِ، أفْصحُ من كونهِ بلفظِ التثنيةِ، وربَّما أُفْرِدَ لأمْنِ الّلبْسِ، فإنْ فُرِّقَ المضافُ إليهِ، فالإفرادُ أَفصَحُ[2].

ورُبَّما جاء بلفظِ الجمعِ فيما ليسَ بعضَ ما أُضِيفَ إليهِ، إن أُمِنَ الّلبسُ[3].

(فَصْلٌ): لا يُصَحَّحُ غالباً وَصْفُ مُؤنَّثٍ عارٍ من علامةٍ، غالباً، ولا فَعْلَى فَعْلانَ، ولا فَعْلاء أفْعَل، إلاّ ما نُقِلَ إلى الإسميةِ، حقيقةً أو حكماً[4].

---

(١) نحو: " فئتين التقتا " آل عمران ١٣.

(٢) وذلك قولك: قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين. وكذا الكبشان قطعت منهما الراس مختار على الراسين. ورؤوس الكبشين ومنهما الرؤوس، مختار على الرأس. فان فرق المضاف إليه نحو: قطعت رأس زيد وعمر، فالافراد أفصح.

(٣) المراد بذلك المنفصلان اللذان ليسا جزءين مما اضيفا إليه كالدرهمين، فان ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو: قبضت دراهم الزيدين.

(٤) عطشى: وصف، ولكن إذا سميت به امرأة أصبح اسما حقيقة، كما لو سميت بسكرى وحمراء، امرأة فتقول حينئذ: سكريات وحمراوات. ونحو: بطحاء فانها صفة مقابلة في الأصل لأبطح، لكن غلب استعمالها بلا موصوف، فاشبهت الأسماء، فجمعت جمعها فقيل: بطحاوات. المساعد: ٧٦/١.

بابُ المعرفةِ والنكرةِ

الاسمُ نكرةٌ، وهو الأصلُ، ومعرفةٌ. فالمعرفةُ: مضمرٌ، وعلمٌ، ومبهَمٌ، وذو/٧أ/ اللامِ، والمضافُ إلى أحدِهَا تخصيصاً،ورُتَبُها في التعريفِ كرُتبِها ٧أ
في الذِّكرِ(١)وقيلَ: العلمُ كالمُضْمرِ، ويُعتبرُ حالُ المضافِ بحالِ المضافِ إليهِ، والمبهَمُ مَوْصولٌ،واسمُ إشارةٍ.

والنكرةُ: ما ليسَ معرفةً. ويُسمَّى الشائعَ، واسمَ الجنس. وما تعرَّفَ بالنداءِ، فاللامُ فيهِ مَنويَّةٌ، على رأيٍ.

(١) ينظر: التسهيل: ٢١.

بابُ العلم[1]

وهو ما استَبدَّ بتعيين مَسماهُ، وهو مفردٌ ومُركّبٌ، والمفردُ مرتجلٌ ومنقولٌ، والمرتجلُ جارٍ على حُكمِ النظائرِ، وشاذٌّ[2].

والمركَّبُ إمّا جملةٌ في اللفظ أو في المعنى، وإمّا مضافٌ، وهو كنيةٌ وغيرُ كنيةٍ، وإمّا مُنزّلٌ ثاني لَفْظَيْه منزلةَ تاء التأنيث[3]، وإنْ كان كسيبويهِ، بُنيَ على الكسرِ، وربّما أُعرِبَ غيرَ مصروفٍ، والجملةُ مَحْكيَّةٌ، وقد يكون العلمُ لقباً، فإن وليَ علماً ليس لقباً، فبإضافةٍ إن كانا مفردينِ، وإلاّ فَبإتباعٍ[4].

٧ب وقد يختصُّ /٧ب/ بعضُ مُسَمَّياتِ اسمٍ شائعٍ بهِ غالباً، فيصيرُ علماً، وتلزمُهُ الألفُ واللّامُ، أو الإضافةُ[5].

وما نُقلَ من صفةٍ أو مصدرٍ جازَ دخول الألفِ واللامِ عليهِ سماعاً، على الأصح[6].

---

(١) السابق ٣٠ — ٣٢.

(٢) الاسم المرتجل: إما مقيس، واما شاذ، فالمقيس: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات. والشاذ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات. المساعد: ١/١٢٦.

(٣) يعني به المركب تركيبا مزجيا مثل: حضرموت.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٢٩٤ — ٢٩٥، والتسهيل: ٣١.

(٥) يعني به العلم بالغلبة.

(٦) أي العلم المنقول المجرد من أداة التعريف سواء كانت صفة كحارث، أو مصدرا كفضل.

وقد يتنكَّرُ العلمُ تحقيقاً أو تقديراً، فيضافُ وتلحقه الألفُ واللامُ، ويُرَكَّبُ مع (لا)، ويُسْلبُ التَّعيينَ بالتّثنيةِ والجمعِ، فيجبَرُ بالألفِ واللامِ، إلاّ أن يكونَ العلمُ لما لا ينفصلُ كـ: (عَمايَتْين)و(عَرَفات)[1].

ومُسَمّياتُ الأعلامِ آحادٌ وغيرُ آحاد، فالآحادُ: أولو العلْم[2]، وما يُحتاجُ إلى تعيينِ واحدهِ من المألوفاتِ[3]،وغيرُ الآحادِ:قبائلُ وأجناسٌ لا تؤلَفُ آحادُها غالباً[4]، ومَعانٍ[5].

ومِنَ الأعلامِ، الأعدادُ المطلقةُ[6]، والأمثلةُ التي تُوزَنُ

---

(١) قد ينكر العلم تحقيقا نحو: ما من زيد كزيد بن ثابت. أو تقديرا كقول أبي سفيان: لا قرشي بعد اليوم. فيضاف ويصح دخول ال عليه ويركب مع لا، ويسلب التعيين بالتثنية. إلا في نحو عمايتين وعرفات. فإن التثنية لم تسلب العلمية بما فيها من التثنية والجمع. وعمايتان: جبلان. وعرفات مواقف الحج. المساعد: ١/١٣١ – ١٣٢.

(٢) أولو العلم يشمل: الملائكة وأشخاص الإنس والجن والقبائل، كجبريل وزيد والولهان وفزارة. المساعد: ١/١٣٢.

(٣) وذلك كالسور والكتب والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير ونحو ذلك كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب ودلول ويعفور وشذقم والفقار. المساعد: ١/١٣٢.

(٤) وذلك كأبي الحارث وأسامة للاسد.

(٥) مثال ذلك برّة للمبرَّة، وفجارِ للفجرة.

(٦) المراد بالأعداد المطلقة: ما لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور، وإنما دل بها على مجرد العدد، نحو قولهم: ستة ضعف ثلاثة، وثلاثة نصف ستة، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتانيث.

بها الألفاظُ[1]، و(فلانٌ) و(فلانةٌ) و(أبو فلانٍ) و(أُمُّ فلانٍ)، كناياتٌ عن أعلامِ أُولي العلْمِ[2]، وإنْ قُرِنَ بفلانٍ وفلانةٍ اللامُ، كُنِي بهما عن أعلامِ البهائمِ[3].

---

(١) من الأعلام الأمثلة الموزون بها نحو: هذا رجل أفعلُ، حكمه حكم أسود. لأنك تنزله منزلته إذ جعلته صفة لرجل فامتنع الصرف للصفة والوزن.

(٢) أي عن أعلام أولي العلم، ففلان كناية عن علم مذكر من ذوي العقل كزيد، وفلانة كناية عن علم مؤنث من ذوات العقل كهند. وبأبي فلان كناية عن كنية مذكر عاقل كأبي بكر، وأم فلانة كناية عن كنية مؤنثة عاقلة كأم سلمة.

(٣) أي كنوا بهما عن اعلام البهائم المألوفة، كلاحق وسكاب وزادوا (ال) فرقا بين الكناية عن علم من يعقل وعلم ما لا يعقل.

بابُ المُضمرات

٨أ /٨أ/ المضمرُ: الاسمُ الدالُّ على مُتكلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائِبٍ، فمنهُ واجبُ الخَفَاءِ، وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذي الهمزةِ والنُّونِ، وأمْرِ المخاطَبِ ومضارعه(١). ومنْهُ جائزُ الخفاءِ. وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائبةِ، وبالصِّفاتِ والظروفِ المُتضمِّنة استقراراً(٢). ومنه بارزٌ مُتصلٌ، وهو إنْ رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ (تاءٌ) تُضَمُّ للمتكلِّمِ، وتُفْتَحُ للمخاطَبِ، وتُكسَرُ للمخاطَبَةِ، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ لِلمخاطبيْنِ والمُخاطَبتَيْنِ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ لِلمخاطبينَ، وبنونٍ مُشَدّدةٍ للمخاطباتِ، وتسكينُ ميمِ الجَمْعِ إن لَمْ يَلِها ضميرٌ مُتَّصِلٌ منصوبٌ، أعْرَفُ(٣).

وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِه(٤)، فهو (نونٌ) مفتوحةٌ للمخاطَباتِ والغائباتِ، و(ألفٌ) لتثنيةِ غيرِ المتكلِّمِ(٥)، و(واوٌ) لِلمخاطَبينَ أو الغائبينَ، و(ياءٌ) للمخاطبةِ(٦).

---

(١) ينظر: التسهيل: ٢٢.

(٢) السابق ٢٢.

(٣) السابق ٢٢.

(٤) بفعل غيره يعني به: غير الماضي، كالمضارع والامر.

(٥) يريد بغير المتكلم: الغائب والمخاطب.

(٦) ينظر: التسهيل: ٢٣.

ويُسَكَّنُ الحرفُ المتصلُ بغير هذه الثلاثة[١]، ويُحذَفُ ما قَبْلَ الساكنِ، مُعْتلاً، وتُنقَلُ حركتُهُ في الثلاثي إلى الفاء، وإنْ كانت فتحةً، أُبدلَتْ بحركة /٨ب/ تُجانسُ المحذوفَ ونُقلَتْ، ورُبَّما نُقلَ مطلقاً في زالَ أُختِ كانَ، وكادَ أُختِ عَسَى[٢]، وحركةُ ما قَبْلَ الواوِ والياءِ مُجانسَةٌ[٣]، فان ماثَلَها أو كانَ ألفاً حُذفَ[٤]، ووَليتِ العَيْنُ بحالها[٥]، وإنْ كان الضميرُ واواً،واللامُ ياءً[٦] أو بالعكس[٧]، حُذفَت اللامُ، وجُعلتِ الحركةُ المجانسةُ على العينِ[٨]. ٨ب

---

(١) المراد بغير هذه الثلاثة: المتصل بالتاء، نحو: ضربتُ، وضربتَ، وضربت. والمتصل بالنون نحو: الهندات ضربنَ، ويضربنَ، واضربنَ يا هندات. والمتصل بـ(نا) نحو: ضربنا زيدا.

(٢) قيد ذلك احترازا من زال التي بمعنى ذهب، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال.

(٣) يريد بذلك ضم ما قبل الواو نحو: يضربون، وكسر ما قبل الياء نحو: تضربين.

(٤) أمثلة ذلك أن تقول: أنتم تدعون، وأنتِ ترمين، وأنتم تَخْشَوْن، وأنتِ تخشَيْن، والأصل في ذلك: تدعوون، وترميين، وتخشاون، وتخشاين.

(٥) يريد بذلك أن تبقى حركة العين في تدعون، والميم في ترمين والشين في تخشون وتخشين على حالها ولا تغير. ينظر: التسهيل: ٢٣.

(٦) مثال ذلك: ترمون وأصلها: ترميون.

(٧) مثال ذلك: تغزينَ وأصلها: تغزوين.

(٨) مثال ذلك أن تقول: ترمون، وتغزين. وإنما حذفت الياء والواو لأنهما لما استثقلت الضمة والكسرة حذفتا، فالتقى ساكنان، فحذف الآخر وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير.

ولغيرِ الواحدِ والواحدةِ مع الماضي في الغيبةِ مالَهُ مَعَ فِعْلٍ غيرِه.

ومن البارزِ المتّصلِ في الجرِّ والنّصبِ(ياءٌ) للمتكلِّم، و(كافٌ) تُفتَحُ للمخاطَبِ، وتُكسَرُ للمخاطبةِ، و(هاءٌ) تُضمُّ للغائبِ مالْمْ تَلِ ياءً ساكنةً أو كسرةً، فيكسرها غَيرُ الحجازيّين، وتُفْتَحُ للغائبةِ، ويليها مجانسُ حركتِها. ما لم تلِ المضمومَةُ والمكسورةُ ساكناً، فَيُختارُ تَركُ ذلك إنْ كان الساكنُ حرفَ لينٍ، وفِعْلُهُ إنْ لم يَكُنْهُ. ويلي الهاءَ والكافَ في التثنيةِ والجمعِ ما وَلِيَ التاءَ[١].

[فَصْلٌ][٢]: ويَلْحقُ قبلَ ياء المتكلِّم إن نُصِبَ بغيرِ اسمٍ أو جُرَّ بـ (مِن) أو (عن) أو (قد) أو (قط) /٩أ/ أو (لَدُنْ) نونٌ تقي الكسرَ ما لا يليقُ به، وَحَذْفُها مع أخواتِ (ليت)[٣]، والفِعْلِ المرفوعِ بالنونِ[٤] جائزٌ، وثبوتُها مع (لَدُنْ) أعرفُ من حذفِها، ورُبَّما حُذفتْ مع أخواتها[٥]، ومع ليتَ، ونحو فَعَلْنَ[٦]، للضرورة، ورُبَّما لَحِقَت اسم الفِعْلِ اختياراً، واسمَ الفاعِلِ اضطراراً، على رأيٍ[٧].

---

(١) ينظر: التسهيل: ٢٤ — ٢٥.

(٢) بياض في الأصل، والزيادة من التسهيل: ٢٥، يقتضيها السياق.

(٣) يريد بذلك: إنَّ وأنَّ ولكنَّ ولعلَّ.

(٤) يعني به الأفعال الخمسة كونها ترفع بالنون.

(٥) أخواتها هي: قط وقد وعن ومن.

(٦) يعني بذلك حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى نون النسوة المتصل بياء المتكلم نحو: فليني، إذ الأصل: فلينني، بنونين نون النسوة ونون الوقاية.

(٧) أي تلحق اسم الفعل في الاختيار نحو: عليكني، واسم الفاعل في الضرورة نحو: وليس الموافيني... المساعد: ١/ ٩٤، ٩٧.

وللمقولِ فيهِ نَفْعَلُ نونٌ وألفٌ في الإعرابِ كلِّه[1]، واتّصالُ الرافِعِ بـهِ كاتِّصاله بالتّاء.

ومِنَ المضمرِ مُنْفَصِلٌ في الرفعِ، مِنْـهُ (أنـا) للمـتكلِّم مطلقـاً، وتسْـكُنُ نونُهُ للخطابِ، فتليهـا (التـاءُ)[2] مُتصـرِّفةً مـع المخاطَـبِ بحَسَـبِ تصـرفها قبل[3] وللمقول فيه نفعل (نحنُ) وللغيبـةِ (هـو) و(هـيَ) و(هُمـا) و(هُـمْ) و(هُـنَّ). وإسـكانُ هـاءِ (هُـوَ) و(هـيَ) بعـدَ الـواوِ والفـاءِ ولامِ الابتـداءِ، جائزٌ[4]، وربَّما أُسْكِنَتْ بعد همزةِ الاسـتفهامِ وثُـمَّ[5]، وقـد تحـذفُ الـواوُ والياءُ اضطراراً[6].

وللمُنْفصِلِ في النَّصبِ (إيّا)، مُرْدفَـةً بأحـدِ أمثلَـةِ المُتَّصِـلِ المنصـوبِ، وهوَ معها حرفٌ/٩ب/ دالٌّ على حالِ المُعَبَّرِ عنـهُ، يتصـرّفُ مَعَـهُ بحسبهِ، وقيلَ هو اسمٌ مجرورٌ بإضافةِ (إيّا) إليه[7].   ٩ب

---

(١) يعني بذلك الفعل الماضي المسند للمتكلم المشارك، نحو:(ضرْبنا).

(٢) يريد بذلك تاء الضمير (أنتِ).

(٣) ينظر التسهيل ٢٥.

(٤) ينظر الكتاب ٤/١٥١، والتسهيل ٢٦.

(٥) اسكان هاء (هو وهي) لغة قيس وأسد. ينظر التسهيل ٢٦، والهمع ١/٢١٠.

(٦) أي تحذف واو (هو) نحو: (بيناهُ في دار صدق قد أقام بها). أي بينا هـو. ويـاء هـي نحو: (عداً ولولاه كانوا في الفلا رمما) أي ولولا هي.

(٧) هذا هو رأي الخليل. ينظر الكتاب ١/٢٧٩، والتسهيل ٢٦، والمساعد ١/١٠١-١٠٢.

ولا انْفصالَ ما أمكنَ الإتِّصالُ إلا انفِصالَ المنصوب في الضرورةِ[1]، ولا يقَعُ المتّصِلُ بعد إلاّ اختياراً[2]، وانفصالُ منصوبٍ كانَ أعَرفُ مِنَ اتّصاله[3]، ويتعيَّنُ انفصالُ المضمرِ المنصوبِ بعاملٍ في مضمرٍ قَبلَهُ غيرِ مرفوعٍ إن اتَّفقَت رُتْبتاهُما، ورُبَّما اتّصَلاَ في الغيبةِ، فإن اختلفت رُتْبتاهُما، جازَ الأمران[4].

ووجبَ تقديم الأخصِّ مع الاتصال لا مع الانفصال[5].

والأصلُ تقديمُ ما يَعُودُ إليهِ ضميرُ الغائبِ، وهو إن تَقَدَّمَ صريحٌ وغيرُ صريحٍ، فغيرُ الصّريحِ ما تضمّنَ الفعلَ من مصدرٍ وما فُهِمَ بالسِّياقِ، ويَحسُنُ تأخيرُهُ إن كانَ مُقَدّمَ المعنى كالفاعلِ، وَيقْبُحُ إنْ كانَ مُؤخَّرَهُ كالمفعولِ، ويتأخّرُ وجوباً إنْ كانَ الضميرُ معمولَ نِعْمَ أو رُبَّ، أو مرفوعاً بأوّل/١٠أ/ المتنازعين، ومنهُ ١٠أ
المُسمَّى ضميرَ الشأن عندَ البصريينَ[6]، وضميرَ المجهول عندَ

(١) ينظر الانصاف المسألة (٩٨) ٢/٦٩٥ وما بعدها، والتسهيل ٢٧.

(٢) ينظر التسهيل ٢٦، المساعد ١/١٠٠ - ١٠١.

(٣) وذلك هاء كنته، فيكون اتصالها هو المختار، والذي نص عليه سيبويه أن الانفصال هو المختار. ينظر: التسهيل ٢٧، والمساعد ١/١٠٨.

(٤) أي الاتصال والانفصال في الذي لم يل الفعل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه. وزيد ظننتكه وظننتك إياه. ينظر: المساعد ١/١٠٥.

(٥) ينظر التسهيل ٢٧.

(٦) وذلك نحو: هو زيدٌ قائم. ويسمونه ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثا نحو: هي هندٌ قائمة. ينظر المساعد: ١/١١٤.

الكوفيينَ[١]، ولا يُفسَّرُ إلاّ بجملةٍ مُتأخرةٍ، فإنْ كان فيها مؤنَّثٌ اختيرَ تأنيثُهُ، وربّما أنِّث مطلقا[٢].

ويبرزُ مبتدأ، ومنصوباً في بابَيْ (إنَّ) و(ظَنَّ)، ويَسْتكِنُّ في بابَيْ (كانَ) و(كادَ)[٣].

وإعرابُ المضمراتِ مُمْتنعٌ لِشبهِهَا بالحرفِ في الوَضعِ، والإفتقارِ، وعَدَمِ التَّصرُّفِ مع العواملِ، وللاستغناء عَنْهُ باختلافِ صِيَغِها لاختلافِ المعاني[٤].

(فَصْلٌ): من المضمراتِ المُسَمّى عند البصريينَ فَصلاً، وعند الكوفيين عِماداً، ويقَعُ بلفظِ المرفوعِ المُنفصِلِ، مطابِقاً للاسم الكائنِ مبتدأ في الحالِ أو في الأصلِ، بينَهُ وبينَ خبرٍ مُعَرّفٍ باللامِ، أو هو أفعَلُ تفضيلٍ، وفي وقوعهِ قبلَ عَلَمٍ، أو مُضافٍ، أو فعلٍ مضارعٍ، أو بينَ نكرتين، والحُكمُ

---

(١) سمّوه مجهولاً لانه لا يدرى عندهم ما يعود عليه. ينظر المساعد ١/١١٤ — ١١٥.

(٢) لا يفسر ضمير الشأن بمفرد إلا بجملة وهذا مذهب البصريين. ويرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن. ينظر التسهيل ٢٨، والمساعد ١/١١٥ — ١١٦.

(٣) ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الاخلاص ١. ومنصوباً في بابي إنَّ وظنَّ نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ الجن ١٩. ونحو: (علمته الحق لا يخفى على أحد). ويستكن في بابي كان وكاد نحو: (اذا مت كان الناس صنفان...) وكقراءة حمزة وحفص: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ التوبة ١١٧، ففي كاد ضير الشأن. ينظر المساعد ١/١١٧ — ١١٨.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٩.

علـى مَحلِّـهِ بـالإعرابِ خـلافٌ. والأصـحُّ أنْ لا يُحكَـمَ بـهِ، وفائدتُـهُ في

١٠ب الأصلِ /١٠ب/ رفعُ احتمالِ كونِ الخبرِ تابعاً، وإنّما تتعيَّنُ فصليَّتُهُ إذا وَلِيَهُ منصوبٌ، والمسندُ إليهِ ظاهرٌ، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعدَهُ عنـدَ كثيرٍ مِـنَ العربِ[1].

---

(١) سمي بضمير الفصل عند البصريين لأنه يفصل بين الخبر والنعت، وقيل لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، ويسمى عند الكوفيين بالعماد، وسموه بذلك لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ يتبين به أن الثاني ليس بتابع للأول وإنما هو خبر. ينظر المساعد ١/١١٩.

بابُ أسماء الإشارَة

اسمُ الإشارَةِ ما دَلَّ بالوضعِ على مُسَمًّى وإشارةٍ إليهِ، وهو في القربِ مذَكَّراً مُفرَداً (ذا)، وفي التَّوسُّط (ذاك)، وفي البُعْد (ذلك)، ولمؤنَّثـهِ (تي) و(تـا) و(ذهْ) و(ذهِ) و(ذهـي)، ثُـمَّ (تِيـكَ) ثمَّ (تلـكَ) و(تالـكَ)، وفي تثنيتهمـا (ذان) و(تـــان) و(ذانـكَ) و(تانـكَ) رفعـاً، و(ذَيْـنِ) و(تَـيْنِ) و(ذَيْنكَ) و(تَيْنكَ)، جرّاً ونصباً، ورُبَّما شُدِّد النُّونُ مطلقاً[1].

والجمـعُ (أُولى) و(أُولاءِ)، ثمَّ (أولاكَ) و(أُولئـكَ) ثُـمَّ (أولاَلـكَ)، وتصحبُهُ (ها) للتنبيهِ في القريـب كـثيراً، وفي المتوسِّـطِ قليلاً[2]. والكـافُ

١١أ حرفٌ يَدُلُّ على حـالِ المخاطَـب، /١١أ/ يتصـرَّفُ مَعَـهُ تَصَـرُّفَهُ إذا كـانَ مضمراً، وربَّما جاءَ في خطابِ الجمـعِ بلفـظ الإفـراد، ويُسْـتَعْملُ (ذلـكَ) موضِعَ (ذا) على رأي(٣). ويُشارُ إلى المكانِ بـ (هُنا) ثُمَّ (هُنالكَ) و(هَنَّا) و(هِنَّا) و(ثَمَّ)، وقد يُرادُ بـ (هَنَّا)[4] الزّمانُ، توَسُّعاً.

وَبُني اسمُ الإشارةِ لِنيابَتِهِ عَن حرفِ الإشـارةِ، أو لشَـبهِهِ بـالحرفِ في الوضعِ والافتقارِ[5].

---

(١) ينظر التسهيل ٣٩ والمساعد ١/١٨٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣٩-٤٠.

(٣) ينظر المساعد ١/١٩١.

(٤) جاء في التسهيل ٤١:" وقد يراد بـ (هُناك) و(هُنالك) و(هنا) الزمان، بضم الهاء ومن غير تشديد النون".

(٥) ينظر التسهيل ٤١، وشرح ابن عقيل ١/٣٠، ٣٢.

بابُ الموصولات

الموصول: ما لا تَتِمُّ إبانَتُهُ للمُسَمّى إلا مُردَفاً بجملةٍ أو نائبٍ عنها، فإن عادَ إليه ضميرٌ، فهو اسمٌ، وإلا فهو حرفٌ.

فـ(الذي) للواحدِ، و(التي) للواحدة مُطلقاً، وقد تُشَدُّ[(١)] ياءاهما، ويُحذَفانِ ساكناً ما قبلَهُما، أو مكسوراً، وتثنيتُهُما كتثنية (ذا) و(تا)[(٢)].

وإنْ عُنِيَ بِـ(الّذي) مَنْ يَعقِلُ، فجمعُهُ (الذين) مطلقاً، ورُبَّما قيل: (الّذون) رفعاً[(٣)]، وقد تُحذَفُ نونُهُ /١١ب/ ونون المثنى تخفيفاً، إنْ أُمِنَ اللّبسُ. ١١ب

وجمعُ (الّتي): الّلائي، والّلاتي، والّلواتي، وتحذَفُ ياءاتُها. و(الأُلى) بمعنى (الذينَ)، وقد تجيء بمعنى (الّلاتي).

وبمعنى (الذينَ) أيضاً (اللائي)، و(الّلاءُون) رفعاً، و(الّلائينَ) جرّاً ونصباً. وبمعنى (الذي) وفروعِه: (مَنْ) و(ما).

وبمعنى (الذي) (أيٌّ)، و(ذا) غير مشارٍ بها، ولا ملغاة، مقرونة بـ (ما) الاستفهامية غالباً، و(ذو) في لغةِ طيِّئ. وبمعنى (التي): (أيّةٌ)[(٤)]، وكلّها تُوصَلُ بجملةٍ خبريَّةٍ معهودةٍ للسامعِ، فيها ضميرٌ مُطابقٌ للمعنى.

---

(١) في التسهيل ٣٣: وقد تشدّدُ، وهي أقوى.

(٢) ينظر التسهيل ٣٣.

(٣) الّذون بالواو في حالة الرفع، لغة طَيِّئ وهذيل وعقيل، وعليه الشاهد:
(نحنُ الذّون صبحّوا الصباحا). ينظر التسهيل ٣٣، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤.

(٤) وذلك قولك: يعجبني أيتهن عندك. وهي لغة ضعيفة. ينظر: المساعد ١/١٤٩.

ويجوزُ حذفُهُ إنْ عَملَ فيه فِعْلٌ أو وَصْفٌ، غيرَ رَفْعٍ، أو جُرّ بحرفٍ جُرَّ الموصولُ بمثْلِه لفظاً ومعنىً، أو كان مبتدأ، بشرطِ الاستطالةِ في صلةِ غيرِ (أيٍّ) غالباً، وبغيرِ شرطٍ في صِلتِها، و(أيٌّ) حينئذٍ تُبنى على الضّمِّ، إنْ صُرِّحَ بما تضافُ إليه، وقد تُعربُ[1].

ويُغْني عن الجملةِ الموصول بها ظرفٌ أو حرفُ جَرٍّ منويٌّ مَعَهُ استقرَّ، وفاعلٌ هُوَ العائدُ[2].

٢١أ والألفُ واللامُ بمعنى (الذي) وفروعِه، /٢١أ/ خلافاً للمازني وأبي العباس، وتُوصَلُ بالصِّفاتِ[3]، وربّما وُصِلَت بفعلٍ مضارعٍ[4].

(فَصْلٌ): (مَنْ) و(مَا) في اللفظِ مفردانِ مذكرانِ، والحَملُ عليه أكثرُ من الحملِ على المعنى[5]. وكِلْتاهُما تقعُ شرطيّةً واستفهاميّةً

(١) وذلك أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أيُّهم قائمٌ. ففي هذه الحالة تكون أي مبنية، وان بعض العرب أعربها مطلقا وان أضيفت وحذف صدر صلتها. ينظر: شح ابن عقيل ١/١٦٢ – ١٦٥.

(٢) وذلك نحو: جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار. أي الذي استقر عندك أو في الدار، ففي استقر ضمير مستتر مرفوع به. ينظر المساعد ١/١٥٨.

(٣) يريد بالصفات اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحَسَن. ينظر المساعد ١/١٤٩.

(٤) وذلك كقوله: (ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ) ينظر المساعد ١/١٥٠.

(٥) فيكونان هما وما عطف عليهما بعد ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا. المساعد ١/١٤٦.

ونكرةً موصوفةً. ولا تزادُ (مَن)، خلافاً للكوفيين، ولا تقعُ على ما لا يَعقلُ، إلاّ مع مَنْ يَعْقِلُ شمولاً أو تفصيلاً بعدَ الشمول[1].

وأفرِدَت (ما) نكرةً[2] في نَعِمَّا، ومِمّا أنْ يكونَ، وهي في الغالب لما لا يَعقِلُ، ولصفاتِ مَنْ يَعقِلُ، ولِلمُبْهَمِ أمْرُهُ[3].

(فَصْلٌ): الموصولاتُ الحرفيّةُ منها: (أنْ)، وتُوصَلُ بفعلٍ مُتَصَرِّف[4]، وتقبلُ اعرابَ الاسم كُلَّهُ[5]. و(كي) بمعناها، وتُوصَلُ بمضارعٍ[6]، ولا يدخُلُ عليها إلاّ لام الجَرِّ[7]. ومنها: (ما)، وتوصَلُ بالفعلِ، وتختصُّ

---

(١) تقع (مَن) على من يعقل أو ما نزل منزلته كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ الاحقاف ٥، أو مجامعاً له شمولٌ، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ النور ٤٥. أو اقتران، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ النور ٤٥. ينظر التسهيل ١/١٦٤.

(٢) أي أن (ما) تقع نكرة تامة بلا صلة، ولا صفة. ينظر التسهيل ٣٦-٣٧، والهمع ١/٣١٧.

(٣) المبهم أمره، وذلك كأن يرى شبحا يقدر انسانيته وعدم انسانيته فيقول: اخبرني ما هناك، وكذا لو علمت انسانيته ولم يُدْرَ أذكرٌ هو أم أنثى. ومنه: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ آل عمران ٣٥. ينظر: المساعد ١/١٦٥.

(٤) ينظر التسهيل ٣٧.

(٥) يريد بذلك أنَّ (أنْ) تقبل اعرابَ الاسم كله، فتكون هي وصلتها في موضع رفع، أو نصب، أو جر.

(٦) ينظر التسهيل ٣٧.

(٧) يريد أنَّ (كي) لا تقع إلا في موضع جرٍّ بعد لام الجر، بخلاف (أنْ) التي تقع في موضع رفع ونصب وجر.

بنيابَتِها[1] عن ظرفِ الزمانِ، وتوصَلُ بجملة اسميَّةٍ على رأيٍ، وتفتقرُ عند الأخفش إلى عائدٍ[2] ومنها (أنَّ) تذكرُ/ ١٢ب/ في بابِها. ١٢ب

وبمعنى (أنْ): (لَوْ) الكائنةُ بَعْدَ (وَدَّ) أو ما في معناها ويستغنى بها عن فعلِ التّمني، فيقَعُ الجوابُ بعدها[3] مقروناً بالفاء[4].

والموصولُ والصّلَةُ كجُزْءي الاسمِ، فيجب لهما ما وَجَبَ للجزْءين من الترتيب[5]، ومنع الفصل بأجنبّيٍ[6]، فلا يُتْبَعُ الموصولُ[7] غالباً، ولا

---

(١) يعني بذلك (ما) المصدرية الظرفية.

(٢) ينظر التسهيل ٣٧-٣٨، والهمع ١/٢٧٩، ٢٨١.

(٣) ورد في الاصل زيادة بعد كلمة بعدها، والزيادة هي: (الجواب).

(٤) وذلك كقوله: سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهدا. الأصل: وددنا لو تعان، فحذف الفعل لدلالة لو عليه. ينظر المساعد ١/١٧٤.

(٥) ينظر التسهيل ٣٨. وعقّب ابن عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع بقوله:"أشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج، كبعلبك، لمباينة المفرد لهما بالإفراد، والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز. وللموصول وصلته ما لجزءي الاسم، فيقدم الموصول وتؤخر صلته". المساعد ١/١٧٥.

(٦) أورد ابن عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع قوله:"وأما غير الأجنبي فيجوز الفصل به، كجملة الاعتراض". المساعد ١/١٧٥.

(٧) يريد بذلك ألاّ يتبع الموصول بنعتٍ ولا عطفِ بيان، ولا بدل ولا توكيد ولا عطف نسق". ينظر المساعد ١/١٧٦.

يُخبَرُ عنهُ، ولا يُستَثنى مِنْهُ قبلَ تمامِ الصِّلةِ[1]، ولا يتقدّمُ على الموصولِ مُتَعَلِّقٌ بالصِّلةِ بوَجهٍ ما، ورُبّما حُذِفَ الموصولُ أو الصلةُ اعتماداً على الظهورِ، أو قصداً للإبهامِ[2].

---

(١) أي لا يقال: جاء الذي الظريفُ أكرمتُهُ، بل يؤخر الظريف عن أكرمته، وكذا بقية التوابع. ينظر المساعد ١/١٧٦.

(٢) ينظر المساعد ١/١٧٨.

بابُ لحاقِ الألفِ واللاّمِ[1]

اللامُ وَحْدَها المُعرِّفَةُ[2]، خلافاً للخليل[3]، وإبدالُها ميماً لُغةٌ يمانّيةٌ[4]، وهي جنسيّةٌ، وعهديّةٌ، فالجنسيةُ: إمّا للشمولِ، وهي التي (يَصحُّ)[5] الاستثناءُ مِن مصحُوبِها، وإمّا لتعيينِ /١٣أ/ الحقيقةِ، وهي التي تَصْحَبُ فاعِلَ نِعْمَ، وصِفَةَ اسمِ الإشارةِ.

١٣أ

والعهديّةُ: هي التي عُهِدَ مصحُوبُها بذكرٍ أو عِلْمٍ، وقد تُزادُ هذهِ اللاّمُ وتنوبُ عن مضمرٍ[6]، وتفيدُ التعظيمَ على رأي.

(فَصْلٌ): مدلولُ إعرابِ الاسمِ عُمدةٌ، أو فضلةٌ، أو بينهما. فالرفعُ دليلُ العُمَدِ، وهي مبتدأ، وخبرٌ، [وفاعِلٌ][7]، ونائبٌ عنْهُ، ومُشبَّهٌ بهِ

---

(١) ينظر التسهيل ٤٢.

(٢) رجح ابن مالك في التسهيل ٤٢، وشرح عمدة الحافظ ١٥٢ أن حرف التعريف (أل) لا اللام وحدها. وهذا خلاف ما ذهب إليه هنا. ينظر نكت السيوطي ٣٠٥/١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣-٣٢٥، والمساعد ١٩٥/١، والهمع ٢٧١/١.

(٤) هذه اللغة نقلت عن طيّئ وعن حمير. ينظر مغني اللبيب ٧٠-٧١، والهمع ٢٧٣/١.

(٥) وردت في الاصل (تصحب فاغ)، وما اثبتناه يوافق ما في التسهيل ٤٢. والذي يصح الاستثناء من مصحوبها كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ العصر ٢، ٣.

(٦) ينظر التسهيل ٤٢، ومغني اللبيب ٧٤، ٧٧-٧٨.

(٧) ساقطة من الأصل، وما اثبتناه من التسهيل ٤٢.

لفظاً[١]. والنّصبُ دليلُ الفضلاتِ، وهي المفعولاتُ وما شُبِّهَ بهـا، وهـو الحـالُ، والتَّمييزُ، والمستثنى، والمنصوبُ على التشبيهِ بالمفعـول به[٢].وأُلحقَ من العُمَدِ بالفضـلاتِ المنصـوبُ في بـاب (كـان) و(إنّ) و(لا)[٣]. والجَـرُّ دليلُ ما بين العمدةِ والفضلةِ، وهو المضافُ إليهِ[٤].

---

(١) ينظر التسهيل ٤٢-٤٣. وهنا يريد بالمشبه بالفاعل لفظاً، كاسم كان وأخواتها. ينظر المساعد ٢٠١/١.

(٢) ما شبه بالمفعولات وهو الحال، نحو: ما جاء زيد ضاحكا. والتمييز، نحو: طابَ زيدٌ نفساً، والمستثنى نحو: القومُ إخوتُكَ إلا زيداً. والمشبه بالمفعول به، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ. بنصب الوجه.

(٣) المنصوب في باب كان، أي خبرها وهو خبر مبتدأ في الاصل. و(إنَّ ولا) أي اسماهما، وهما مبتدآن في الأصل. ينظر المساعد ٢٠٢/١.

(٤) وإنما كان بين العمدة والفضلة لأنه في موضع يكمل العمدة نحو: جاء عبدُ اللهِ، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمته عبدَ الله، وفي موضع يقع فضلة نحو: هذا ضاربُ زيدٍ. المساعد ٢٠١/١ – ٢٠٢.

بابُ المبتدأ

١٣ب وهو الاسمُ المُعَرَّى من العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدةِ، مسنداً /١٣ب/ إليه، أو وَصْفاً يلي استفهاماً أو نفياً، رافعاً لظاهرٍ مُسْتغنىً بهِ، والابتداءُ جَعْلُ الاسمِ كذلك، وهو رافعُ المبتدأ، والمبتدأ رافِعُ الخَبرِ، وهو ما أُسنِدَ إليهِ فأفادَ، وقيلَ: الابتداءُ رَفَعَهُما، وقيلَ: هما مترافعانِ[١]، والرافعُ[٢] للظاهرِ لا خبرَ له لِشدَّةِ شبهِهِ بالفعلِ[٣].

ويُحذفُ خبرُ المسندِ إليهِ وجوباً، للاستغناءِ عَنْهُ بجوابِ القسمِ، وجوابِ (لولا)، وواوِ المصاحبةِ، والحالِ إنْ كانَ المبتدأ مصدراً[٤]، ويحذفُ المبتدأ جوازاً، إنْ دلّ عليهِ دليلُ من اللفظِ أو المعنى، وكذلك الخبر[٥].

---

(١) ينظر في مسألة العامل في المبتدأ والخبر الخصائص ١/١٠٩، ١٦٦، والانصاف مسألة (٥)، والتسهيل ٤٤.

(٢) يريد بالرافع للظاهر الوصف الرافع للاسم الظاهر، نحو: أقائمٌ أخواك؟

(٣) وذلك إذا قلت: أقائم الزيدان؟ فالزيدان فاعل مغنٍ عن الخبر، وليس ثَمَّ خبر محذوف، خلافا لبعضهم، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير، كما في قولك: أيقوم الزيدان؟ ينظر المساعد ١/٢٠٦.

(٤) أي يحذف الخبر وجوبا في القسم نحو: لعمرُك: أي لعمرُك قسمي، وبعد لولا، نحو: لولا زيد لاتيتك، أي لولا زيد موجودٌ وبعد واو المصاحبة، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ. أي مقرونان، وقبل حالٍ، نحو ضربي زيدا قائما. ينظر المساعد ١/٢٠٨ — ٢١٠.

(٥) فحذف المبتدأ جوازا لقرينة، نحو أن يقال: كيف زيد ؟ فتقول: طيبٌ. وحذف الخبر، نحو: زيد. لمن قال: من عندك؟

والأصلُ في المبتدأ التعريفُ، وفي الخبر التنكيرُ[1]، وقد يُعرَّفان[2]. ولا يبتدأُ بنكرةٍ إلاَّ أنْ تُفيدَ، وذلك بأنْ تختصّ بإضافةٍ أو وصفٍ، أو يُعطفَ عليها، أو يُقصَدَ بها العمومُ، أو تعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ أو ظرفٍ
١٤أ /١٤أ/ مُقدّمٍ هو الخبرُ، أو تكونَ دُعاءً، أو وردت مثلاً[3].

والأصلُ تأخيرُ الخبرِ، ويجوزُ تقديمُهُ، إلا أنْ يكونَ فعلاً لم يبرز فاعِلُهُ، أو مساوياً للمبتدأ في الاختصاص وعدمِهِ، أو مقروناً بإلا لفظاً، أو معنىً، أو بالفاء، أو مسنداً إلى ضمير الشأنِ، أو أداةِ[4] استفهامٍ، أو شرطٍ، أو مضافٍ إلى إحداهما، أو مقرونٍ بلامِ الابتداءِ[5].

ويجبُ تقديمُهُ إن كان أداة استفهامٍ، أو مضافاً إليها، أو مُسْنداً إلى (أنّ) وَصِلَتِها، أو إلى مقرونٍ بـ (إلاّ) لفظاً ومعنىً، أو بضميرٍ يعودُ إلى الخبرِ، أو مُسنداً إلى فِعلٍ مقرونٍ بهمزةِ التسويةِ، أو مُصَحّحاً للابتداءِ بالنّكرةِ[6].

(١) ينظر الكتاب ١/٣٢٨، والتسهيل ٤٦.

(٢) ينظر التسهيل ٤٦.

(٣) ينظر التسهيل ٤٦.

(٤) يريد بذلك العطف على المجرور بإلى وهو (ضمير الشأن)، ولهذا جرت الأسماء الأخرى الواقعة بعد حرف العطف. فالمسند إلى ضمير الشأن نحو: هو زيد المنطلق. فلو أخر (هو) لاحتمل الشأنية والتأكيد. ينظر المساعد ١/٢٢٢.

(٥) المقرون بلام الابتداء نحو: لزيد قائمٌ، فلا يجوز: قائم لزيد.

(٦) أي يجب تقديم الخبر في هذه الاحوال، فكونه اداة استفهام، نحو: كيف أنت؟ أو مضافا إليها، نحو: صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ ؟ والمسند إلى (أنّ) وصلتها نحو:
=

(فَصْلٌ): والخبرُ مفردٌ وجملةٌ، فالمفردُ كائنٌ المبتدأ في المعنى، أو منَـزلٌ منزلَتَهُ، وكلاهُما مُشْتقٌّ وغيرُ مُشْتقٍّ[(١)]، فالمشتقُ متحمِّلٌ للضمير ما لم يرفع
١٤ب ظاهراً، ويستكنُّ الضمير /١٤ب/ إن جرى متحمِّلُهُ على ما هو له، وإلا برز مطلقاً، وعند الكوفيين ومَن وافقهم بشرطِ خوفِ اللبسِ[(٢)].

والجملةُ شرطيةٌ وغيرُ شرطية، وغيرُ الشرطيةِ، اسميّةٌ وفعليّةٌ، وكلتاهُما طلبيةٌ وخبريّةٌ[(٣)]، فإنْ باينَ المبتدأ جزءَي الجملةِ، وَجَبَ عَوْدُ الضميرِ منها إليه مطابقاً، ولا يُحذَفُ إلاّ بدليلٍ، وإنْ كان المبتدأ مفعولَ المعنى، قَبُحَ الحذْفُ، وإلاّ حَسُنَ[(٤)].

=

﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ يس ٤١. والمقرون بإلا لفظا أو معنى نحو: ما في الدار إلا زيد، والثاني نحو: إنما في الدار زيد. أو بضمير يعود إلى الخبر، نحو: عندَ هندٍ مَنْ يحبُّها، أو مسند إلى فعل مقرون بهمزة التسوية، نحو: سواء عليَّ أقمت أم قعدت؟ أو كونه مصححا للابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعندك امرأة. ينظر المساعد ١/٢٢٣ – ٢٢٤. والهمع: ٢/٣٤ – ٣٥.

(١) ينظر التسهيل ٤٧.

(٢) إذا جرى الضمير على غير من هو له برز الضمير مطلقا سواء أخيف اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه، أم أمن، نحو: زيد هند ضاربها وهذا على طريقة البصريين، وأما عند الكوفيين فيتعين هـذا عند خوف اللبس. ينظر المساعد ١/٢٢٨.

(٣) ينظر التسهيل ٤٨، وشرح الوافية نظم الكافية ١٧١.

(٤) قد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل كقولك: البُرُّ: القفيزُ بدرهمين. فان كان العائد مفعولا، وكان المبتدأ (كلا) جاز الحذف وبقاء المبتدأ مبتدأ بلا خلاف. ومن

=

ويُضَمَّنُ الظرفُ وحرفُ الجرِّ معنى (استقرَّ) أو (مستقرٌّ)، فيقع خبراً متحمِّلاً لضمير مرفوعٍ به إنْ جَرى على ما هو لَهُ، وإلاّ رَفَع ظاهراً أو ضميراً منفصلاً[(١)].

ولا يُخبرُ عن اسمِ عينٍ [بظرفِ زمانٍ][(٢)] إلاّ بتأويلٍ، وإذا أُخبِرَ عن اسمِ معنىً لا يقعُ في بعضهِ، جازَ رَفْعُهُ على تقديرِ حذفِ مضافٍ هو المبتدأ[(٣)].

١٥أ وقد يكونُ للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطفٍ وبغير عطفٍ، وليسَ /١٥أ/ من ذلك ما تعدَّد في اللّفظِ دون المعنى، كَحُلْوٍ حَامضٍ، إذ معناهُما مُزٌّ[(٤)].

(فَصْلٌ): إنْ كانَ المبتدأ موصولاً عامّاً، أو كُلاًّ مضافاً إلى نكرةٍ موصوفةٍ، والصِّفةُ أو الصِّلةُ فِعلٌ غيرُ مقرونٍ بأداةِ شرطٍ أو ظرفٍ،

=

ذلك قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ النساء ٩٥، فان كان المبتدأ غير (كل) والعائد مفعول لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة الشعر. وخالفهم البصريون، ومن حجتهم في اجازة ذلك قراءة بعض السلف: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ المائدة ٥٠، بالرفع أي يبغونه. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣٤٥ – ٣٤٧.

(١) ينظر التسهيل ٤٩. وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠.

(٢) العبارة ساقطة من الأصل، والزيادة من التسهيل ٤٩ يقتضيها السياق.

(٣) ينظر التسهيل ٤٩. والأصول ١/٦٩.

(٤) ينظر التسهيل ٥٠، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٠.

أو الموصولُ الألفُ واللامُ، جاز دخولُ الفاءِ على الخبرِ، تنبيهاً على استحقاقِ ما بعدها بما قبلَها، ويُزيلُها نواسخُ الابتداءِ، إلاّ (إنَّ) على الأصحِّ، وفي (لكنَّ) نظرٌ[1].

---

(١) تدخل الفاء على خبر المبتدأ جوازا إذا كان المبتدأ واقعا موقع من الشرطية أو ما أختها وهو ال الموصولة بمستقبل عام، كقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة ٣٨، وما كان موصولا بظرف، كقوله: ما لدى الحازم اللبيب معارا فمصونٌ،... أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ النحل ٥٣. أو بفعل صالح للشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ الشورى ٣٠. أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة: وهي الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية، نحو: رجل عنده حزم فسعيدٌ، وعبدٌ لكريمٍ فما يضيع، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب، وتزيلها نواسخ الابتداء وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذ بأداة الشرط. ينظر المساعد ١/٢٤٤ – ٢٤٧.

بابُ الأفعالِ الرافعةِ للاسمِ الناصبةِ للخبرِ

وهي: كان، وأصبحَ، وأضحى، وأمسى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ، ودام مقرونةً بـ(ما) المصدريةِ، وبَرِحَ مَنْفيَّةً، وكذلك فَتِئَ، وانْفَكَّ، وزالَ التي مضارِعُها يَزالُ. هذهِ الأفعالُ وما تصَرَّفَ منها تدخُلُ على المبتدأ

١٥ب غيرِ المخبرِ عَنْهُ بجملةٍ طلبيّةٍ، وترفعُهُ، ويصيرُ /١٥ب/ اسمَها، وعلى الخبرِ، وتنصبُهُ ويصيرُ خبرَهَا[١].

وتُسَمّى نواقِصَ، لعدم اكتفائها بالمرفوعِ، فإن اقتضت أحداثاً مَنْسُوبةً لمرفوعاتِها، اكتفت وسُمِّيَتْ تامّةً، وكلُّها صالحٌ لذلك إلاّ ليسَ وفَتِئَ وزالَ[٢].

ولا تدخُلُ السِّتَّةُ الأواخرُ على مُخْبَرٍ عنهُ بأداةِ استفهامٍ أو مضافٍ إليها[٣].

وتوسيطُ أخبارِها كُلِّها جائزٌ[٤]، وكذلك تقديمُها عليها، إلاّ خبرَ ما دامَ، وفي تقديم خبرِ ليسَ وبَرِحَ وأخواتِها منفّيةٌ بـ (ما)، خلافٌ[٥].

---

(١) ينظر التسهيل ٥٢.

(٢) ينظر التسهيل ٥٢.

(٣) ينظر التسهيل٥٢، والمساعد ١/٢٥٠.

(٤) ينظر التسهيل ٥٤.

(٥) ينظر التسهيل ٥٤.

ولا يمتنعُ هنا أنْ يتقدَّمَ على الاسمِ الإخبارُ بفعلٍ، ولا بمُساوٍ في الاختصاص إنْ ظهرَ الإعرابُ[1].

ويُخبَرُ هنا بالمعرفةِ عن النكرةِ اضطراراً[2].

(فَصْلٌ): ويقترنُ بـ (إلاّ) خبرُ ما نُفيَ منها إنْ قُصدَ إيجابُهُ، غيرَ أخبارِ (بَرِحَ) وأخواتِها، لأنَّ نفيَها إيجابٌ،وما وردَ /١٦أ/ منهُ بـ(إلاّ) فشاذٌّ، أو مؤوَّلٌ[3]. ١٦أ

وتختصُّ (كانَ) بجوازِ إلغائِها وَسَطاً بلفظ الماضي[4]، وبجوازِ حَذفِها مُعَوَّضاً منها (ما) مقرونةً بـ (إنْ) أو (أنْ)[5]، وغَيْرَ مُعَوَّضٍ منها بعدَ (إنْ) و(لَوْ)[6].

ورُبّما أُلغيت في التَّعجُّبِ (أصبحَ) و(أمسى)[7]، ولا يلي هذه العواملَ معمولٌ لغيرِها، إلاّ أن يكونَ ظرفاً[8]، وما أوهَمَ ذلكَ، فَتصحيحُهُ

---

(١) فيجوز: كان أَخاك زيدٌ، ولم يكن خيراً منك أَحدٌ، فان خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتىً أزكى منك. ينظر المساعد ٢٦٣/١.

(٢) ينظر التسهيل ٥٤.

(٣) ينظر التسهيل ٥٤.

(٤) ينظر التسهيل ٥٥.

(٥) ينظر التسهيل ٥٥.

(٦) ينظر التسهيل ٥٥.

(٧) ينظر التسهيل ٥٥.

(٨) ينظر التسهيل ٥٦.

بتقديرِ ضميرِ الشأنِ اسماً[١]. وفي إلحاقِ آضَ، وعادَ، وغدا، وراحَ بهذهِ الأفعالِ خلافٌ[٢].

وأُلحِقَتْ بصارَ جاءَ، وقَعَدَ في قولهم:"ما جاءَتْ حاجَتَكَ"[٣] و"أَرْهَفَ شفرتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَةٌ"[٤].

(فَصْلٌ): ألحقَ أهلُ الحجازِ (ما) النافية بليسَ[٥]، بشرط تأخيرِ الخبرِ، وبقاءِ نفيهِ، وفَقْدِ (إنْ)، وربَّما أُلحِقَت مَعَ التقديمِ ونَقْضِ النفيِ، ولا إلحاقَ

---

(١) يعني انه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره انه وليَ (كان)واخواتها معمول خبرها فأوّله على أن في (كان) ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قوله: قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوّدا ففي كان ضمير مستتر هو ضمير الشأن وهو اسم كان. ينظر شرح ابن عقيل: ١/٢٨١ — ٢٨٣.

(٢) ينظر التسهيل ٥٣ — ٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠.

(٣) قولهم (ما جاءت حاجَتَكَ) بتقدير: ما صارت حاجَتَكَ، فاسم جاء ضمير يعود على اسم الاستفهام (ما) وحاجَتَكَ خبر جاءت. ينظر الكتاب ١/٥٠، ٥١ والتسهيل ٥٣، ومنهج السالك ٥٣. وهذا المثل قاله الخوارج لابن عباس. كما في اللسان (كون).

(٤) في قعد ضمير يعود على الشفرة وهو اسمها، وكأنها حربة في موضع نصب، خبرها. والقول حكاه ابن الاعرابي. ينظر التهذيب ١/٢٠١، واللسان (قعد)، والتسهيل ٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠، والهمع ٢/٦٢، ٧٠.

(٥) ينظر التسهيل ٥٦.

في لغةِ بني تميمٍ، وهو القياسُ، إذ لا تختصُّ[1]، ورُبَّما أُلْحِقَت (لا) مقصورةً /١٦ب/ على نكرةٍ، وقصَروها مُرْدَفةً بالتاءِ على الحينِ، وحَذَفوا اسْمَهَا حينئذٍ، وأبقَوْا خَبَرهَا، ورُبَّمَا عكَسوا، ورُبَّما وَلِيَها فعلٌ، فَقُدِّرَ الحينُ مضافاً إليه[2]. ١٦ب

و(إنِ) النافيةُ كـ (ما) في الإلحاقِ على رَأْيٍ[3].

وتُزاد باءُ الجرِّ في الخبرِ بعدَ كانَ المنفيةِ، وليس، وما، وهل، ودُخُولُهَا بعدَ (هَلْ) مُصَحّحٌ لدخُولِها بعد (ما) التميميَّة، خلافاً لبعضِهم[4]، ولكثرةِ وقُوعِها في خبرِ ليسَ، رُبَّما حُذِفَتْ فَعُطِفَ بالجرِّ على تَوهُّمِها[5].

---

(١) ينظر التسهيل ٥٧. والفصول الخمسون ٢٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ٥٧ ومغني اللبيب ٣٣٥.

(٣) تلحق ان النافية بما على رأي المبرد، وتابعه الفارسي وابن جني، ينظر المساعد ١/٢٨١.

(٤) دخلت الباء على الخبر المرفوع بعد هل كقوله: (ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ) ينظر شرح الكافية الشافية ١/٤٣٧ – ٤٣٨.

(٥) الجر على التوهم جاء عليه قول زهير: بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا.
ينظر الكتاب ٣/٢٩، والتسهيل ٥٨.

عَمَلُها في الأصلِ كَعَمـلِ (كـانَ)، لكـن التُـزِمَ هنـا كـونُ الخـبرِ فعـلاً مُضارعاً، ورُبّما جاءَ على أصْله مُفْرداً مَنْصُوباً، أو جُمْلةً اسْميَّةً[١].

١٧أ فخبرُ عَسَى وحَـرَى واخْلَوْلَـقَ مَقـرُونٌ بـ (أَنْ) /١٧أ/، وخـبرُ طَفِـقَ وعَلِقَ وجَعَلَ وأخذَ وأنْشأَ وهَـبَّ وهَلْهَـلَ وكَـرَبَ مُجـرَّدٌ، وكـذلك خـبرُ (كـادَ) في الاختيـارِ، وفي خـبرِ أوشـكَ، وجهـانِ، ورُبَّمـا جُـرِّدَ خـبرُ (عَسَى)[٢].

وتَقَدُّمُ الخبرِ هنا مُمْتَنِعٌ، لا توسُّطُهُ[٣]، وَقَـدْ تُسْـنَدُ (عَسَـى) لـ (أنْ يَفْعَلَ)، فَتَستَغْني عن الخبرِ، ولا يختلِفُ لفظُ عسى لاختلافِ ما قبلَها، فإنْ جُعِلَ (أنْ يَفْعَلَ) خبَرَها، واسمُهَا ضميرَ ما قبلَهَا، جـيءَ بـهِ معَهـا، مطابقـاً مَجيئـهُ مـع غيرِهـا، خلافـاً للمـازنيِّ، وإنِ اتَّصَـلَ بهـا الضـميرُ الموضـوع للنّصْبِ، كان على أَصْلِه عندَ سيبويه، إلحاقاً لـ(عَسَى) بـ (لعـلَّ)، وجُعِـلَ عندَ الأخفشِ نائباً عَنِ الموضوعِ للرّفعِ[٤].

---

(١) ينظر التسهيل ٥٩.

(٢) ينظر التسهيل ٥٩. والمساعد ١/٢٩٤-٢٩٦.

(٣) ينظر التسهيل ٦٠، والمساعد ١/٢٩٩.

(٤) قد يتصل بعسى الضمير الموضوع للنصب نحو: عساني وعساك وعساه، فـاذا قلـت: عسـاني أن أفعـل، فمـذهب سـيبويه أن اليـاء في موضـع نصـب بعسـى اسمـا لهـا، وأن والفعـل في موضـع رفـع خـبرا لهـا. فحمـل عسـى في العمـل علـى لعـل. وعنـد =

ومعنى (كادَ) و(كَرَبَ) و(هَلْهَلَ) و(اخْلَوْلَقَ) و(أوْشَكَ) المقاربةُ، تحقيقاً ومعنىً[1]. ومعنى (حَرَى) و(عَسَى) مُقارَبَتُهُ رَجاءً، وقَدْ يجيءُ عَسَى اشفاقاً[2].

ومعنَى البواقي الشُّروعُ فيهِ مُسْتَداماً[3].

١٧ب وتُنْفَى (كادَ) إعلاماً،/١٧ب/ بِوُقوعِ الفعلِ بطيئاً، أو بعَدمِ مقارَبَتِهِ متروكاً[4].

=

الأخفش تبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر. ينظر المساعد ١/٣٠١.

(١) ينظر التسهيل ٥٩.

(٢) ينظر التسهيل ٥٩.

(٣) ينظر التسهيل ٥٩.

(٤) مثال نفي كاد إعلاما بوقوع الفعل بطيئا قولك: خلص زيد ولم يكد يخلص. واستدل أبو الفتح ابن جني على هذا بقوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ البقرة ٧١. ومثال عدم مقاربته متروكا قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ النور ٤٠. أي لم يرها ولم يقارب أن يراها. ينظر المساعد ١/٣٠٣.

بابُ الحُروفِ المُشبَّهةِ بالأفعالِ

وهي: (إنَّ) و(أَنَّ) للتأكيدِ، و(كأنَّ) للتشبيه، و(لكنَّ) للاستدراك، و(ليتَ) للتمنّي، و(لعلَّ) للترجّي والتعليلِ والإشفاق[1].

هذه الحروف لِتَضمُّنِها معانيَ الأفعالِ، واختصاصِها بالمبتدأ والخبرِ ككان وأخواتها، أُلْحِقَتْ بالأفعالِ في جَعْلِها المبتدأ كالمفعولِ في النَّصبِ، ويُسَمَّى اسْمَها، والخبرِ كالفاعلِ بالرفعِ، ويُسَمَّى خبرَها، وقُصِدَ هذا الإعمالُ لِتَتِمَّ القسمةُ المُمكنَةُ في جُزْءَي الاسنادِ، فإنّهما إمّا مرفوعانِ كما في بابِ الابتداءِ، وإمّا منصوبانِ كما في بابِ ظنَّ، وإمّا أوَّلُهُما مرفوعٌ وثانيهُما منصوبٌ كما في بابِ كانَ، وإمّا بالعكسِ كما في بابِ إنَّ، فلو

١٨أ لَمْ يكُنْ لبابِ إنَّ هذا الإعمالُ /١٨أ/ أُهمِلَ أحدُ الأقسامِ[2].

والخَبرُ عندَ الكوفيينَ مرفوعٌ هنا بِرافعِهِ في بابِ الابتداءِ[3]. ونَصْبُ الجزءينِ بـ (ليتَ) عندَ الفراءِ جائزٌ، ومثلُها سائرُ أخواتِها عندَ بعضِ الكوفيينَ، وما استُشْهِدَ بهِ محمولٌ على الحالِ أو على إضمارِ كانَ، وبهِ قالَ الكسائي[4]. وما لم تدْخُلْ عليهِ (ما بَرِحَ) لا تدخلُ عليهِ هذهِ

---

(١) الكتاب ٢/١٣١، وينظر التسهيل ٦١.

(٢) ينظر التسهيل ٦١.

(٣) هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا على قول البصريين، وأما الكوفيون فيقولون: إنما نصب الاسم، وأما الخبر فلم تعمل فيه شيئاً، بل هو على رفعه قبل دخولها.

(٤) يجوز في هذا الباب نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء، فيقول: ليت زيدا قائما، بنصب =

الحروفِ[1]، وما ذُكِرَ للجزْءَينِ في بابِ الابتداءِ، فَجائزٌ هنا، إلاّ ما اسْتُثْنِيَ[2].

وتقديمُ الخبرِ ممتنعٌ هُنا، وكذلكَ التوسيط، إلاّ توسيط الظروفِ وحروفِ الجرِّ، ورُبَّما اقْتُصِرَ على اسمِها أو على خَبرِهَا إنْ ثبتَ دليلٌ، وَحَذْفُ الاسمِ إنْ كانَ ضميرَ الشَّأن مخصوصٌ بالضرورةِ[3].

(فَصْلٌ): تُكْسَرُ (إنَّ) في موضعِ الجملةِ، وتُفْتَحُ في موضعِ المصدرِ، فإنِ صَلَحَ الموضِعُ لهما، جازَ الفتحُ والكسرُ، كما بَعْدَ (إذا) المُفاجَأة، وفاءِ الجوابِ، وتُكسَرُ /١٨ب/ بعدَ (حتّى) إنْ كانت حرفَ ابتداءٍ، وتُفْتَحُ إنْ ١٨ب

=

الجزءين، وأجاز بعض الكوفيين نصب الجزءين بعد خمسة الأحرف وما استشهد به محمول على الحال، أو على اضمار كان، وهو رأي الكسائي، ينظر المساعد ٣٠٨/١.

(١) ينظر التسهيل ٦١. ومعنى ذلك أن هذه الحروف لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي، نحو: أينَ زيدٌ؟ أو جملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربْهُ، أو هل رأيته. ينظر في ذلك المساعد ٣٠٨/١-٣٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ٦١-٦٢.

(٣) حذف الاسم هنا وهو ضمير شأن مخصوص بالشعر كقوله:

ولكن من لا يلقَ أمراً ينوبه   بعدته ينزلْ به وهو أعزلُ أي ولكنه، أي الشأن والامر، بحذف ضمير الشأن، وقد حذف الاسم وهو في غير الشعر في قول بعضهم: ان بك زيد مأخوذ. يريد: إنّه. حكاه سيبويه عن الخليل. وحكى الاخفش: إنَّ بك مأخوذ اخواك. بحذف الاسم وهو ضمير المخاطب، أي إنك بك مأخوذ أخواك. ينظر: المساعد ٣٠٩/١ — ٣١٠.

كانت عاطفةً أو جارّةً[١]، وتدخُلُ لامُ الابتداءِ على ثاني ما يلي (إنَّ) من خبرٍ أو اسمٍ أو معمولِ الخبرِ أو فصلٍ[٢]، ولا تدخُلُ على ثالث إلاّ أن يكونَ خبراً أو اسْماً، ولا تدخلُ على خبرِ غيرِها[٣]، وخالفَ الكوفّيونَ[٤] في (لكنَّ)، ولا حُجَّةَ فيما أوردُوهُ، لِنُدُورِه[٥]، وإمكانِ زيادةِ اللامِ كما في غيرِ هذا البابِ، وتُرادِفُ (أنَّ) (لَعلَّ)[٦]،و(إنَّ) (نَعَم)[٧]، وتُخَفَّفُ (إنَّ) و(كأَنَّ) فَيعْملاَنِ ويُهْملاَنِ، وتَلزَمُ اللاّمُ حينئذٍ خَبَر (إنْ) فارِقةً بينَها

---

(١) ينظر التسهيل ٦٢-٦٣.

(٢) تدخل لام الابتداء على خبر إنَّ المؤخر عن الاسم نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْل ﴾ النمل ٧٣. وعلى الاسم المفصول بالخبر نحو: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً ﴾ القلم ٣. وعلى معمول الخبر نحو: إنَّ زيداً لطعامَكَ آكلٌ. وعلى ضمير الفصل المسمى عمادا، نحو: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ آل عمران ٦٢.

(٣) ينظر التسهيل ٦٣.

(٤) في الأصل (الكوفيين)، وهو خطأ.

(٥) أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء بعد لكن، نحو: لكنَّ زيداً لقائم. ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة، وهو قول بعض العرب: ولكنني من حبِّها لعميد، حمل على زيادة اللام. ينظر المساعد ١/٣٢٢ – ٣٢٣.

(٦) أنَّ المفتوحة تكون لغة في لعلَّ كقول بعضهم: ائتِ السوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئا. أي لعلك. ينظر: مغني اللبيب ٦٠، والقاموس (أنن).

(٧) ترادف إنَّ نعم، أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة. ومن ذلك قول ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقةً حملتني إليكَ. فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها. المساعد ١/٣٢٦.

وبينَ النافيةِ، ولا يليها فِعْلٌ غيرُ ناسخٍ للابتداءِ، إلاّ ما نَدَرَ في دُعاءٍ، خلافاً للكوفيين، وتُفيدُ عندَهُم النفيَ، واللامُ الإيجابَ[(١)].

ووقوعُ (لكنَّ) بين كلامينِ متنافيينِ، لفظاً أو معنىً، ويَبْطُلُ عملُها بالتخفيفِ، خلافاً ليونُسَ[(٢)].

وتقترنُ (ما) بهذهِ الحروفِ فتكفُّها غالباً عَنِ العملِ، ويَبْطُلُ اختصاصُها/١٩أ/ بالاسم[(٣)]. ١٩أ

(فَصْلٌ): لا يُرْفَعُ المعطوفُ على اسمِ (إنَّ) و(لكنَّ) قبلَ الخبرِ، خِلافاً للكسائيِّ، وأجازَهُ الفراءُ بشرطِ خفاءِ إعرابِ المعطوفِ عليهِ، ويجوزُ ذلكَ بَعْدَ الخبرِ بِاتفاقٍ، ولا يجوزُ في البَواقي، خلافاً للفراءِ، والوَصْفُ بعدَ الخبرِ كالمعطوفِ على رأيٍ[(٤)]، وروَى سيبويهِ:

---

(١) معنى: إنْ زيدٌ لقائمٌ، عند الكوفيين: ما زيد إلا قائمٌ.

(٢) مثال وقوع لكنَّ بين متنافيين قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُم، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ الأنفال ١٧، ويمنع إعمالها مخففة، خلافا ليونس، حكي عن يونس أنه حكى إعمالها عن العرب.

(٣) الكتاب ٢/١٣٧-١٣٨، وينظر التسهيل ٦٥.

(٤) يجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم إن وخبرها باجماع من النحاة، نحو: إنَّ زيداً لقائم وعمرٌو. فان كان العطف قبل أن تستكمل إنَّ، أي قبل أن تأخذ خبرها نحو: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، فقد أجاز ذلك الكسائي، أي الرفع، وأجاز الفراء ذلك بشرط خفاء الإعراب، فيجوز عنده: إنَّك وزيد

=

(إِنَّهمُ أجمعون)، ونحوَهُ، مُغَلِّطاً لقائلِه[1].

(فَصْلٌ): تسُدُّ (أَنَّ) بِصِلَتِها مَسَدَّ اسمِ (ليتَ) وخبرِها، ويُمْنَعُ ذلكَ في (لعلَّ)، خلافاً للأخفشِ[2].

ولامُ (لعلَّ) الأُولى زائدةٌ، لجواز سقوطِها، خلافاً للكوفيين، وتُبدَلُ الآخِرةُ نُوناً مع ثبوتِ الأُولى وسقوطِها، وربَّما قيلَ (رَعنَّ)، و(لَغَنَّ)،

= ذاهبان، ويمتنع: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان. وفي بواقي أخوات إنَّ فأجاز الفراء فيما عطف على اسم غير (إنَّ) من أخواتها ما أجازه مع إنَّ، واستشهد بقوله:

يا ليتني وأَنتِ يا لميسُ في بلدٍ ليس به أَنيسُ

والنصب عند البصريين متعين، والبيت متأول على أن التقدير: يا ليتني وأَنت معي في بلد، والوصف وعطف البيان والتوكيد الواقعة بعد إنَّ ولكنَّ وأنَّ، كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء، فيجوز على مذهب الجرمي والزجاج الرفع في الثلاثة بعد الخبر لا قبله، نحو: إنَّ زيدا قائم نفسُهُ أو بطةٌ أو الظريفُ، وعلى مذهب الفراء فإنما يجوز قبله إنْ خفي الإعراب. المساعد ١/٣٣٥ – ٣٣٨.

(١) حكى سيبويه إِنَّهم أجمعون ذاهبون، وهو نادر، وأما عند الفراء والكسائي فلا ندور فيه. ينظر الكتاب ٢/١٥٥، والمساعد ١/٣٣٨.

(٢) قد تتصل أنَّ بليت سادة مسد معموليها كقوله: فيا ليت أن الظاعنين تلفتوا فيُعْلَم ما بي من جوىً وغرامِ.

ويمنع ذلك في لعلَّ، خلافا للأخفش، فقاس الأخفش: لعل أَنَّ زيداً قائم، على: ليت أنَّ زيدا قائم. ينظر المساعد ١/٣٣٠.

و(لأنَّ)[1]. وقد تُشَبَّهُ في الشعرِ بـ(عَسَى)، فتساويها في الخبرِ، وربَّما جاء ذلكَ في نثرٍ[2]. وقد يليها الجرُّ على رأيٍ، منسوباً إليها أو لجارٍّ مُقَدَّرٍ[3].

---

(١) ينظر التسهيل ٦٦.

(٢) ينظر التسهيل ٦٦.

(٣) ينظر التسهيل ٦٦، ١٤٨. والجر بلعلّ لغة عقيل. ينظر المساعد ١/٣٣٥.

بابُ الأفعالِ النَّاصبة للمبتدأ والخبر

/١٩ب/ وهيَ: ظَنَّ لا بمعنى اتَّهـمَ، وحَسِـبَ وخَـالَ ورأى بمعناهـا، ١٩ب
وعَلِمَ المعلَّقةُ بحكمٍ ومحكومٍ عليه، ورأى ووَجَدَ مرادفتاها، وزَعَـمَ لا بمعـنى ضَمِنَ، وصَيَّرَ، وجَعَلَ واتَّخذَ مُرادفتاها[1].

هذه الأفعالُ وما تصَّرفَ منها وما أُلْحِقَ بها تدخُلُ على المبتدأ والخبرِ اللذين تدخُلُ كانَ عليهما، فتنصبهما مَفْعولَيْنِ،ويجـوزُ حـذفُهُما لا حـذفُ أَحدِهما إلاّ بدليلٍ[2]،

ولهمـا مـن الأحكـامِ والأقسـامِ مـا لهمـا مَـعَ كـانَ[3]. ويَسُـدُّ مسَـدَّ مَفْعُولَيْهِما (أنَّ) و(أنْ) بصلَتِهما[4]، ويختارُ إلغاءُ هذه الأفعالِ في تأخُّرِهـا، ويجوزُ في توسُّطِها، ويَقْبَحُ في تقـدُّمِها، إلاّ بعـدَ معمـولِ الخَـبرِ[5]، ويُبْطِـلُ عَمَلَها لامُ الابتداءِ، والاستفهامُ، وما النافيةُ، ويُسَمَّى تعليقاً[6].

---

(١) ينظر التسهيل ٧٠-٧١.

(٢) ينظر التسهيل ٧٠.

(٣) ينظر التسهيل ٧٠.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٦.

(٥) يجوز إلغاء هذه الأفعال بلا قبح ولا ضعف في تأخرها عـن المفعـولين نحـو: زيـد قـائم ظننت، وهو المختار عند ابـن مالـك، أو توسـطها، نحـو: زيـد ظننـت قـائم. ويقـبح الإلغاء وهو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع في نحو: ظننت زيد قائم، أي إذا وقعت متصدرة، وبتقليل قبح بعد معمول الخبر، نحو: متى ظننت زيد قائم.

(٦) ينظر التسهيل ٧٢.

وقد تؤثِّر اللامُ منويَّةً، والجمعُ بينَها وبينَ مصادرِها في الإلغاءِ قبيحٌ، ويُذهِبُ بعضَ القُبْحِ /٢٠أ/ كونُ المصدرِ ضميراً،أو اسمَ إشارةٍ، ونحو: ظنَنتُ ذاكَ، أو ظننتُ بهِ، جائزٌ إنْ قُصِدَ بـ (ذاكَ) المصدرُ، وبالجارِ والمجرورِ موضعُ الظَنِّ أو سَبَبُهُ[1]. ٢٠أ

وتختصُّ هذهِ الأفعالُ، و(عَدِمَ) و(فَقَدَ) بجوازِ وَصْلِها بمضمرينِ لمُسَمّىً واحدٍ[2].

وأُلحِقَ بها في التعليق مَعَ الاستفهامِ، نَظَرَ ودَرَى وعَرَفَ، وما تصرَّف منها أو قارَبَها[3].

(فَصْلٌ): يُحكى بما تصرَّفَ مِنَ القولِ الجُمَلُ، ويُنْصَبُ بهِ المفردُ

---

(١) إذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين وتكون ظننت معلقة، وأجاز سيبويه: أظن زيد قائم، على تقدير: أظن لزيد قائم. والجمع بين اللام وبين مصادرها في الالغاء قبيح، نحو: زيد ظننت ظناً لمنطلق. ويذهب بعض القبح كون المصدر ضميرا، نحو: زيد ظننته منطلق، أو اسم إشارة نحو: زيد ظننت ذاك منطلق. ينظر المساعد ١/٣٦٥ – ٣٦٦.

(٢) أي بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو: علمتُني فقيرا إلى العفو والرحمة. وظننتك مهملا، وقد يعامل بذلك عَدِمَ وفَقَدَ، كقوله: لقد كان لي عن ضرتين عَدِمتُني، وقوله: ندمت على ما كان منّي فقدتُني.

(٣) أي يلحق في التعليق بافعال هذا الباب نَظَرَ ودَرَى وعَرَفَ وما تصرف منها مع الاستفهام، نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾ الكهف ١٩، ونحو: ﴿فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ النمل ٣٣. ينظر المساعد ١/٣٦٩.

المؤدِّي معناها، وإلحاقُهُ بالظَّنِّ في العملِ مُطلقاً، لغةُ سُلَيْمٍ، وهـذا الإلحـاقُ لأكثرِ العربِ مخصوصٌ بمضارعِ المخاطَبِ المُتَّصِلِ باستفهامٍ، والفصلُ بالظَّرفِ مُغتفرٌ، وبغيرِه رادٌّ للحكايةِ[1].

(فَصْلٌ): تدخُلُ همزةُ (النقلِ)[2] على (عَلِمَ) المذكورةِ و(رأى) أُختِها، فتنصبانِ ثلاثةَ مفعولينَ، أوَّلُها ما كانَ فاعلاً قَبْلُ، /٢٠ب/ والثاني والثالث هما المفعولانِ قبْلُ، وهما على ما قد ثبَتَ لَهما، ولا يُفْعَلُ ذلكَ ببقيَّةِ أخواتِهما، خلافاً للأخفش[3]. ٢٠ب

---

(١) يحكى بالقول وفروعه الجمل وينصب به المفرد المؤدي معناها نحو: ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ البقرة ٢٨٥، و﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ المؤمنون ١٠٩، وقلت حديثا وشعراً وخطبةً وقصةً. وإلحاقه في العمل بالظن مطلقا أي بلا شرط وهو لغة سُليم، حكاه سيبويه عن أبي الخطاب فيقولون: قلت زيدا قائما. ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بالظن في العمل بمضارع المخاطب المتصل باستفهام متصل، نحو: أتقول زيداً منطلقا ؟ والفصل بالظرف مغتفر كقوله: أبعدَ بُعدٍ تقول الدار جامعةً. أو بالجار والمجرور نحو: أفي الدار تقول زيدا منطلقا ؟ فان عدم شرط من الشروط رجع إلى الحكاية نحو: قال زيد: عمرو منطلق. وكذا الباقي. ينظر: المساعد ١/٣٧٤-٣٧٦.

(٢) في الاصل (الوصل) والتصحيح من التسهيل ٧٤.

(٣) تدخل همزة النقل على الفعلين علم ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل وذلك نحو: أعلمت زيداً عمراً منطلقا، وأريت خالدا بكرا أخاك. فزيدا وخالدا: مفعول أول كان فاعلا حين تقول: علم زيد، ورأى خالد. وهذا هو شأن الهمزة وهو انها تصيِّر ما كان فاعلا مفعولا، ولا يجوز ذلك في غير علم ورأى وزاد الاخفش: أظنَّ =

وَمِثْلُ أَعْلَمَ أَنْبَأَ ونبَّأَ مُرادِفَتَاها، وكذلكَ أخبَرَ وخَبَّر، وحَدَّثَ على رأيٍ[1]، وإذا صيغتْ للمفعولِ، فحكمُها حُكمُ ظننتُ مطلقاً[2].

= وأحسبَ وأَخال وأزعَمَ وأوجد. فتقول على رأيه: أظننت زيدا عمراً قائما، وكذا البواقي. ينظر المساعد ١/٣٨٠-٣٨٣.

(١) هذا الرأي هو للكوفيين. ينظر المساعد ١/٣٨٣.

(٢) أي يثبت لهذه الافعال جميع ما ثبت لظن من إلغاءٍ وغيره وذلك لصيرورته مثله، تقول: أُعلِمَ زيدٌ عمرا قائما. ينظر المساعد ١/٣٨٤.

بابُ الفاعلِ

الفاعلُ المسندُ إليهِ فِعْلٌ تامٌ مُقدَّمٌ أبـداً، مبـاينٌ لـ (فُعِـلَ)، أو اسـم في معناهُ كذلك، فإن تَأخَّرَ الفعلُ، فالفاعلُ ضميرُ المسـندِ إليـهِ، والمسـندُ إليـهِ مبتدأ، وإنْ تلا ما يختصُّ بالفعلِ، فهوَ فاعِلُ فعلٍ واجبُ الإضمارِ في معنى المظهـرِ، وإنْ تـلا (هَـلْ) فكـذلكَ، ولا يـؤخَّرُ الفعـلُ بعـدَ (هَـلْ) في غـيرِ الضرورةِ، والضميرُ فيما يَجِبُ لَهُ علـى مـا ذُكِـرَ في بابـهِ، ولا ينفصِـلُ إلاّ مقرونـاً بـإلاّ، أو شـبيهاً بـهِ، /٢١أ/ أو مَرفوعـاً بصـفةٍ غـير موْصُـوفِها، أو بمصدرٍ غيرِ مضافٍ إليه[١]. ٢١أ

وقد تلحقُ الفعـلَ المسـنَد إلى ظـاهرٍ غـيرِ واحـدٍ علامـةٌ كضـميرِه[٢]. وتلحقُ الماضي المسنَد إلى مؤنَّث تاءٌ ساكنةٌ تدُلُّ علـى تأنيثِـه، ولا تُحـذَفُ غالباً، إنْ كانَ ضميراً مُتصلاً مُطلقاً، أو ظاهراً مُتصلاً حقيقيَّ التأنيثِ غـيرَ جمعٍ، ولحاقُها مَعَ الحقيقيِّ التأنيثِ المفصـولِ بغـيرِ (إلاّ) أجـودُ[٣]. وحكـمُ المُسندِ إلى جمعِ التصحيحِ،حكم المسند إلى واحده،وحكم المسـند إلى جمـع التكسير وجمـع المـذكر بـالألف والتـاء، حكـمُ المُسْـنَدِ إلى الواحـدِ المجـازيِّ

---

(١) ينظر التسهيل ٧٥.

(٢) يريد بذلك (لغة أكلوني البراغيث) التي يسميها ابنُ مالك لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة). فيقال: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات.

(٣) تقول: قامَ اليومَ هندٌ، والأجود: قامت. وإن فصل بإلا كقولنا: ما قام إلا هندٌ، بحذف التاء أجود من قولنا: ما قامت إلا هندٌ باثباتها. المساعد ٣٩٠/١.

التأنيثِ، والبنونُ كالأبناءِ في ذلكَ، لِتغَيُّرِ نَظْـمِ الواحـدِ[1]، وتُسـاوي هـذه التاءَ في اللّحاقِ وعدمِه تاءُ المضارعةِ الدَّالةُ على التأنيثِ[2]. ويُضْمَرُ جـوازاً فِعْلُ الفاعِلِ المُجابِ بهِ سؤالٌ ظاهِرٌ أو مُقدَّرٌ[3].

٢١ب ولا يُحـذَفُ الفاعِـلُ وإنْ عُلِـمَ، خلافـاً /٢١ب/ للكسـائيِّ، إلاّ أنْ يُحذفَ مَعَهُ فعلٌ دَلَّت عليهِ قرينةٌ. والفـرقُ بـينَ الاضـمارِ والحـذفِ يَظْهَـرُ بالتَّثنيةِ والجمعِ[4].

---

(١) حكم تاء التأنيث مع جمع التصحيح وهو جمع المذكر بالالف والتاء وغيره ما جمع بالياء أو بالواو والنون كزيدين وهندات، حكمها مع واحده، فلا تقول: قامت الزيدون، كما لا تقول: قامت زيد. بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام هند. وحكمها مع جمع التكسير وجمع المذكر بالالف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التانيث فيجوز في كل من هذه الاصناف الثلاثة الحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها. وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الابناء تقول: قام البنون وقامت البنون، كما تقول: قام الابناء وقامت الابناء. المساعد ٣٩١/١ - ٣٩٢.

(٢) فنقول: تقدم هند، والنار تضطرم، بالتاء لزوما كما نقول فيهما: قامت واضطرمت.

(٣) يضمر جوازا فعل الفاعل المجاب به نفي نحو: بلى زيد، في جواب: ما جاء أحدٌ ؟ أي بلى جاء زيد، أو استفهام، نحو: نعم زيد، في جواب: هل أتى أحدٌ ؟ ينظر المساعد ٣٩٤/١-٣٩٥.

(٤) أجاز الكسائي – وحده – حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة للحذف. فمن المواضع =

=

التي توهم الحذف قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ ﴾ يوسف٣٥، فالتقدير: ثم بدا لهم البداء. وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ابراهيم٤٥. والتقدير: وتبين لكم العلم. والكسائي يرى أنّ هذا حذف. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠-٦٠١.

بابُ المفعولِ الَّذي ينوبُ عنِ الفاعلِ

يُحذَفُ الفاعلُ إيجازاً، أوْ عِلْماً بِهِ، أوْ جَهْلاً، أو تَعظيماً لَهُ، أوْ احْتِقاراً، أوْ لغيرِ ذلكَ، فَينوبُ عَنْهُ في جميعِ ما يَسْتحقُّهُ المفعولُ بهِ إنْ وُجِدَ، وإلاّ فمصدرٌ مُؤقَّتٌ، أو ظرفٌ مُتَصَرِّفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ، والمسندُ إليهِ فعلٌ، أو اسمٌ في معناهُ، ويُفْتَحُ ما قَبلَ آخرِ ذلكَ الفعلِ إنْ كانَ مضارِعاً، وإلاّ كُسِرَ، فَإنِ اعْتَلَّ في ثُلاثيٍّ، أوْ موازِنِ (انْفَعَلَ)، أو (افْتَعَلَ)، حُرِّكَ بالكسرَةِ ما قبلَهُ، أو أُشِمَّ ضمّاً، ورُبَّما أُخلِصَ ضَمُّهُ[1]. ويُضَمُّ أَوَّلُهُ مُطلقاً، ما لم تُنْقَلِ الكسرةُ إليهِ أو إلى متبوعِهِ، ويُحَرَّكُ بما يَستَحِقُّهُ أولُ الماضي ثالِثُهُ /٢٢أ/ إنْ كان ذا همزةِ وَصْلٍ، وثانيه إنْ كانَ ذا تاءٍ مَزيدةٍ أَوَّلاً[2]. ٢٢أ

---

(١) إن اعتلت عين الماضي ثلاثيا، نحو: قال وباع، أو على انفعل نحو: انقاد. أو افتعل، نحو: اختار. كسر ما قبلها باخلاص فتقول: قِيل وبِيع وانقِيد واختِير بكسر ما قبل العين كسرة خالصة من اشمام ضم، فيكسر ما قبل العين باشمام الضم، وقرئ في السبعة بهذا الوجه والذي قبله نحو: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ و﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ هود ٤٤. وربما أخلص ضمّاً، فيقال: قُول وبُوعَ، فتسلم العين التي هي واو لسكونها بعد مجانسها، وتقلب التي هي ياء واوا لسكونها بعد ضمة. ومقتضى ذلك جواز هذه اللغات الثلاث في انقاد واختار ونحوها. ينظر المساعد ١/٤٠٢ – ٤٠٣.

(٢) يضم مطلقا أي سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا أول فعل النائب فتقول: ضُرِبَ ويُضرَبُ. ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا في أوله همزة وصل فتقول: أُنْطُلِقَ بضم الاول والثالث. ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا في أوله تاء، فتقول: تُعُجِّبَ وتُجُوهر،

=

ولا ينوبُ عنْه غيرُ المفعولِ به إلاّ وهـو مفقـودٌ، خلافـاً للكـوفيين[1].
وقد ينـوبُ غـيرُ المفعـولِ الأولِ إنْ أُمِـنَ اللّبْسُ،وفي إجـازةِ ذلـك في بـابِ (ظنَّ) و(أعْلَمَ) خلافٌ[2].

وما يتعلّقُ بالفِعْلِ غير فاعلٍ، ونائبٍ عنهُ، منصوبٌ، والمجرورُ منصوبُ المحلِّ، وإنْ نابَ، فمرفوعُهُ[3].

(فَصْلٌ): والمسندُ إليـه الفِعْـلُ كَجُزئـه، فأصـلُهُ أَن يَليـهُ، وقـد يُفصَـلُ بينَهمـا بالمنصـوبِ، إلاّ أن يكـونَ المرفـوعُ ضـميراً لا يَنْفَصِـلُ، أو خيـفَ الْتباسُهُمَا، أو قُرِنَ المنصوبُ بـ (إلاّ)، أو شابَهَ المقرونَ بِها، وَيَجِبُ خلافُ

=

وتُشْوطن وتُضُورب، بضم الأول والثاني. المساعد ١/٤٠٠ - ٤٠١.

(١) لا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، ويؤيد مذهبهم قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية ١٤. فاسند (لِيُجْزَى) إلى الجار والمجرور ونصب (قوما) وهو مفعول به. ينظر المساعد ١/٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) لا تمنع نيابة غير الأولى من المفعولات مطلقا، أي سواء كان من باب أعطى أو ظن أو أعلم، فتقول: أُعطِيَ زيداً درهمٌ، وظُنَّ زيداً قائمٌ، وأُعلِمَ زيدا عمراً قائمٌ، وأُعلِمَ زيداً كبشُكَ سميناً، وأما الأول فيجوز إقامته مطلقا، وذلك إن أمِن اللبس خلافا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم. ينظر المساعد ١/٣٩٩-٤٠٠.

(٣) وهو اسم كان واخواتها ونائب الفاعل منصوب لفظا كالمصدر والظرفين والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى بشرط جواز نصبه أو محلاً كالمجرور بزائد نحو: ما ضربت من أحد، أو بغير زائد نحو: مررت بزيد. ينظر المساعد ١/٤٠٤.

الأَصلِ إنْ قُرِنَ بـ (إلاّ)، أو شابَهَ المقرونَ بها، أو أُضِيفَ إلى ضمير يَعودُ إلى المنصوب[1].

---

(١) يجب وصل الفعل بمرفوعه، وهو الفاعل ونائبه إن كان ضميرا غير محصور، نحو: لقيت زيدا وأكرمته. أو خيف التباسه بالمنصوب كأن يكونا مقصورين فإذا قلت: ضرب موسى عيسى، تعين كون الأول فاعلا والثاني مفعولا. أو قرن المنصوب بإلا نحو: ما ضرب عمرو إلا زيدا. فإذا حصر المفعول وجب وصل الفعل بمرفوعه وتأخير المفعول. وعند الأكثرين في نحو: ضرب غلامُهُ زيداً، فيجب عندهم وصل الفعل بالمفعول وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل فتقول على هذا ضرب زيدا غلامُهُ.

بابُ اشتغالِ الفِعْلِ أو شبهِهِ عنِ المفعولِ به بضميرِهِ أو مُلابسِه

٢٢ب /٢٢ب/ إذا نَصَبَ ضميرَ اسمٍ متقدّمٍ، أو ملابِسَهُ لفظاً أو تقديراً، فِعْلٌ أو شِبْهُهُ، غيرُ صِلَةٍ، ولا صِفةٌ، ولا تالٍ لأداةِ استفهامٍ أو شرطٍ أو ما النافيةِ أو لامِ الابتداءِ أو حرفٍ ينسخُ الابتداءَ، وليسَ المُتَقَدِّمُ ثاني رُكْنَيْ جُملةٍ، وجبَ نصبُهُ غالباً، إنْ تلا ما يَخصُّ الفعلَ بعاملٍ لا يَظْهرُ(١).

ويُرَجَّحُ على الرفعِ إنْ تلا استفهاماً، أو (حيثُ)، أو (إذا) الشرطية، أو عُطِفَ على جملةٍ فعليَّةٍ وليسَ بعدَ العاطفِ (أَمّا) أو إذا المفاجأة، أو كانَ الفِعلُ المظهرُ طلبيّاً، أو كانَ الرفْعُ يُوقِعُ في تَوَهُّمِ وصفٍ مخلٍّ بالمعنى(٢).

---

(١) مثال الضمير قولك: زيدٌ ضربته أو مررت به. وملابسه: زيد ضربت أخاه، أو مررت بأخيه، فيجب نصب السابق إن تلا ما يختص بالفعل نحو إذا لغير المفاجأة، ولو في مجازاة، وإن الشرطية، وأداوت التحضيض، فتقول: إذا زيدا ألقاه أكرمه، ولو زيدا لقيته ما أهنته، وإنْ زيداً أكرمته أكرمك. وهلا زيدا أكرمته ؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوبا، أو استفهاما بغير الهمزة نحو: هل زيدا رأيته ؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسر بالظاهر، ويمتنع الرفع. وجب النصب بعامل لا يظهر، لكون العامل المشغول عوضا عنه. المساعد ١/٤١٢ – ٤١٣.

(٢) إذا كان الرفع يوهم وصفاً مخلاً كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر ٤٩. فنصب كلٍّ يرفع توهم أن خلقناه صفة شيء، إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خبر، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر. ورفعه يوهم أن خلقناه صفة شيء، والصواب كونه خبراً، فرجح النصب، لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قرئ بكل منهما، لكن المشهور النصب. ينظر: المساعد ١/٤١٧.

وإنْ كانَ قبلَ العاطفِ مُبتدأٌ خبرُهُ جملةٌ فعليّةٌ، استوى الرَّفْعُ والنَّصبُ، وإنْ خلا مِنَ المانِعِ والموجِبِ والمرَجِّحِ والمُسوّي، كان الرفعُ مختاراً[1].

وملابِسُ الضميرِ بتابعٍ كملابسِهِ بنفسِهِ[2].

---

(١) مثال استواء الرفع والنصب وذلك إن ولي العاطف جملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر، فعلية العجز، قولك: زيداً قام أبوه وعمرٌو كلمته، بالرفع، والنصب. ومثال اختيار الرفع في الصورة الثانية قولك: زيدٌ ضربتهُ وأنا زيدٌ ضربته. فالرفع على الابتداء. ينظر المساعد ١/٤٢١ – ٤٢٢.

(٢) مثال ذلك: زيدٌ ضربتُ أباه، زيدٌ ضربت رجلاً يبغضه، أو ضربت عمراً وأخاه. المساعد ١/٤٢٢.

/٢٣أ/ بابُ تَعَدِّي الفعْلِ ولُزُومه

إنِ اقتضى الفِعْلُ مفعولاً بهِ بنفسه، نَصَبَهُ وسُمِّيَ مُتَعـدِّياً، وإنِ احْتـاجَ في تعليقه بهِ إلى حرفِ جَرٍّ، سُمِّيَ لازماً[١]. ولا يُحذفُ الجـارُّ إلاّ سماعـاً، أو في ضـرورةٍ إلاّ مَـعَ (أَنَّ) و(أنْ)[٢]، والمجـرورُ عنـدَ المحـذوفِ منصـوبٌ بالفعلِ غالباً[٣].

والمتعدّي غيرُ ما تقدّمَ ذكْرُهُ مُتَعَدٍّ إلى واحد، ومُتَعَدٍّ إلى اثنين بنفسـهِ، ومُتَعّدٍّ إلى اثنينِ، أَحدُهُما أصلُهُ الجرُّ، وكلاهما قد يكتفي بواحدٍ[٤].

والأصلُ تقـديمُ مـا هـو مِـنَ المفعـولينِ فاعِـلٌ في المعنى علـى مـا لـيسَ كذلك، وتقديمُ ما ليسَ أصلُهُ الجرُّ على ما هو كذلك، وتركُ هـذا الأصـلِ

---

(١) ينظر التسهيل ٨٣.

(٢) تقول: عجبتُ أنْ تقـومَ، أو أنَّـك قـائم. والأصـل: مـن أنْ تقـومَ، ومـن أنَّـك قـائم. فحذف الحرف تخفيفاً.

(٣) وذلك لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير.

(٤) المتعدي من غير بابي: ظنَّ وأعلم متعدٍّ إلى واحد، نحو: رحمك الله. ومتعدٍ إلى اثـنين، نحو: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ الكوثر ١. والمتعـدي إلى واحـد متعـدٍ بنفسـه وجوبـاً، وجائز التعدي واللزوم فيتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى كشكر ونصح وكـذا الثاني وهو المتعدي إلى اثنين، فمنه ما تعـدى إليـه أيضـا بنفسـه نحـو كسـا وأعطـى، فتقول: كسوت زيداً جبةً وأعطيته درهماً. ومنه ما تعدى إليه بحرف الجر نحو: اختار وأمرَ، فتقول: اخترتُ زيداً من الرجال، وأمرته بالخير ولا يجوز: ضربَ غلامُـه زيـداً لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

واجبٌ وجائزٌ ومُمْتَنِعٌ، كتركهِ في بابِ الفاعلِ للقرائنِ المذكورةِ(١).

وحُكْمُ المتعدّي في تعليقهِ بما زادَ على مطلوبهِ، حُكْمُ اللازمِ، ويُحذف /٢٣ب/ الفعلُ جوازاً لقرينةٍ حاليةٍ، كرؤيةِ التَّأهُبِ لَهُ، أو مقاليةٍ، كالوعدِ بهِ، أو السّؤالِ عنهُ(٢)، ورُبّما حُذِفَ لغيرِ قرينةٍ، فلا يُقاسُ عليهِ، ويُحذَفُ وجوباً في مواضعَ يأتي ذكرُها. ٢٣ب

ويُحذفُ المفعولُ بهِ منويّاً إنِ اقتضى نيَّتَهُ سَبَبٌ، وإلاّ فَغَيرُ منويّ(٣).

---

(١) إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، فالأصل تقديم زيد على درهم لآنه الأخذ، وهو فاعل في المعنى، ولهذا جاز: أعطيت درهمَهُ زيداً، وامتنع: أعطيت صاحبَهُ الدرهم، وإذا قلت: اخترتُ زيداً الرجالَ، فالأصل تقديم زيد على الرجال، لأن الأصل: اخترت زيداً من الرجال، فترك هذا الأصل واجب، ومثاله: ما أعطيت درهما إلا زيداً، إذ هو مثل: ما ضرب عمرا إلا زيدا، وكذا نحو: أعطيت الدرهم صاحبَهُ، إذ هو مثل: ضربَ زيداً غلامُهُ. والجائز نحو: كسوت زيداً ثوباً، وخروجه عن الأصل نحو: كسوتُ ثوبا زيداً، كما يجوز: ضرب زيدٌ عمراً، وضربَ عمراً زيدٌ. والممتنع نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهما، إذ هو مثل ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وكذا: أضربتُ زيدا عمرا، أي جعلت زيداً يضرب عمراً، إذ هو مثل: ضرب موسى عيسى. المساعد ١/٤٣٢ – ٤٣٣.

(٢) ينظر التسهيل ٨٥.

(٣) يحذف المفعول به منويّاً لدليل، أي ما لم يذكر من المنصوب مفعولا به، وهذا هو الحذف اختصارا، ومنه حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول بشرطه، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ البروج ١٦ أي يريده. أو غير =

وتلحقُ بفاءِ الثُّلاثي همزةُ النقلِ، أوْ تُضَعَّفُ عينُـهُ، فَيَتَعـدَّى إلى واحـد كانَ قاصراً عَنْهُ، فيزدادُ مفعولاً إنْ كـانَ مُتعـدِّياً، ويَصيرُ مُتَعَـدِّياً إنْ كـانَ لازِماً[١].

=

منوي، كتضمين أصلح معنى لطف في قولك: أصلح الله في نفسك، إذ لولا التضمين لقلت: أصلح الله نفسك.

(١) تدخل همزة النقل على الثلاثي غير المتعدي فيصير متعديا إن كـان لازمـا نحـو: أزلـتُ الشيء وأبنتُهُ. ويعاقب الهمزة تضعيف العين كثيرا نحو: أنزلتُ الشيءَ ونزَّلتُـهُ، وابنتُـهُ وبيّنته. وكذا تدخل همزة التعدية على الثلاثـي المتعـدي إلى واحـد فيصـير متعـديا إلى اثنين نحو: أكفلت زيدا عمرا وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ. ينظر المساعد ١/٤٤٥-٤٤٦.

بابُ تَنازعِ العاملَيْنِ فَصَاعِداً مَعْمُولاً واحداً

إذا تعلَّقَ فِعْلاَنِ أو شِبْهُهُمَا، مُتَّفِقا العملِ أو مُخْتَلِفاهُ، باسمٍ ظاهرٍ متأخِّرٍ، وَجَبَ إعمالُ أَحَدِهما لا إعمالُهُمَا معاً، خلافاً للفراء في المُتَّفِقي العملِ، والمختارُ

٢٤أ إعمالُ الأقربِ، خلافاً للكوفيِّينَ، /٢٤أ/ ويَعْمَلُ المُهْمَلُ في ضميرِ الاسمِ مُطابِقاً، فإنْ أدَّتِ المطابقةُ إلى اختلالِ المعنى، وَجَبَ الإظهارُ أو الحذفُ[١].

ويجوزُ حذفُ المضمرِ غيرِ المرفوعِ وإن أمكنتِ المطابقةُ، مالَمْ يَمنَعْ منهُ مانِعٌ، وحذفُ المتَّصِلِ بالأوَّلِ أَوْلى، وإبقاءُ المتَّصِلِ بالثّاني أوْلى، وإنْ أُهْمِلَ الأَوَّلُ مُقتضياً للرفعِ، صَحَّتِ المَسأَلةُ، خلافاً للفراءِ، ولم يُحذَفِ الضَّميرُ لِرَفْعِهِ، خلافاً للكسائيِّ[٢].

---

(١) الإعمال أن يتقدم عاملان على معمول واحد، نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ الكهف٩٦، فتقدم فعلان، أو يتقدم شبه الفعل كاسم الفاعل نحو: أنا ضاربٌ وشاتمٌ زيدا، واسم المفعول نحو: أمضروب ومهانٌ زيدٌ ؟ واسم الفعل نحو: نزالِ وبَلْهَ زيداً. والأحق بالعمل عند البصريين الأقرب، والأسبق عند الكوفيين، ويعمل الملغى عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان في ضمير المتنازع سواء كان ذلك الملغى الأول أم غيره، وسواء أكان طلبه الرفع أم غيره، فمثال الأول ضربوني وضربت قومك، وأكرمته وأكرمني زيدٌ، ومررت به ومرَّ بي زيدٌ، ومثال الثاني ضربتُ وضربوني قومك، وأكرمني وأكرمته زيد، ومر بي ومررت به زيد. ولابد من مطابقة الضمير للاسم المتنازع فيه في إفراد وتذكير وغيرهما نحو: قاما وقعدا الزيدان، وقاموا وقعدوا الزيدون، وقمن وقعدن الهندات، فإذا أدت مطابقة الضمير الاسم المتنازع إلى اختلال المعنى وجب الإظهار أو الحذف.

(٢) ينظر التسهيل ٨٦.

ولا يُتنازَعُ في ضميرٍ، وما أَوْهَمَهُ من نحوِ: ما قامَ ولا قَعَدَ إلاّ أنتَ، محمولٌ على الحذفِ، إذ لا بُدَّ مع إعمالِ أحدِ الفعْلَيْنِ من ضميرِ غائبٍ مُسْتَكِنٍّ في الآخَرِ، وهو غيرُ مُطابِقٍ للبارزِ، وأيضاً لا بُدَّ مَعَ كُلٍّ واحدٍ من مرفُوعَي الفعْلَيْنِ في نحوِ هذهِ المسألةِ مِن (إلاّ)، فلو أُسْنِدَ أَحدُهُما إلى الضميرِ المُسْتكِنِّ، لَخَلاَ منْها، فَيَفسُدُ المعنى، ويُحكَمُ في تَنازُعِ أكثَرَ
٢٤ب /٢٤ب/ من عامِلَيْنِ بما تقدَّمَ من ترجيحِ الإعمالِ بالقُربِ أو السَّبقِ،وإعمالِ المُهْمَلِ في ضميرٍ مطابقٍ للظاهرِ وغير ذلك[1].

(١) ينظر التسهيل ٨٦، والمساعد ١/٤٥٩-٤٦٢.

بابُ المَصْدَرِ(١)

المَصْدَرُ: اسمُ ما يَدُلُّ عليهِ الفِعْلُ مِنَ المعنى الواقعِ في الزَّمَانِ، ويُسَمَّى الفِعْلَ والحَدَثَ والحَدَثانِ، ومنهُ اشتقاقُ الفعلِ على الأصحِّ، لأنَّهُ يَدُلُّ على بعضِ ما يدُلُّ عليهِ الفعلُ، والأصْلُ عَدَمُ الزيادةِ، ويُسَمّى مفعولاً مطلقاً، إذا ذُكِرَ فَضْلَةً هو أو ما يقومُ مقامَهُ من نوعٍ أو وَصْفٍ أو هَيْئةٍ أو آلةٍ أو بعضٍ أو كُلٍّ أو اسمِ إشارةٍ أو ضميرٍ مع فِعْلِهِ، أو فعلٍ آخَرَ يرادِفُهُ أو ما يَتَضَمَّنُ معناهُ، هو منصوبٌ بالفعلِ أو شِبْهِهِ، فإنْ لم يُفهَمْ منهُ مَزيدٌ على ما
١٢٥أ فُهِمَ من الفعلِ فهو للتوكيد، ويُسَمَّى مبهماً، /١٢٥أ/ وغيرُهُ لبيانِ النّوعِ أو المرّاتِ، ويُسمىَّ مؤقّتاً(٢)، فإنْ لم يلازمهُ هذا الاستعمالُ، فهو مُتّصرِّفٌ، وإنْ لازمَهُ، فهوَ غيرُ مُتّصَرِّفٍ، ويَلزَمُ إفرادُهُ إنْ قُصِدَ به الجنسُ، ولا يَلزَمُ إنْ قُصِدَ به النَّوعُ، ويجوزُ إضمارُ فِعْلِهِ جوازَ إضمارِ فعْلِ المفعولِ به، وَيلزَمُ إضمارُهُ لنائبٍ عنهُ، أو لإهْمالِهِ مُطلقاً، فإن نابَ عنهُ نفسُ المصدرِ، فالأكثرُ أنْ يقعَ طلباً، أو ينوبَ بعدَ حَصْرٍ عن خبرِ اسمِ عينٍ، أو يُكرَّرُ، وقد يَرِدُ بخلافِ ذلكَ، فإنْ نابَ عَنْهُ تَضَمُّنُ ما سَبَقَ، فَوُرُودُهُ لتأكيدِ

---

(١) ينظر التسهيل ٨٧.

(٢) المؤقت ويسمى المختص وهو القسم الثاني من قسمي المصدر، والاول هو المبهم. ودخل في المختص المعدود نحو: ضربت ضربتين، إذ حصل له بدلالته على عدد المرات اختصاص، والمختص الذي ليس بمعدود، يكون اختصاصه بالالف واللام وبالاضافة وبالصفة. ينظر المساعد ١/٤٦٥-٤٦٦.

مفهومِ جُملةٍ هيَ نَصٌّ، أو لجعْلِها نَصّاً على المُرادِ منها، أو للتشبيهِ بهِ، ونَصْبُ المُشَبَّهِ بهِ، مشروطٌ بأنْ يَتْلُوَ جملةً مُشْتمِلةً على معناهُ وما يقومُ بهِ، وأنْ يُفْهَمَ منهُ الحدوثُ.

والمُهمَلُ الفِعْلُ مُفْرَدٌ، كـ أُفَّةً[1]، ومضافٌ مثنّى، كـ لبَّيْكَ،

٢٥ب وسَعْديْكَ،/٢٥ب/ ومضافٌ غيرُ مثنّى، كـ قِعْدَكَ اللّهَ، وَوَيْحَهُ، ورُبَّما أُقيمَ مقامَ المصدرِ أسماءُ أعيانٍ، كـ فاهاً لفيكَ، وتُرباً وجندلاً، وصفاتٌ، كـ هنيئاً لكَ، وعائذاً بكَ.

وقومٌ يجعلونَ هذهِ الأسماءَ مفعولاتٍ، وهذه الصفاتِ أحوالاً[2].

---

(١) أُفّاً له وأُفَّةً، أي قذراً، والقذر ضد النظافة. ينظر اللسان (أفف)، والمساعد ٤٧١/١.

(٢) ينظر التسهيل ٨٧-٨٩.

بابُ المفعولِ لَهُ

وهو المصدرُ الآتي عِلَّةً لِفعْلٍ شاركَهُ في الفاعلِ والزّمانِ، ويَنصبُهُ المُعَلَّلُ به وَطْءِ[1] لامِ الجَرِّ منه، نَصْبَ المفعولِ به، وَقيلَ ينصبُهُ نصبَ نوعِ المصدرِ، وجوازُ دُخُولِ اللّامِ عَلَيْه يُبْطِلُ ذلكَ، وإنْ تغايَرَ الفاعلُ أو الزمانُ، أو كانَ غيرَ مصدرٍ، لَزِمتِ اللام أو ما في معناها، ولزُومُها إيّاهُ مُعرَّفاً باللامِ، وسُقُوطُها منْهُ مُنكّراً أكثرُ. ويستوي الأمرانِ في المضافِ[2].

(١) هكذا في الأصل "وطئ" ولعلها "بطيٍّ" والله تعالى أعلم. المصحح.

(٢) كلٌّ من نصبه وجرِّه كثير، فمن النصب: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ البقرة ٢٦٥، والجر ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾ قريش ١. ينظر المساعد ١/٤٨٨.

٢٦أ

/٢٦أ/ بابُ المفعولِ فيه

وهُوَ ما ضُمِّنَ معنى (في) لإيقاعٍ فيه[1]، وهو منصوبٌ بالواقعِ ومُبْهَمُ الزّمانِ ومُخْتَصُّهُ لذلكَ صالحٌ، فإنْ لم يُلازِمْهُ هذا الاستعمالُ، فهو متصرِّفٌ، وإنْ لازَمَهُ فغيرُ مُتَصرِّف[2]، وهو ما بُنيَ مِنَ الأحيانِ، وما عُيِّنَ من ضُحىً، وبَكَرٍ، وسَحَرٍ، وسُحَيْرٍ، وعَشيَّةٍ، وعشاءٍ، وعَتَمةٍ، ومَساءٍ، وذاتِ مَرّةٍ، وهو الأجودُ في صفاتِ الأحيانِ[3].

وأَمَّا أسماءُ الأمكنةِ، فما كان منها مُبَيِّناً صورةَ مُسَمّاهُ فليسَ بظرفٍ، وإنْ جِيءَ بهِ لمعنى الظرفيةِ، لازَمَهُ لفظُ (في) غالباً[4].

وما افتقرَ إلى غيرِه في تبيينِ صورةِ مُسَمّاهُ، فهو إنْ جِيءَ به لمعنى الظرفيةِ، منصوبٌ كما ذُكِرَ، وهو إمّا اسْمُ جِهَةٍ كأمامَ وخلفَ، أو ما يُشْبِهُهُ في الشِّياعِ كعندَ ومكانٍ، أو ما هو مقدارٌ كميلٍ /٢٦ب/ وفرسخٍ، ٢٦ب

---

(١) يريد بذلك (لواقعِ فيه)، قال في المساعد ٤٨٩/١: "فإذا قلتَ: قمتُ يومَ الجمعةِ أمامكَ، فناصبُ (يوم) و(أمامَكَ) هذا الملفوظ به، وهو قمتُ، والقيام، وهو أحد مدلُوليْ قام واقع فيهما".

(٢) ينظر التسهيل ٩١.

(٣) وهو ما لم يضف من مركب الأحيان كصباحَ مساءَ ويومَ يومَ فتقول: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ بالتركيب كخمسةَ عشرَ، لتضمنه معنى حرف العطف، أي صباحاً ومساءً.

(٤) ينظر التسهيل ٩٦.

أو ما هو مشتقٌ من الواقعِ فيهِ كَمَذْهَبٍ، وإن تعلّقَ المشتقُّ بغيرِ ما اشْتُقَّ منهُ لازمَهُ لفظُ (في) غالباً[1]. ولا زَمتِ الظرفيّةَ بعضُ الأمكنةِ كـ(عندَ)، إلاّ أنّها تُجرُّ بـ(مِنْ) لا غير[2].

وما وقَعَ من الظروفِ صِلَةً أو صِفَةً أو خبراً أو حالاً، فناصبُهُ مضمرٌ، ويُضْمَرُ في غيرِ ذلكَ، كما أُضْمِرَ ناصِبُ المفعولِ بهِ[3]، وشذَّ الإضمارُ بغيرِ قرينةٍ كقولهم في المثلِ:"حينئذٍ الآنَ[4]، أي كانَ ذلكَ حينئذٍ، واسمع الآن.

ويُقامُ المصدرُ المضافُ إليهِ (الحينُ) مقامَهُ[5].

ويُتَوَسَّعُ في الظرفِ، فيُجعَلُ مفعولاً بهِ ما لم يَكُنِ الفِعْلُ مُتَعدِّياً

---

(١) ينظر التسهيل ٩٦.

(٢) ينظر التسهيل ٩٧.

(٣) الناصب للظرف إما مذكور أو محذوف، والمحذوف قد يكون جوازاً، نحو أن يقال: متى جئت ؟ فتقول: يومَ الجمعة، والتقدير: جئتُ يومَ الجمعةِ. أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: مررتُ برجلٍ عندك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو حالا نحو: مررت بزيد عندك، أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: زيدٌ عندك، وظننتُ زيداً عندك. فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر. شرح ابن عقيل ٢/١٩٢ – ١٩٣.

(٤) ينظر الكتاب ١/٢٢٤، ٢٧٤.

(٥) يكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس، وقدومَ الحاجِّ، وخروجَ زيدٍ. شرح ابن عقيل ٢/٢٠٠.

إلى ثلاثةٍ، فحينئذٍ يُضْمَرُ ويُضافُ إليهِ اسمُ الفاعلِ والمصدرُ[1].

(١) يتوسع في الظرف فيجعل مفعولا به، فتقول: سرتُ اليومَ، وسرتُ ميلاً بنصبهما على التوسع نصب المفعول به. ويمنع من هذا التوسع تعدي الفعل إلى ثلاثة، فلا تقول: اليومَ أعلمته زيداً عمراً قائماً. فيضمر حينئذ فتقول: اليومَ سرتُهُ. ويضاف إليه اسم الفاعل نحو: يا سائرَ الميلِ، والمصدر، نحو: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ سبأ ٣٣. ينظر المساعد ١/٥٣٧ – ٥٣٨.

بابُ المفعولِ مَعَهُ

٢٧أ المفعولُ مَعَهُ: هو المصحوبُ فضلةً لمعمولِ فِعْلٍ أو معناهُ /٢٧أ/ بعدَ الواوِ التي بمعنى (مَعَ)، وهو منصوبٌ بعاملٍ مصحوبه لتقويته بالواوِ، على الأصحِّ(١)، وَمِمّا ينصِبُهُ لِتَضَمُّنِ معنى الفعلِ حَسْبُكَ وقَطْكَ وكَفْيُكَ(٢) وما شأْنُكَ ومَالكَ(٣)، ويجبُ العطفُ إنْ لم تُستَوْفَ القُيُودُ، وإن اسْتُوفيتْ ولم يصحّ العطفُ، وجَبَ النّصبُ، وإن حَسُنَ العطفُ فالنّصبُ مرجوحٌ، وإنْ قَبُحَ، فالنَّصبُ راجحٌ ورُبَّما أُضمِرَتْ (كان) بعدَ (كيفَ) و(ما) الاستفهامية، فأُجيزَ النَّصْبُ(٤).

وفي كونِ هذا الباب مَقيساً، خلافٌ.

---

(١) المفعول معه: هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى لمجرور مع، نحو: سرتُ والنيلَ، والناصب له الفعل سار بواسطة الواو.

(٢) حسبك وكَفْيُكَ، سواء وزناً ومعنىً، أي كفاك أو يكفيك. ينظر المساعد ١/٥٤٦.

(٣) ينظر التسهيل ٩٩.

(٤) ينظر التسهيل ٩٩-١٠٠.

بابُ الاستثناء

المُسْتَثْنى: مَا وَلِيَ أداةَ اسْتثناء، فإنْ كانَ بعضَ ما استُثْنيَ منهُ، فهو مُتَّصِلٌ، وإلاّ فمنفصلٌ، وحُكمُهُ إنْ وَلِيَ (إلاّ) وَقُدِّرَ حذفُها وارْتَبَطَ بما قَبْلَها حُكْمُهُ معَ حَذْفِها، وإنْ لم يرتبطْ ولم تكُنْ (إلاّ) بمعنى (غير)، /٢٧ب/ فَحكْمُهُ النّصبُ، فإنْ كانَ مُتَّصِلاً مُتَأخِّراً عَنِ المُستثنى منْهُ بعْدَ غَيرِ موجَبٍ لَفْظاً أو حُكْماً، اخْتيرَ مع جوازِ النَّصبِ الإبدال(١)، وأجازَ التّميميّون إبدالَ المُنْفَصِلِ إنْ أمكَنَ جَعْلُهُ بَعْضاً بوَجْهٍ ما(٢). ٢٧ب

وغيرُ الموجَبِ منفيٌ أو مُسْتَفْهَمٌ عنهُ، وإبدالُ المتوسطِ بين المُستثنى منهُ وصفَتِه، أجودُ مِنْ نصبه، خلافاً للمازنيّ(٣).

ولا يُبدَلُ مِنَ المجرورِ بـ (مِنْ) أو (الباءِ) الزائدتين، ولا مِنِ اسْمِ (لا) التبرئةِ، إلاّ باعتبارِ المحلّ(٤).

---

(١) ينظر التسهيل ١٠١-١٠٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٢٥، ٣٢٦، وينظر التسهيل ١٠٢.

(٣) اتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خلافا للمازني، فإذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خير منك، وما مررت بالقوم إلا زيدٌ الشعراء؛ كان اتباع زيد أولى من نصبه على الاستثناء. هذا ظاهر مذهب سيبويه، واختاره المبرد، والمشهور عن المازني تجويز الوجهين: واختيار النصب كما ذكر ابن مالك. ينظر المساعد ١/٥٦١.

(٤) نقول: ما في الدار من أحدٍ إلا زيد أو إلا امرأة من بني فلان، بالرفع، لأن أحدا في موضع رفع بالابتداء، ولا يجوز الجر حملاً على اللفظ. وتقول: ليس زيدٌ بشيءٍ إلا =

وإذا كُرِّرتْ (إلاّ)، فما بعدَ الثّانيةِ تابِعٌ لما قَبْلَها إنْ كانَ تَكْرِيرُها توكيداً، وإلاّ فالنّصبُ لازمٌ[(١)].

وتكونُ (إلاّ) بمعنى (غَير)، فيُوصَفُ ما قبلَها بها وبما بعدَها، فإنْ كانَ جامداً، فَمتبوعُهُ جَمعٌ أو في معناهُ مُنَكّرٌ أو مُعَرّفٌ باللام[(٢)].

١٢٨ (فَصْلٌ): /١٢٨أ/ تَقَعُ بَعْدَ (إلاّ) الجُملَةُ الخَبَرِّيَةُ حالاً لمَعْرِفَةِ أو وَصْفاً لنكَرة، ومعنى قولِهِم: "أنْشُدُكَ باللّهِ إلاّ فَعَلْتَ": ما أَسْأَلُكَ إلاّ فِعْلَكَ، ولا يَعْمَلُ ما قَبْلَ (إلاّ) فيما بَعْدَها، ما لم يكُن مُستثنى أو مستثنى منهُ، وما أوْهَمَ ذلكَ يُضمَرُ له عامِلٌ، خلافاً للكسائي[(٣)].

=

شيئاً لا يعبأ به، أو إلا الشيء الذي لا يعبأ به، بنصب المبدل من شيء، لأنه في موضع نصب بليس. ولم تجره محلا على اللفظ لأن الباء الزائدة لا تعمل في خبر موجب. وتقول: لا إله إلا الله. ولا رجلَ في الدار إلا رجلٌ من بني تميم، برفع المبدل من اسم لا، لانه في موضع رفع بالابتداء، ولم تنصبه حملا على اللفظ.

(١) ينظر التسهيل ١٠٤.

(٢) تؤول إلا بغير فتحمل في جعلها مع ما بعدها صفة على غير فيوصف بها وبتاليها ما يمكن وصفه بغير فالجمع المنكر كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الانبياء ٢٢. والمعرف بال الجنسية كقوله:
(قليلٌ بها الأصوات إلا بغامُها). ينظر التسهيل ١٠٤- ١٠٥، المساعد ١/٥٧٨ – ٥٧٩.

(٣) يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أي فُرِّغ له العامل نحو: ما قام إلا زيدٌ، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدا أحدٌ. فإذا وجد مثل ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، قدر لعمرو عامل، أي ضرب عمراً، خلافاً للكسائي في منصوب ومخفوض

=

وَرُبَّما حُذِفَ المستثنى بـ (إلاّ) و(غير) لِلعِلْمِ بهِ[1].

(فَصْلٌ): يُجَرُّ المستثنى بـ (غير) و(سِوى) لإضافَتِهما إليه، وبـ(حاشا) و(خلا) و(عدا) إنْ كُنَّ حروفاً، وينتَصِبُ بِهِنَّ مفعولاً إنْ كُنَّ أفعالاً، وبـ(ليسَ) و(لا يكونُ) خبراً. ولا يظهرُ مرفوعُ الفِعلِ في هذا البابِ[2].

وفعليّةُ (عدا) أكثرُ من حرفيَّتِها، وحاشا بالعكسِ[3]، وتَتَحتَّمُ فِعْلِيَّةُ (عدا) و(خلا) مقرونتين بـ (ما) المصدريةِ[4]، وإعرابُ (غيرٍ) إعرابُ ما وَلِيَ (إلاّ) ما لم تُبْنَ لإضافَتِها إلى (أنْ) أو (أَنَّ)، وحملُ تابعِ المستثنى بها على المعنى جائزٌ[5].

٢٨ب وَيَلْزَمُ نَصْبُ (سِوى) على الظرفيةِ[6]، /٢٨ب/ ولا يدخُلُ عليها

=

ومرفوع نحو: ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً، وما مرَّ إلا زيدٌ بعمرو، وما ضربَ إلا زيداً عمرو. ينظر المساعد ٥٨٣/١.

(١) ينظر التسهيل ١٠٧.

(٢) ينظر التسهيل ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) الكتاب ٣٤٩/٢، ينظر التسهيل ١٠٥.

(٤) ينظر التسهيل ١٠٥.

(٥) ينظر التسهيل ١٠٦.

(٦) ينظر الكتاب ٤٠٧/١، والتسهيل ١٠٧.

حَرْفُ الجرِّ إلاّ اضطراراً، خلافاً للكوفيين في جعلِها كـ(غيرٍ)[1].
ويُقالُ: سُوًى وسَواء[2]، وحاشَ وحَشا[3].

(١) ينظر التسهيل ١٠٧.
(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٠٩، ٣٥٠، ٤/٢٣١.
(٣) ينظر التسهيل ١٠٥- ١٠٦.

بابُ الحالِ

الحالُ: ما ذُكِرَ لإيقاعِ معنىً فيهِ من دليلِ هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ أو مضافٍ إليهِ أو مُخْبَرٍ عنهُ أو خبرٍ، والاشتقاقُ فيهِ والتَّنقُّلُ أكثرُ مِن عَدَمِهِما[1].

وهو واجبُ التّنكيرِ، وإنْ جاءَ مَعْرِفَةً أُوِّلَ بنكرةٍ، ويَجوزُ جَعلُها توكيداً إنْ أفادَت الشُّمولَ[2]. وجَعْلُ المصدرِ المعرَّفِ منصوباً بفعلٍ مُقدَّرٍ هو الحالُ، أوْلى مِن جَعْلِهِ حالاً، وكونُ المصدرِ حالاً، متوقِّفٌ على السماعِ، خلافاً للمبرِّد فيما دلَّ عليهِ الفعلُ[3].

ويَمتَنِعُ تنكيرُ صاحبِ الحالِ غالباً، ما لم يَختَصَّ، أو تتقدَّمُ الحالُ[4].

٢٩أ (فَصْلٌ): يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِهِ وتأخيرُهُ، /٢٩أ/ إلاّ أنْ

---

(١) ينظر التسهيل ١٠٨.

(٢) يجعله التميميون توكيدا، فيقولون: قام القوم ثلاثُتُهم، بالرفع، ورأيت القوم ثلاثَتَهم، بالنصب، ومررت بالقوم ثلاثِتهم، بالجر. المساعد ٢/١٢.

(٣) ذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر في قولنا: زيدٌ طلع بغتةً، أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغتُ بغتةً، فيبغت عندهما هو الحال، لا بغتةً. شرح ابن عقيل ٢/٢٥٤.

(٤) مثال اختصاص صاحب الحال بوصف، نحو: مررتُ برجلٍ قرشيٍّ ماشياً أو بإضافة، نحو: ﴿في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين﴾ فصلت ١٠. أو بعمل نحو: مررتُ بضاربٍ هندًا قائماً. ومثال تقدم الحال على صاحبها قولك: فيها قائماً رجلٌ.

يعرضَ مانعٌ من التقديمِ، كاقترانِ الحالِ بـ(إلاّ)، أو مـن التـأخيرِ، كـاقترانِ صاحبِه بها، أو إضافته إلى ضميرٍ يعـودُ إلى ملابـسِ الحـالِ، والأصـحُّ مَنْعُ تقديمِه على صاحبِه المجرورِ بحرفٍ، ويضافُ عاملُ الحالِ إلى صاحبِه، وربَّما أُضيفَ إليه غيرُ العاملِ[1].

(فَصْلٌ): يجوزُ تقديمُ الحالِ على عامله إنْ كان فعلاً مُتصَرِّفاً، أو صفةً تضـارِعُهُ، ويُمنَـعُ إنْ كـانَ فعـلاً غـيرَ متصـرِّفٍ، أو مصـدراً، أَوْ صـفةً لا تُضارِعُ، أو ما فيهِ معنى الفعلِ من اسْمِ إشارةٍ، أو حرفِ تشبيه، أو تنبيـه، أو تَمَنٍّ، أو تَرَجٍّ، أو ظرفٍ ضُـمِّنَ الاسـتقرارَ[2]. وقـد يشـتركُ في العامـلِ حَالاَ اثنينِ بجمعٍ وتفريقٍ[3].

(فَصْـلٌ): يُؤكَّـدُ بالحـالِ جملـةٌ اسميّـةٌ لإفـادة الفخـرِ أو التعظـيمِ أو نفيِ الشَّكِّ، فَيُضمَرُ (أَحُقُّ) أوِ نحوُهُ عـاملاً، ويُؤكَّدُ بـهِ أيضـاً مـا عَمِـلَ

(١) مثال منع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف قولك: مررتُ بهنـدٍ ضـاحكةً. وقـد ضعّف ابن مالك ذلـك في التسـهيل ١١٠ ولم يمنعـه. ومثـال إضـافة عامـل الحـال إلى صاحبه نحو: عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً، وهو راكب الفرسِ عُرياً. ومثال ما أضيف إليه غير العامل قولك: جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً. فقد أجاز هذا بعض البصريين ويحكى عن الفارسي. ينظر المساعد ٢/٥٢.

(٢) ينظر التسهيل ١١٠.

(٣) فالأول وهو تعددها مع اتحاد صاحبها نحو: جاء زيدٌ راكباً مسرعاً. والثاني وهو تعـدد الحـال مع تعدد صاحبها بجمع مع الحال نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو مسرعَين. والثالث وهو تعـدد الحـال مع تعدد صاحبها، بتفريق في الحال نحو: لقيتُ زيداً مُصعداً منحدراً. المساعد ٢/٣٥.

٢٩ب فيه من فعلٍ ظاهرٍ /٢٩ب/ أوِ اسمٍ يُشْبِهُهُ، وتَخالُفُهُما لفظاً أكثرُ من توافُقِهِما[١].

(فَصْلٌ): تَقَعُ الجملةُ الخبريةُ حالاً، فإنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مثبتٍ، خَلَتْ من الواوِ غالباً، ولَزِمَها ضميرٌ عائدٌ على صاحبِ الحالِ، وإن يَكُنْ كذلكَ لَزِمَتِ الواوُ أو الضميرُ، وجازَ اجتماعُهُمَا، واجتماعُهُما في الإسميّةِ أكثرُ مِن انْفِرادِ الضميرِ[٢].

(فَصْلٌ): حَقُّ الحالِ أن يكون مُقارناً، فإن كان آتياً، أوِّلَ بمقارنٍ، وإنْ كان فعلاً ماضياً، قُرِنَ غالباً بـ (قد) لفظاً أو تقديراً، أو قُدِّرَ قبلَهُ موصوفٌ، خلافاً للكوفيين[٣]. وحَقُّهُ أنْ يَتمَّ

---

(١) مثال الفعل قوله تعالى ﴿ثم ولّيتم مدبرين﴾ التوبة ٣٥. ومثال الاسم الذي يشبه الفعل قوله تعالى: ﴿وهو الحق مصدِّقاً﴾ البقرة ٩١. وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما، فمثال الاختلاف: إن هذا زيدٌ منطلقاً، ومثال التوافق قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾ النساء ٧٩. ينظر المساعد ٢/٤٠– ٤١.

(٢) ينظر التسهيل ١١٢.

(٣) القول بالتقدير حكي عن الفراء والمبرد، وعند الكوفيين هو تكلف بلا دليل، وعند المغاربة لابد من قد ظاهرة أو مقدرة. والأمثلة على اقتران قد قوله تعالى: ﴿وقد كان فريقٌ منهم﴾ البقرة ٧٥. و﴿وقد فصل لكم﴾ الأنعام ١١٩ و﴿الان وقد عصيت﴾ يونس ٩١. ومثال تركها: ﴿هذه بضاعتنا ردت الينا﴾ يوسف ٦٥. و﴿وجاءو أباهم عشاءً يبكون﴾ يوسف ١٦، و﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾ النساء ٩٠. المساعد ٢/٤٧.

الكلامُ بدُونهِ، فإنْ نابَ عن جملةٍ، لم يتمَّ إلاّ به[1].

وَيُضْمَرُ عامِلُ الحالِ لمعاينة معناهُ، أو لِتَقَدُّمِ سُؤالٍ عَنْهُ، أو لغيرِ ذلكَ مِنَ الدلالاتِ[2].

---

(١) يجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها، نحو: ضربي زيداً قائماً.

(٢) فمثال إضمار عاملها لحضور معناه كقولك للراحل: راشدا مهدياً، أي تذهب. أو تقدم ذكره في استفهام نحو: راكبا، لمن قال: كيف جئت ؟ أي جئتُ. أو غيره، نحو: بلى، مسرعاً، لمن قال: ألم تنطلق؟ أي انطلقتَ. ومنه: ﴿بلى قادرين﴾ القيامة ٤. أي نجمعها. المساعد ٢/٣٧.

بابُ التَّمييز

٣٠أ /٣٠أ/ التمييزُ: كلُّ نكرةٍ فيها معنى (مِنِ) الجنسيّةِ، رافعةً للإبهامِ عن جملةٍ أو مفردٍ تامٍّ، بإضافةٍ أو تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقدّرٍ، أو نونٍ تسقُطُ للإضافة[١]. ويُنْصَبُ مُمَيَّزُ المفردِ التامِّ بالمفردِ لاقتضائه إيّاهُ، أو لمضارعته شَبيهَ الفعلِ[٢]. وينجَرُّ المُمَيِّزُ بإضافةِ المُمَيَّزِ إليه إنْ حُذفَ المُتمِّمُ[٣]، ولا يُحذَفُ إنْ لم يَكُنْ تنويناً ظاهراً أو نونَ تثنيةٍ أو جمعَ تصحيحٍ[٤]، وأكثرُ إتيانه بعدَ عددٍ أو كَيْلٍ أو وزنٍ أو مساحةٍ أو أفعلِ تفضيلٍ أو شِبْهِ ذلك[٥].

(فَصْلٌ): مُمَيِّزُ الجملةِ منصوبٌ مِنها بفعلٍ مُبْهَمِ النّسبِ أو اسمٍ في معناهُ، وهو في الأصلِ فاعِلٌ أو مفعولٌ مضافٌ إلى المجعولِ فاعِلاً أو مفعولاً، وقد يكونُ بخلاف ذلك[٦].

---

(١) ينظر التسهيل ١١٤.

(٢) مضارعته لشبهه بالفعل نحو: هو مسرور قلباً، باشتعال رأسه شيبا، وسرعان ذا إهالةً، فقلباً منصوب بمسرور وشيباً باشتعال وإهالةً وهو الشحم بسرعان، وهو اسم فعل بمعنى سَرُعَ. المساعد ٢/٥٧.

(٣) معنى المتمم، هو المضافُ إليه، والتنوينُ ونونُ التثنيةِ، ونون الجمع، ونون شبيه الجمع، ينظر التسهيل ١١٤، والمساعد ٢/٥٨.

(٤) ينظر التسهيل ١١٤،والمساعد ٢/٥٨-٥٩، والهمع ٤/٦٤-٦٦.

(٥) ينظر التسهيل ١١٤، وشرح الكافية للرضي ١/٢١٦، والمساعد ٢/٥٥-٥٦.

(٦) مميز الجملة وهو ما ذُكِرَ بعد جملة فعلية مبهمة النسبة، نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وفجرنا الارض عيونا﴾ القمر ١٢.

ولا يتقدَّمُ تمييزٌ على (عاملٍ)[1]، خلافاً للمبرد والمازني في الفعل المتصرِّفِ[2].

(١) في الأصل (علامهِ) وهو تحريف والتصحيح من التسهيل ١١٥.

(٢) في هذه المسألة يخالف ابن مالك رأيه في التسهيل، فهنا خالف المبرد والمازني وفي التسهيل ١١٥ وافقهما مع الكسائي، ينظر المقتضب ٣٦/٣ والخصائص ٣٨٤/٢ والانصاف مسألة (١٢٠)، والمساعد ٦٦/٢-٦٧.

٣٠ب /٣٠ب/ باب الحروف الجارَّةِ ومَعانيها سِوى المذكورةِ في الاستثناءِ[(١)]

منـها: (مِـنْ) لابتـداءِ الغايـةِ في المكـانِ، والتَّبعـيضِ، ولبيـانِ الجـنسِ، وللتَّعليلِ، وللإبدالِ، وللقسَمِ، وللإنتهاءِ على رأيٍ، ولا يَبْتَدأُ بهـا الزمـانُ، خلافاً للكوفيين، وتُزادُ مخصُوصَةً بالنكرةِ لمجرَّدِ التأكيـدِ، ولَـهُ ولاستغراقِ الجنسِ، ولا تُزادُ في الواجبِ، خلافاً للأخفش[(٢)].

وتختصُّ في القسمِ بالرَّبِّ، والتاءُ باللّـه، ورَوَى الأخفـشُ دخُـولَ كـلِّ واحدةٍ مِنْهُما على مَعْمُولِ الأُخرى شذوذاً[(٣)].

وقد يُضَمُّ ميمُ (مِنْ)[(٤)] هذهِ وتحذفُ نونُها، فتختصُّ في الحالينِ باللّه[(٥)].

ومنها: (إلى) للإنتهاءِ مُطلقاً، ويَدْخُلُها في بعضِ الكلامِ معنى (مَعَ)[(٦)].

---

(١) الحروف المذكورة في الاستثناء هي: خلا، وعدا، وحاشا. ينظر المساعد ٢/٢٤٥.

(٢) لا تزاد من في الايجاب ولا يؤتى بها جارةً لمعرفة فلا تقول: جاءني من أحـد. خلافـا للأخفش، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ الاحقاف ٣١.

(٣) وذلك نحو: مُنُ اللهِ تَرَبِّي. رواه الأخفش. المساعد ٢/ ٢٥٣.

(٤) تضم ميم (مِنْ) فتصبح (مُنْ)، وتحذف نونها فتصبـح (مُ) وتختص في الحـالين بـالله. وللنحويين في المضمومة الميم قولان: أحدهما حرفٌ، واختاره ابن مالك، والثاني اسم مقتطع من أيمن لأنه لم يثبت ضم ميم مِنْ حرفاً. المساعد ٢/٢٥٣. واللسان (مَنَنَ).

(٥) ينظر التسهيل ١٤٤، والمساعد ٢/٢٥٣.

(٦) تاتي إلى بمعنى مع، وعليه حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿من أنصـاري إلى الله﴾ الصـف ١٤. و﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ النساء ٢. المساعد ٢/٢٥٤.

و(في) للظّرفيَّةِ حقيقةً أو مجازاً، وللتّعليلِ[(١)].

و(على) للاستعلاءِ حِسّاً أو معنىً، وقد يدخُلُها معنى (مَعَ)[(٢)].

٣١أ و(عَنْ) للتجاوزِ، ورُبَّما دخلَها معنى التّعليل، ولا /٣١أ/ تُزادُ عندَ الأَكثرِ[(٣)]. ويدخُلُ عليهما من[(٤)]، فيكونانِ اسمينِ[(٥)].

ومنها: (الكافُ) للتَّشبيهِ، وتكونُ اسْماً فَتُجَرُّ، وَرُبَّما جاءَتْ فاعلاً، وتزادُ للتوكيد[(٦)].

---

(١) ينظر التسهيل ١٤٥-١٤٦.

(٢) قد يدخل على معنى مع، أثبته الكوفيون والقتبي، وخرج ابن مالك عليه: ﴿وآتى المال على حبه﴾ البقرة ١٧٧، و﴿لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ الرعد ٦. المساعد ٢/٢٦٩.

(٣) قال بزيادة (عن) ابن جني كما في المغني ١٩٨.
والمساعد ٢/٢٦٦-٢٦٨.

(٤) أي يدخل على (على) و(عن) (من) فيكونان اسمين، نحو: من عليه، أي من فوقه، ومن عن يميني، أي من جانب يميني.

(٥) ينظر التسهيل ١٤٤.

(٦) وتكون الكاف اسما فتجر وهو قول الأخفش، كقوله: (تيمَ القلبَ حبٌّ كالبدر، لا، بل) ومن مجيئها فاعلا قوله:
اتنتهون ؟ ولن ينهى ذوي شطط كالطعنِ يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ
فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية. وتاتي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ الشورى ١١. المساعد ٢/٢٧٥.

ومنـها: (الّـلامُ) للملـكِ حقيقـةً أو مجـازاً، وللاسـتحقاقِ، وللتّعليـلِ وللإنتـهاءِ، وللتّعجُّـبِ في قسـمٍ وغـيرِهِ، ولمجرَّدِ التَّعديَـةِ، ولتقويـةِ العامـلِ المُتّعَدِّي والإشعارِ بضَعْفِهِ، ولتأكيدِ معنى الإضافةِ والتاريخِ[1].

(والبـاءُ) للإلصـاقِ، ولمجـرَّدِ التَّعديـةِ، وللإسـتعانةِ، وللمُصـاحبةِ، وللسَّبَبِيَّةِ، وللإبدالِ[2]. وتُضيفُ فعلَ القسمِ ظاهراً أو مضمراً إلى المُقْسَمِ به مُطلقاً[3]. وتُزادُ جوازاً في الخبرِ كما سبق[4]، وفي المفعـولِ بـهِ، وفي (أنَّ) فاعِلةً، وفي فاعِلِ (كفى) وهو مفعولٌ على رأيٍ، ورُبَّمـا زِيـدتْ في المبتـدإ والخـبرِ الموجـبِ[5]. وتُبـدَلُ منـها (الـواو) في القسـمِ، فتخـتصُّ بالظـاهرِ مطلقاً[6].

ولا يدخُلُ غيرُ الباءِ على قسمٍ فيـه معنـى الطّلـبِ، ولا مُتَعَلّـقٍ بفعـلٍ /٣١ب/ ظاهرٍ[7]. ٣١ب

(١) ينظر التسهيل ١٤٥، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠.

(٢) ينظر التسهيل ١٤٥.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٤.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٦ب. وينظر التسهيل ٥٧.

(٥) وزيادتها في فاعل كفى نحو: ﴿كفى بالله شهيدا﴾ الرعد ٤٣. وأحسِن بزيدٍ. وزيادتها في المبتدأ والخبر نحو: بحسبك درهم، وما زيدٌ بقائم. المساعد ٢/٢٦٤.

(٦) ينظر الهمع ٤/٢٣٢، ٢٣٦.

(٧) ينظر التسهيل ١٥٠، والمساعد ٢/٣٠٥.

ومنـها: (رُبَّ) لتقليـل ذاتِ الشّـيءِ أو نظـيرِه، وَيلزَمُهـا التّصـديرُ والاختصـاصُ بـالنّكرةِ، وفي لـزومِ وَصْـفِها خـلافٌ. وقـد يُعطَـفُ عَلَيْهَـا مُضافٌ إلى ضميرِها، وربَّما جَرَّتْ ضميراً مُبْهماً يَلزمُ تفسيرُهُ بمفردٍ مُتـأخِّرٍ منصوبٍ على التمييزِ[1].

وتجُرُّ مضمرةً بعدَ الواوِ، وربَّما أُضمرت بعـدَ الفـاءِ وبَـلْ[2]. وتقتـرنُ (ما) بِها وبالكاف وبـ(مِنْ)، فتكُفُّهنَّ ويبطلُ اختصاصُهُنَّ بالأسماءِ، وتُفيـدُ (مِنْ) حينئذٍ التقليلَ[3].

ومنها: (حتّى) بمعنى إلى، أو بمعنى كي، فـإذا كانـت بمعـنى كـي، لم تَجرّ إلاّ مصدراً مـؤوّلاً مِـن فِعْـلٍ بَعْـدَها مَنْصـوبٍ بــ (أنْ) مُضْـمَرةً، وإنْ كانَتْ بِمعَنى إلى جَرَّتْ ذلكَ، واسْماً ظاهراً مُسَمّاهُ جُزْءٌ آخِـرٌ، أو مُتَّصِـلٌ بالجزءِ الآخِرِ غالباً[4].

---

(١) ربّ قد تجرُّ ضميراً نحو: (رُبَّهُ امرأً بك نال أمنعَ عزةٍ) استشهد به على جواز جر رُبَّ للضمير المفرد المذكر وتفسيره بنكرة مطابقة له في المعنى وذلـك في قولـه (رُبَّـهُ امـرأً) وهو منصوب على التمييز. ينظر المساعد ٢/٢٩١.

(٢) ورد حذف ربَّ جارة بعـد الـواو نحـو: وقـاتم الأعمـاق... وبعـد الفـاء نحـو: فمثْلِـك حُبلى... وبعد بل، نحو: بل بلدٍ... ينظر شرح ابي عقيل ٣/٣٦-٣٧.

(٣) الكتاب ٣/١٥٦، وينظر التسهيل ١٤٧.

(٤) لا تجر حتى إلا ما كان آخراً أو متصلاً بالآخر، كقوله تعالى: (سلام هي حتى مطلع الفجر) القدر ٥.

٣٢أ ومنها: (مُذْ) و(مُنْذُ) يَجُرَّانِ الزَّمانَ بمعنى ابتداءِ الغايةِ إنْ كانَ /٣٢أ/ ماضياً، وبمعنى (في) إن كانَ حاضراً هو أوْ بَعْضُهُ، ويكونانِ اسمينِ مُبْتَدَءَيْنِ، فَيُخْبَرُ عَنْهما بالزّمانينِ المذكورينِ.

و(مُذْ) و(مُنْذُ) بمعنى أوّلِ الزّمانِ أو جميعِهِ، ويضافانِ إلى الأفعالِ كإضافَةِ غيرِهما من الأحيانِ المبهمةِ(١).

والواقعُ بعدَ (لولا) غيرِ التحضيضيّةِ مبتدأٌ، فانْ كان ضميراً مُتَّصلاً، فهو عندَ سيبويهِ مجرورٌ(٢)، وهو عند الأخفشِ ومَنْ وافَقَهُ نائبٌ عنِ المُنْفَصِلِ المرفوعِ كنيابتهِ هو عَنْهُ في نحوِ: ما أَنا كأنْتَ(٣).

---

(١) تنظر مسألة (مذْ) و(منذُ) في الكتاب ١٩٤/٤، ٢٢٦، والتسهيل ٩٤.

(٢) الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣، التسهيل ١٤٨.

بابُ الإضافَة

المضافُ إليهِ: هـو الاسـمُ المجعـولُ كجُـزْءٍ لاسـمٍ قَبْلَـهُ منسُـوبٌ إليـه، خافضٍ لَهُ، بمعنى اللاّمِ حقيقةً أو مجازاً، أو بمعنى (مِنْ) إنْ كانَ الأَوَّلُ نَوْعاً أو مُؤوَّلاً بنوعٍ[(١)]. ويُـزَالُ مِـنَ الأوَّلِ مـا /٣٢ب/ فيـهِ مـن تنـوينٍ أو نـونٍ ٣٢ب تُشْبِهُهُ[(٢)]. ويتَعرّفُ بالثاني أو يتخصَّصُ، إلاَّ أَنْ يكونَ المضافُ غـيرَ قابـلٍ، كـ (مِثْـلٍ) و(شِـبْهٍ)، و(نحـوٍ) و(ضَـرْبٍ) بمعناهُمـا، و(غـيرٍ) و(حَسْـبُكَ) و(ناهيكَ) ومـا في معناهـا، أو تكـونُ الإضـافةُ لمجـرَّدِ تخفيـفِ اللّفظِ،وهـي إضافةُ الصِّفةِ إلى مرفوعِها أو منصوبِها.

وفي إضافةِ أفعَلِ التفضيلِ، وإضافةِ المصدرِ، خلافٌ[(٣)]. وإنْ عُيِّنَ وَجْهُ المُماثَلَةِ والمغايَرةِ، قبِلَ (مِثْلٌ) و(غَيْرٌ) التعريفَ والتخصيص[(٤)].

وقد يُؤنَّثُ المضافُ لتأنيثِ المضافِ إليهِ، إن حَسُنَ الإستغناءُ بهِ[(٥)].

---

(١) الكتاب ١/٤١٩-٤٢٠، التسهيل ١٥٥.

(٢) ينظر التسهيل ١٥٥.

(٣) إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة عند ابن مالك كما في التسهيل ١٥٦، خلافاً للفارسي في أفعل التفضيل ولأبن برهان وابن الطراوة في المصدر. ينظر المساعد ٢/٣٣٢.

(٤) نحو: مررت برجلٍ غيرك أو مثلك أو حسبك من رجلٍ. والمعنى رجل مغاير أو مماثل أو كافٍ. ينظر المساعد ٢/٣٣١.

(٥) وذلك نحو: قطعت بعض أصابعه، فبعض مذكر وقد اكتسب التأنيث من (أصابع) المؤنث =

(فَصْلٌ): لا يُضافُ موصوفٌ إلى وَصْفِه، وتُقَدَّرُ الإضافةُ فيما أوْهَمَ ذلك إلى موصوفٍ لائقٍ، خلافاً للكوفيين[١]، ولا يُضافُ شيءٌ إلى مُرادفِه، فإنْ تُوُهِّمَ ذلك في لفظينِ، نُويَ. بالأوّلِ المدلولُ، وبالثاني الدليلُ، أو قُدِّرَ بينهما

٣٣أ تفاوتٌ في الخُصوصِ والعُمومِ /٣٣أ/ ويُضافُ الشيءُ بأدْنَى مُلابسةٍ[٢].

(فَصْلٌ): لازَمَتِ الإضافةُ أسماء، منها: (كِلاَ)، ولا تُضافُ إلاّ إلى معرفةٍ مثنّاةٍ لفظاً أو تقديراً، ولا تضافُ إلى مُفترقَيْنِ إلاّ اضطراراً[٣].

ومنها: (ذو)، ولا تضافُ غالباً إلاّ إلى جنسٍ ظاهرٍ[٤].

=

لصحة الاستغناء عن المضاف نحو: قطعت أصابعه. ينظر المساعد ٢/٣٣٨-٣٣٩.

(١) إذا ما ورد ما ظاهره اضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: حبَّةُ الحَمقاء، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة. ثم حذف المضاف إليه - وهو البقلة - وأقيمت صفته مقامه، فصار حبة الحمقاء. وهذا خلاف ما ذهب إليه الكوفيون. ينظر شرح أبن عقيل ٣/٤٩.

(٢) الشيء لا يتخصص أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين فلا يقال: قمحُ بُرٍّ، وما ورد موهماً لذلك مؤول، كقولهم: سعيدُ كرزٍ فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز. فيه واحد، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم. ينظر شرح ابن عقيل ٣/٤٩.

(٣) من الأسماء الملازمة للإضافة (كِلا)، نحو جاءني كلا الرجلين وجاءني كلاهما، ولا تضاف إلى مفترقين فلا نقول كلا زيد وعمرو جاء. وقد جاء في الشعر شذوذ كقوله: (كلا أخي وخليلي واجدي عضدا). ينظر شرح أبن عقيل ٣/٦٢- ٦٣.

(٤) نحو ذو مالٍ وذو علمٍ. وتمنع اضافتها إلى المضمر إلا في الشعر. المساعد ٢/٣٤٤.

ومنها: (آل)، ولا تضافُ غالباً إلى ضميرٍ[1].

ومنها ما يجوزُ انفصالُهُ عن الإضافةِ لفظاً لا معنىً، فإنْ عُوِّضَ من المضافِ إليهِ تنوينٌ، أو عُطِفَ على المضافِ اسمٌ عاملٌ في ظاهرٍ مثلِ المنويِّ، لم يُغيَّرْ الحُكمُ، وإنْ لم يثبتِ التعويضُ ولا العطفُ المذكورانِ، بُنيَ المضافُ على الضمِّ إنْ كانَ ظرفاً كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) أو ملحقاً به كـ (حَسْبُ) و(غيرٍ)، وربّما فُصِلَ عن الإضافة مُطلقاً، فأُعرِب[2]، وممّا يَنْفَصِلُ لفظاً لا

٣٣ب معنىً (أيٌّ)، وهي مع المعرفةِ بمعنى (بعضٍ)، ومع النكرة /٣٣ب/ بمعنى (كُلٍّ)، ولذلك لم تُضَفْ إلى مفردٍ معرفةٍ، فإنْ نَدَرَ، أُوِّل[3].

(فَصْلٌ): يضافُ إلى الجملِ أسماءُ الزمانِ المبهَمةِ، فَما لازَمَ ذلك لَزِمَ بناؤُهُ كـ(إذْ) و(إذا)، وفيما لا يلازِمُهُ وجهانِ. وإنْ صُدِّرَتِ الجملةُ الفعليّةُ بماضٍ، رجَحَ البناءُ، وإلاّ رجحَ الإعرابُ[4].

---

(١) أي أن (آل) تضاف غالباً إلى علم من يعقل كآل محمد. وأجاز بعضهم إضافته إلى الضمير كقوله: (وآلي، فمن يحمي حقيقة آلكا). ينظر المساعد ٢/٣٤٧.

(٢) من الأسماء ما يجوز انفصاله عن الإضافة لفظاً لا معنى كقَبْلُ وبَعْدُ وأكثر استعمالها بالإضافة لفظاً والاكتفاء بالإضافة المعنوية كثير، قال تعالى: (لله الامرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ) أي من قبل الحوادث ومن بعدها. ينظر المساعد ٢/٣٤٦.

(٣) ينظر التسهيل ٣٧، والمساعد ١/١٦٨-١٧٠.

(٤) ينظر التسهيل ٩٢، ٩٣-٩٤.

وأُلحِقَ من الظروف المكانيةِ بالزمانيةِ في وجوب الإضافة إلى الجملِ (حيثُ)، ورُبَّما أُضيفَ إلى مفردٍ وهي مضمومةٌ وقد تُفْتَحُ وتُكْسَرُ، وقد يَخلفُ ياءَها واوٌ[1].

ولا يضافُ اسمُ زمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيةِ المعنى[2]، وقد تضافُ (آيةٌ) بمعنى علامةٍ إلى الجملِ[3]، وقالوا: "إذْهَبْ بذي تَسْلَمُ[4]"، أيْ بما فيهِ سلامَتُكَ[5]. ويختلفُ فاعِلاَ الفعلينِ بحسبِ المخاطَبِ[6].

[فَصْلٌ][7]: يجوزُ حذفُ المضافِ إنْ أُمِنَ اللّبسُ، ويقومُ مقامَهُ

---

(١) في لغة طَيِّئ تُبدلُ ياء (حيث) واواً، فيقولون: حَوْثُ، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث. ولغة فقعس إعرابها. ينظر التسهيل ٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٣.

(٢) لا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى، فلا يقال: آتيك حين زيدٌ ذاهب، لأن الظرف حينئذ كإذا، ولا يضاف إلى جملة اسمية، فإن أريد المضي جاز أن يضاف إلى الاسمية والفعلية، لأنه مثل إذ. ينظر المساعد ٢/٣٥٧.

(٣) ينظر التسهيل ١٥٩، والمساعد ٢/٣٥٧.

(٤) ينظر الكتاب ٣/١٥٨.

(٥) ينظر التسهيل ١٥٩، والمساعد ٢/٣٦٠.

(٦) يريد بذلك نحوَ: إذهَبْ بذي تسلمُ، واذهبي بذي تسلمينَ، واذهبا بذي تسلمانِ، واذهبوا بذي تسلمونَ، واذهَبْنَ بذي تسلَمْنَ. ينظر التسهيل ١٥٩، والمساعد ٢/٣٦٠.

(٧) (فصلٌ) مطموسة في الأصل، وما اثبتناه من التسهيل ١٥٩.

المضافُ إليهِ في الإعراب، وفي قيامه مقامَهُ في غيرِ ذلكَ وجهان[1]، وقد
/٣٤أ/ يُجَرُّ بالمضافِ وهو محذوفٌ إنْ كان معطوفاً على مِثْلِه[2]، ولا ٣٤أ
يُفْصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ في الاختيارِ، وربَّما فصلَ بين المصدرِ
والفاعلِ بالمفعولِ، ويكثرُ في الضرورةِ الفصلُ بالظَّرفِ والمجرورِ[3].

(فَصْلٌ): يُكْسَرُ آخرُ المضافِ إلى ياءِ المُتكلِّم إنْ لم يكُن حرفَ لينٍ قَبلَهُ متحرِّكٌ، وتُفْتَحُ الياءُ- وهو الأصْلُ- أو تسكنُ، وإنْ نوديَ المضافُ جازَ أيضاً حذفُها وقلبُها ألفاً، ورُبَّما وَرَدَ الوجهانِ في غيرِ نداءٍ، ويُفتَحُ بعدَ حرفِ اللّينِ المتحركِ ما قَبلَهُ، ويُدْغَمُ فيها إنْ كانَ ياءً، ويُقلَبُ ويُدْغَمُ إنْ كان واواً، وتُبْدلُ الضَّمَّةُ قبلَ الواوِ كسرةً، وإن كانَ ألفاً لغيرِ التثنيةِ قُلِبَ ياءً وأُدغِمَ في لغةِ هُذيلٍ، ولا يجوزُ ردُّ لاماتِ (أبٍ) وأخواتِهِ،

---

(١) ينظر التسهيل ١٥٩-١٦٠، والمساعد ٢/٣٦٣-٣٦٤، والهمع ٤/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) وذلك كقول الشاعر: أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا، أي وكلَّ نارٍ. ينظر المساعد ٢/٣٦٦.

(٣) مثال الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول قوله تعالى: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) الانعام١٣٧. في قراءة ابن عامر بنصب (أولاد) وجر الشركاء، أما الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر نحو قوله: (كناحت يوماً صخرةٍ بعسيلٍ) ونحوه: (لأنت معتادُ في الهيجا مصابرةٍ) أي كناحتِ صخرةٍ يوماً، ومعتادُ مصابرةٍ في الهيجا. ينظر المساعد ٢/٣٦٧- ٣٦٨.

خلافاً لأبي العباس[1]. و(فِيَّ) في الفَمِ أكثرُ من فَمي[2].

(١) أبو العباس هذا هو المبرد كما في المساعد ٢/٣٧٩، والهمع ٤/٣٠٣.

(٢) ينظر في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم: التسهيل ١٦١-١٦٢.

/ ٣٤ب/ بابُ إعْمالِ المصدرِ

يَعْمَلُ المصدَرُ المُظْهَرُ عَمَلَ فِعْلِه، ما لم يَكُنْ مُؤَكِّداً، أو لا يَحسُنُ تَقْديرُ فِعْلٍ[1] قبلَهُ، وذِكْرُ فاعلِه لا يلزَمُ. ومعمولُهُ إنْ ذُكِرَ صِلَةٌ[2]، ولا يُقَدَّمُ ولا يُفْصَلُ. ويُضْمَرُ فيما أوْهَمَ ذلكَ عاملٌ إنْ أَمكَنَ، وإلاّ عُدَّ نادراً، وإضافَتُهُ أكثرُ مِن إفرادِه، وتعريفُهُ بالّلامِ أقَلُّ مِن تنوينِه. ويُضافُ إلى الفاعِلِ مطلقاً، ولا يُضافُ إلى المفعولِ إنْ أُلبِسَ بالفاعلِ، ويُتبَعُ مجرورُهُ لَفظاً ومَحلاًّ، فإنْ كان مفعولاً لا مَرفوعَ بَعدَهُ، جازَ في اتباعِه محلاًّ الرَّفْعُ والنَّصْبُ[3].

وقد يَعْمَلُ عملَ المصدرِ اسْمُهُ[4]. وإن صَحِبَ مصدراً هو بَدلٌ مِنَ اللَفْظِ بالفعلِ معمولٌ، كـ:...... ندلاً زُريقُ المالَ[5] ......

---

(١) في الأصل: (مثل) والتصحيح من التسهيل ١٤٢.

(٢) ولا يلزم ذكر مرفوع المصدر، بل يحذف مقتصراً على المصدر لازماً أو متعدياً، نحو: عجبتُ من قيامٍ حصل اليوم، أو ضربٍ، أو يذكر المصدر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى: (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ، يتيماً) البلد ١٥،١٤.

(٣) ينظر التسهيل ١٤٢.

(٤) أي يعمل عمل المصدر اسم المصدر والمراد به ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوِّه ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاءٍ فإنه مساوٍ لإعطاء معنىً ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله.

(٥) هذا جزء من عجز بيت، ينسب إلى أعشى همدان، والبيت بتمامه:

=

فعامِلُهُ عندَ الأكثرِ الفِعلُ المُضْمَرُ لا المصدَرُ[1].

=

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم   فندلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

والبيت في الكتاب ١/١١٥ـ ١١٦، والمساعد ٢/٢٤٢.

(١) إذا قلنا: ضربا زيداً، ففي ناصب هذا المصدر من الأمر قولان: أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه، أي اضرب، والثاني: التزم، فلا يكون ضرباً مصدراً، بل مفعولاً، وعلى القولين لا يجوز اظهار ناصبه. ينظر المساعد ٢/٢٤٢، ٢٤١.

٣٥أ

/٣٥أ/ بابُ التَّعَجُّب

ينصبُ المَتعجَّبُ منهُ مفعولاً بفعلٍ على زِنَةِ (أَفْعَلَ) مُخْبَرٍ بهِ عن (ما) مُتَقَدِّمةً بمعنى شيءٍ لا بمعنى الذي، خلافاً للأخفشِ، والخبرُ عندَهُ محذوفٌ، ويُجَرُّ بباء زائدةٍ لازمةٍ بعدَ فعلٍ على زِنَةِ (أَفْعَلْ) معناهُ الخبرُ لا الأمرُ، ومحلُّ المجرور مرفوعٌ لا منصوبٌ، خلافاً للكوفيين(١).

وهذانِ الفعلانِ لا يتصرَّفانِ في أَنفسِهما ولا في معمولِهما(٢)، ورُبَّما قُدِّمَ ظرفٌ على مَعْمولِهما(٣)، وبناؤُهما من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ قابلٍ معناهُ للتكثيرِ، غيرِ مبنيٍّ للمفعول، ولا مُطَّردٍ في الوصفِ منهُ (أَفْعَلُ) لغيرِ تفضيلٍ، ورُبَّما بُنيا مِن فِعْلِ المفعولِ ومِن فِعْلِ (أَفْعَلَ) كـ هَوِجَ(٤)، ومِنِ

---

(١) للتعجب صيغتان: إحداهما: ما أفعله، والثانية أفعِلْ به، فهذه الصيغة تجر بباء زائدة نحو أحسِنْ بزيدٍ، كمعنى ما أحسنَ زيداً، وإن كانت صيغته صيغة الأمر، فهو خبر بمعنى إنشاء التعجب. وموضعه رفع بالفاعلية، وهو قول الجمهور، فزيد في قولك: أحسِنْ بزيدٍ، في موضع فاعل صيغة الأمر، لا نصب بالمفعولية خلافاً للكوفيين. ينظر المساعد ٢/١٤٩- ١٥٠.

(٢) أي لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أفْعَلَ غير الماضي، ولا من أفعِلْ به غير الأمر.

(٣) في جواز الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه ومن ذلك قوله: (وأحرِ إذا حالت بأن أتَحولا) حيث فصل بالظرف. ينظر المساعد ١/١٥٧- ١٥٨.

(٤) الهَوَجُ: طولٌ في حَمقٍ وطيشٍ وتَسَرُّعٍ. القاموس (هوج).

فِعْلٍ مزيدٍ فيه كآفْتَقَرَ، تشبيهاً بأفعالٍ في معناها لا مانعَ فيها، ويُجْعَلُ حُكمُ المتَعَجَّبِ منهُ لمصدرِ الفعلِ الذي لم يستوفِ القيودَ، مضافاً

٣٥ب /٣٥ب/ إليهِ بعدَ (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) مصوغٍ من فعلٍ لائقٍ، والمجرورُ بعدَ (أفعَلَ) مفعولٌ إنْ جُرَّ باللاّمِ، وفاعِلٌ إنْ جُرَّ بإلى[١].

ويَتَوسَّطُ بين (أفْعَلَ) و(ما) كانَ الزائدةُ للدلالةِ على المُضيِّ[٢].

والهمزةُ في (أَفْعَلَ) لتعديةِ (فَعُلَ) تحقيقاً أو تقديراً، وفي (أَفْعِلْ) لإفادَةِ الفاعلِ معنى الصيرورةِ[٣].

---

(١) مثال الجر باللام إن كان مفعولاً: ما أضرب زيداً لعمرو وما انصرني لهُ. والجر بإلى إن كان فاعلاً: ما أحبَّ زيداً إلى عمرو، وكذا: أحبب بزيدٍ إلى عمرو. ينظر المساعد ٢/١٥٨ـ ١٥٩.

(٢) ينظر الهمع ٥/ ٦١.

(٣) ينظر التسهيل ١٣٠، والمساعد ٢/ ١٥٤.

باب نِعْمَ وبِئسَ

هُما فِعلان[١] ماضِيا اللّفظِ لا يتصرَّفانِ للزومِهمَا معنىً واحداً، وهو المبالغةُ في المدحِ بـ (نِعْمَ) وفي الذَّمِّ بـ (بِئْسَ)، وأصلُهُما نَعِمَ وبَئِسَ، وقد يَردان كذلكَ، وبسكُونِ العَيْنِ وفتحِ الفاءِ وبكسْرِهِمَا، وكذلك كُلُّ (فَعِلَ) عَيْنُهُ حلقيّةٌ، فِعْلاً كانَ أو اسْماً[٢]. وفاعِلُهُما في الغالبِ إمّا ظاهرٌ مَعَرَّفٌ باللّامِ المذكورةِ، أو مضافٌ إليه، وإمّا مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ مطابقٍ للمعنى[٣]، ولا يتحمَّلانِ ضميرَ ما تَقَدَّمَ، /٣٦أ/ خلافاً للكوفيين[٤]. ٣٦أ

ويُذكرُ بعدَ الفاعِلِ الممدوحُ أو المذمومُ مرفوعاً بالابتداءِ، على

---

(١) نعم وبئس، عند الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، لدخول حرف الجر عليهما، ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦، ٥٧، ٢٦٧، والإنصاف مسألة (١٤) والتسهيل ١٢٦، والهمع ٥/ ٢٦.

(٢) ينظر التسهيل ١٢٦.

(٣) مثال المعرف بالألف واللام قوله تعالى: (نعم المولى ونعم النصير) الانفال ٤٠ والحج ٧٨، (ولبئس المهاد) البقرة ٢٠٦. ومثال المضاف إلى ما فيه أل قوله تعالى: (ولنعم دار المتقين) النحل ٣٠، (وبئس مثوى المتكبرين) النحل ٢٩. ومثال المضمر المفسر بتمييز مطابق للمعنى قوله تعالى: (بئس للظالمين بدلاً) الكهف ٥٠. ينظر المساعد ٢/١٢٥.

(٤) لا تظهر علامة الإضمار في نعم، لا يقولون: نعموا رجالاً. وهذا قول البصريين، وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه فيقولون: قومك نعموا رجالاً، وأخواك نعما رجلين. ينظر المساعد ٢/١٣٢.

الأجودِ، وخَبَرُهُ ما قَبْلُ، ولا يكونُ إلاّ مُختصّاً غيرَ مباينٍ للفاعلِ في المعنى، وإن بايَنَهُ أُوِّلَ، ولا يَلزَمُ ذِكرُهُ إنْ عُلِمَ[(١)].

(فَصْلٌ): اتِّصالُ التاءِ بنِعْمَ وبِئْسَ غيرُ لازمٍ وإنْ كـانَ الفاعـلُ حقيقـيَّ التأنيث[(٢)]. وإنِ اتَّصَلَتْ (ما) بهما، فهيَ على الأصحِّ تمييزٌ مُفَسِّـرٌ للفاعـلِ المضمر[(٣)]. ويُلْحَقُ ببئسَ (ساءَ)، وبنِعْمَ مَصوغٌ على (فَعُلَ) مِن كلِّ ثلاثيٍّ قياساً[(٤)].

---

(١) ينظر التسهيل ١٢٧.

(٢) ينظر التسهيل ١٢٧ – ١٢٨، والمساعد ٢/ ١٣٧.

(٣) إذا قلت: نعمّا زيد، أو نعمّا صنعت، فما نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم مضمر على حدّ: نعم رجلاً زيدٌ.

(٤) ينظر التسهيل ١٢٨.

بابُ حَبَّذا

أصلُ (حَبَّ) حَبُبَ، أي صارَ حبيباً، فَخُفِّفَ بالإدغامِ ومُنِعَ التَّصرُّفَ، والتُزِمَ كونُ فاعلِه (ذا) وإن اختلفَ المعنى، ولا بُدَّ بعدَهُما مِن ذِكْرِ الممدوحِ محكوماً له بحكمِ مخصوصِ نِعْمَ وبِئْسَ، وقد يكونُ معَهُ تمييزٌ أو حالٌ عاملُهُ (حَبَّ)، وضمُّ فائِها إن انْفَصَلَت مِن (ذا) جائِزٌ، وكذلكَ كُلُّ/ ٣٦ب/ فِعْلٍ مرادٍ بِهِ المدحُ[1]. ٣٦ب

(١) ينظر التسهيل ١٢٩.

بابُ أفْعَلِ التَّفضيلِ

يُصاغُ للمتَّصفِ المقصودِ تفضيلُهُ وَصْفٌ على زِنَةِ (أفْعَلَ) مِمّا صِيغَ مِنهُ فِعْلُ التَّعجُّبِ مُطلقاً، أو رُبَّما صِيغَ دونَ فِعْلٍ[١].

ويَلزَمُهُ عارياً مِنَ الألفِ واللّامِ والإضافةِ الإفرادُ والتذكيرُ، ومُصَاحبةُ (مِنْ) جارّةً للمفضولِ، ورُبَّما نُويا لقرينةٍ، ولا تصاحِبُهُ (مِنِ) المذكورةُ وهو غيرُ عارٍ[٢]. وإنْ عُرِّفَ باللامِ أو أُضيفَ مُطلقاً لَـهُ التفضيلُ، طابقَ الموصوفَ في الإفرادِ والتذكيرِ وغيرِهما، وإنْ قُصِدَ تقييدُ التفضيلِ بما أُضيفَ إليهِ، جازَ أن يطابقَ، وأنْ يُستَعْمَلَ استعمالَهُ عارياً، ولا يكونُ حينئذٍ إلاّ بعضَ ما أُضيفَ إليهِ، ونحو: هو أفْضَلُ رَجلٍ: وهما أفضلُ رجلينِ، وهم أفضلُ رجالٍ، معناهُ ثبوتُ المزيَّةِ على الرجالِ المتفاضلينَ فرداً

٣٧أ فرداً، أو اثنين/٣٧أ/ اثنين، أو جماعةً جماعةً[٣].

وخُولِفَ الأصلُ بآخرَ، فطابقَ الموصوفَ مطلقاً، ولم تَصْحَبْهُ (مِنْ)، وحَقُّهُ أنْ يساويَ أفضَلَ[٤]، ويجوزُ تنكيرُ (الدُّنيا) و(الجُلّى) لاُستعمالِهما

---

(١) ينظر التسهيل ١٣٣.

(٢) لا تصاحب (من) التي للتفضيل المفضول وهو غيرُ عارٍ، أي المضاف نحو: أفضل الناس، وذو أل، نحو: الأفضل، فلا تقول: زيدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا: زيدٌ أفضلُ الناس من عمر.

(٣) ينظر التسهيل ١٣٤.

(٤) ينظر التسهيل ١٣٥، والمساعد ٢/ ١٨٢ – ١٨٣.

استعمالَ الأسماءِ، وأمّا (حُسنَى) و(سُوءَى) فمصدرانِ كـ (رُجْعَى)[1].

(فَصْلٌ): لا يَرْفَعُ أَفْعلُ التّفضيلِ في الأعرفِ ظاهراً إلاّ واقعاً بعدَ نفيٍ مُفَضَّلاً على نفسهِ باعتبارِ مَحلّينِ أو وَقتين، ولا ينصِبُ مفعولاً بهِ، بل يُفَسِّرُ ما ينْصِبُهُ[2].

---

(١) ينظر التسهيل ١٣٥، والمساعد ٢/ ١٨٣ – ١٨٤.

(٢) لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهراً، فلا يقال: مررتُ برجل أفضل منه أبوه، برفع الأب بأفضل. فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. ولا ينصب مفعولاً به. فلا يقال: زيداً أضربُ من عمرٍو بكراً، بنصب بكر بأضرب. ينظر المساعد ٢ /١٨٤- ١٨٦.

بابُ اسم الفاعِلِ

وهو الاسمُ المشتقُّ لِمَنْ فَعَلَ مقصوداً بهِ الحُدُوثُ، ويعملُ مفرداً وغيرَ مفردٍ، ومَبْنِيّاً للمبالغةِ على (فَعُولٍ) أو (فَعّالٍ) أو (مِفْعَالٍ) عَمَلَ فِعْلِه، ولا يَعْمَلُ مُصغَّراً باتِّفاقٍ، ولا غيرَ مُعْتَمِدٍ على موصوفٍ أو نفيٍ أو استفهامٍ، خلافاً للكوفيين، ولا ماضياً عارياً من الألفِ واللّام، خلافاً /٣٧ب/ للكسائي(١). ٣٧ب

ورُبَّما عَمِلَ مَبْنِيّاً على (فَعِلَ) أو (فَعِيلٍ)(٢). ويضافُ مُنَكَّراً ومُعرَّفاً باللّامِ إلى المفعولِ بهِ، لكن يُشْتَرَطُ في إضافَةِ ذي اللّام ما لم يكن مُثَنّى أو مجموعاً على حَدِّه، تعريفُ المضافِ إليه باللّامِ(٣). ولا يُغني كونُهُ عَلَماً، خلافاً للفراءِ، ولا كونُهُ ضميراً، خلافاً للرّماني(٤).

---

(١) ينظر التسهيل ١٣٦. وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢ـ ١٩٩.

(٢) فَفَعِل كقول زيد الخيل: (أتاني أنهم مَزِقون) أعمل مَزِقاً وهو محول للمبالغة من مازق. وفعِيل كقول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه. ينظر المساعد ١٩٣/٢.

(٣) في إضافة ذي اللام ما لم يكن مثنى أو مجموعا على حده فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول نكرة أو معرفة بشرط الاتصال بالوصف، قال تعالى (والمقيمي الصلاة) الحج ٣٥. وقول الشاعر: (... المستوطنا عدن) أصله: المستوطنان فحذفت النون للاضافة، والألف واللام فيه بمعنى الذي، أي اللذان استوطنا عدن. فان لم يتصل به، فالنصب. واحترز بقوله: (على حده) من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث فحكمها حكم المفرد.

(٤) فكونه علماً لا يجوز الإضافة في قولك: الضاربُ زيداً، بل يتعين النصب، خلافاً للفراء. ولا كونه ضميراً خلافاً للرماني، فإذا قلت: هذا الضاربُك، فمذهب سيبويه =

ويُعطَفُ على المضافِ إليهِ ذو الّلامِ مطلقاً، وربَّما حُذفَت نونُ المثنّى والمجموع على حدِّهِ لغيرِ إضافة إنْ كانَا مُعَرَّفين باللامِ، ويجبُ إضافةُ الماضي المُنكَّرِ إلى مفعولهِ الذي يليه، وما زادَ عليهِ أو تَبِعَهُ على المَحَلّ نُصِبَ بفعلٍ مُضْمَرٍ عند الأكثرِ[1].

(فَصْلٌ): يَعملُ اسمُ المفعولِ عَمَلَ فعلهِ مُشْتَرَطاً فيه ما اشْتُرِطَ في اسمِ الفاعلِ، ويجوزُ إضافَتُهُ إلى مرفوعِهِ. بخلافِ اسمِ الفاعِلِ، وبناؤُهُ مِنَ الثلاثيِّ

٣٨أ على زنةِ مفعولٍ، ومن غيرِهِ على زِنَةِ المضارِعِ/٣٨أ/ بزيادة ميمٍ مضمومةٍ مَوْضِعَ حرفِ المضارعَة وفتح ما قَبْلَ الآخرِ، فإنْ كُسِرَ فهوَ اسمُ فاعلٍ، ورُبّما استُغني بِمَفْعُولٍ عن (مُفْعَلٍ)، وباسْمِ فاعِلٍ ثلاثيٍّ أو (مُفْعَلٍ[2]) عن (مُفْعِلٍ[3]).

= والأخفش أن الكاف في موضع نصب، والرماني يلزم الجر. ينظر المساعد ٢/٢٠٤.

(١) ينظر التسهيل ١٣٨.

(٢) مثال محبوب، والقياس (مُحَبّ)، لأنه من أحبّ، ينظر اللسان (حبب).

(٣) ينظر التسهيل ١٣٨.

بابُ الصِّفَةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ

وهي ما اشْتُقَّ مـن فِعـلٍ لازمٍ مقصـوداً ثبـوتُ معنـاهُ، قـابلاً للتأنيـثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، ولا تكونُ على زِنَةِ فاعلٍ غالباً، إلاّ مقصوداً بها الحُدُوثُ، ولا تعملُ إلاّ في سَبَبيٍّ، فإنْ خَلَتْ من لامِ التعريـف عَمِلَـتْ فيـه مُفـرداً أو مضافاً أو مُعرَّفاً باللاّمِ رَفْعاً أوْ نَصْباً أوْ جرّاً بالإضافَةِ، وكـذلكَ إنْ عُرِّفـت باللاّمِ، لكـنْ إضـافَتُها مُعَرَّفَـةً بـاللاّمِ إلى العـاري منـها مُمتَنِعَـةٌ، وإضـافَتُها مُنَكَّرَةً إليـهِ قَبيحـةٌ، ويَقـبُحُ أيضـاً رَفْعُهَـا العـاري مِـنَ الضَّـميرِ أو الـلاّمِ أو
٣٨ب الإضافةِ إلى ما فيهِ أحَدُهُما/ ٣٨ب/ ويَحْسُنُ ما سوى ذلك[١].

(فَصْلٌ): إذا كان معنى الصِّفةِ لسـابِقِها، رَفَعَـتْ ضـميرَهُ وطابَقَتْـهُ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتّذكيرِ والتأنيثِ ما لم يمنعْ من المطابقةِ مـانِعٌ، وإذا كانَ لغيرِهِ رَفَعَتْهُ ظاهراً، وجَرَتْ في المطابقةِ مجرى الفِعْلِ المُسْنَدِ إليـهِ، وإنْ أمكنَ تكسيرُهَا حِينَئذٍ مُسْنَدَةً إلى جمـعٍ، فهـو أكثـرُ مـن إفرادِهَـا، وتُجمـعُ بـالواو والنـونِ علـى لغـة (أَكلُـوني البراغيـثُ) إنِ استوفتِ الشّروطَ[٢].

---

(١) ينظر التسهيل ١٣٩.

(٢) إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في افراد وتـذكير وفروعهمـا، نحـو: مـررت برجـلٍ حسـنٍ، ورجلـين حَسنينِ، ورجـال حَسَـنينَ وبـامرأةٍ حسـنة، وامرأتين حَسنتين، ونساء حسنات. ما لم يمنع من المطابقة مانع ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة أو التأنيث كجريح أو التثنية والجمع والتأنيث كأفعل مِن وكالمصدر في أفصح اللغتين، وإذا كان لغيره رفعته ظاهراً وهـو السـببي، جـرت في المطابقـة مجـرى

=

وبعضهم يجعلُ اسمَ المفعولِ من هذا البابِ[1].

= الفعل المسند إليه فتقول: مررت برجلين حسن غلامهما، وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها، وبرجل حسنة جاريته، ونساء حسن غلمانهن. وإن امكن تكسيرها حينئذ مسندة إلى جمع. أي حين إذ رفعت السببي نحو: كريم أو حسنٌ آباؤه. فهو أكثر من إفرادها كقولك: مررت برجل حسان أو كرام آباؤه، أولى من حسن أو كريم أباؤه. وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال على هذه اللغة: مررت برجلٍ قائمينِ غلاماه وقائمينَ غلمانه كما قالوا: قاما غلاماه وقاموا غلمانه.

(١) وبعضهم يجعل اسم المفعول من هذا الباب، فيرفع السببي وينصبه ويجره فتقول: مررت برجل مضروب أبوه أو الأب بجر الأب أو نصبه. ينظر المساعد ٢/٢٢٢- ٢٢٣.

بابُ التّابعِ

وهو المجعولُ في الإعرابِ كسابقِه المُتَوَسِّطِ لا لحاجَةِ العامل[1]، وهو: توكيدٌ، أو نعتٌ، أو عطفُ بيانٍ، أو عطفُ نَسَقٍ، أو بدلٌ[2].

---

(١) يقصد بسابقِه المتوَسّط المتبوعَ السابقَ للتابع، والمتوسط بينه وبين العامل. ومعنى قوله (لا لحاجةِ العامل): أنَّ التابعَ فضلةٌ يمكن أن يستغني عنه العامل.

(٢) ينظر التسهيل ١٦٣، والمساعد ٢/ ٣٨١.

بابُ التُّوكِيدِ

٣٩أ /٣٩أ/ وهو معنويٌّ ولفظيٌّ، فَالمعنويُّ هو التابعُ الرافِعُ تَوَهُّمَ إضافةٍ إلى المتبوعِ، أو كونُ متبوعهِ مراداً به الخصوصُ، ومجيئُهُ في الغرضِ الأوَّلِ بلفظِ النّفْسِ والعينِ، مضافين إلى ضميرِ المُؤَكَّدِ، مطابقين لَهُ في الإفرادِ والجمعِ، فإن كان مثنًّى، فجمعُهُما أفصَحُ من تثنيتهِمَا. ولا يؤَكَّدُ بهما غالباً الضميرُ المنفَصِلُ المرفوعُ إلاّ بعدَ توكيدِه بضميرٍ منفصلٍ، ولا يُؤَكَّدُ مثنّىً بغيرِهما إلاّ بـ (كِلا) إن كانَ مُذكَّراً، وبـ (كِلْتا) إنْ كانَ مؤنَّثًا[١].

ومَجيئُهُ في الغرضِ الثاني تابعاً لغير المثنّى الكائنِ ذا أجزاء، يَصحُّ وقوعُ بَعْضِها مَوْقِعَهُ بلفظِ (كلٍّ) أو (جميعٍ) مضافين إلى ضمير المُؤَكَّد[٢]. ويتبعُ (كُلَّهُ) (أَجمعُ)، و(كُلَّها) (جَمعاءُ)، و(كُلَّهُمْ) (أَجْمَعونَ)، و(كُلَّهُنَّ)، (جُمَعُ)، وقد يُؤَكَّدُ بِهِنَّ دون (كُلٍّ)، وقد يُتْبَعْنَ بما يُوازِنُهُنَّ من (كَتْعٍ) و(بَصْعٍ) و(بَتْعٍ) على هذا الترتيب، ورُبَّمَا سُمِعَ/ ٣٩ب/ ٣٩ب
خِلافُهُ، واستعمالُ هذهِ أو بَعْضِها دونَ (أجمع) وَأَخَواتِها[٣]. ولا يُؤَكَّدُ

---

(١) ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا، نحو: قام الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما.

(٢) ومجيئه في الفرض الثاني، وهو رفع توهم الخصوص، فإنما يؤكد بكلٍّ وأخواتها ما يتجزأ ذاتاً،أو بحسب العامل، نحو: قبضت المال كلّه، ورأيت زيداً كلّهُ، مضافاً إلى ضمير المؤكد، بلفظ كل أو جميع، فيقال: جاء القوم جميعهم، كما تقول كلهم. ينظر المساعد ٣٨٦/٢.

(٣) ينظر التسهيل ١٦٥.

بألفاظ هذا الباب نَكِرَةٌ، وإن كانت محدودةً أجازَ الكوفيّون توكيدَها بـ (كلٍّ) وأخواته[1].

(فَصْلٌ): التوكيدُ اللَّفظيُّ: وهو إعادةُ اللّفظِ مُفْرداً أو مركّباً. خوفَ عَدَمِ الإصغاءِ أَوِ الاعتناءِ به، ومِنْهُ توكيدُ الضَّميرِ المتَّصلِ بالضّميرِ المُنْفَصِلِ. وقد يُؤَكّدُ الضَّميرُ غيرُ المرفوعِ بالمرفوعِ[2].

(١) ينظر التسهيل ١٦٥.

(٢) قد يؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل نحو: رأيتُك أنتَ. ينظر المساعد ٢/٤٠٠.

باب النَّعت

وهو التّابعُ الدّالُّ على ذي معنًى ومعنًى لمتبُوعِه، أو مُتَعلِّقٍ بـه مَسُـوقاً لتوضيحٍ أو تخصيصٍ أو مَدْحٍ أو ذمٍّ أو تَـرَحُّمٍ أو توكيـدٍ، وَتَجِـبُ مُوَافَقَتُـهُ المتبوعَ في التعريفِ والتنكيرِ،ولا يَفُوقُـهُ في الاختصـاصِ،وأمرُهُ في الإفـرادِ والتذكيرِ وفروعِهما على/٤٠أ/ ما مَرَّ في بـابِ إعمـالِ الصِّفةِ[1]، وربَّمـا وَلِيَتِ الصِّفَةُ غيرَ موصوفِها فَتَبِعَتْهُ دونَ رابطٍ إنْ أُمِنَ اللَّبسُ[2]. ٤٠أ

(فَصْلٌ): المَنْعُوتُ بهِ إمّا مفرَدٌ وهو الأصلُ، وإمّا جُملـةٌ، والمفـردُ إمّـا مُشتقٌّ ونعني بهِ: ما بُنيَ من مصدرٍ دالاًّ على ما يقومُ به معناهُ أو يقَعُ عليه، وإما غيرُ مُشتَقٍّ، وهو مَقيسٌ وغيرُ مقيسٍ، فالمقيسُ كاسمِ المنسوبِ والمشارِ إليه، و(الذي)، و(أَيٍّ) مضافةً إلى نكـرةٍ تُماثِـلُ المنعـوتَ لفظـاً ومعنًـى أو معنًـى دون لفـظٍ، و(ذي) بمعـنى صـاحبٍ، و(كـلٍّ) و(جِـدٍّ) و(حَـقٍّ) مضافاتٍ إلى مثلِ الموصوفِ لفظاً ومعنًى تنبيهاً على كمالِ معناه[3].

---

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٨ب.

(٢) هذه مسألة الجر على الجوار نحو: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فحق خرب الرفع لأنه نعت حجر، لكنه جر لمجاورته المجرور. المساعد ٢/٤٠٣.

(٣) الاسم المنسوب نحو: قرشيّ، والمشار إليه نحو: جاء زيدٌ هذا. والموصول كالذي والتي وفروعهما من لفظهما كالذين، أو غير لفظهما كالألى واللاّئي، وأيّ، نحو: مررت برجل أيِّ رجل وذو بمعنى صاحب، وكل نحو: زيدٌ الرجل كل الرجل، وجدّ الرجل وحق الرجل، وهو رجلٌ كلّ رجل وجدّ رجل، وحق رجل، =

ولا يُنعتُ بالجملة إلاّ نكرَةٌ، ولا تكونُ غيرَ خبرية إلاّ محكيّةً بقولٍ مُضْمَرٍ، وحُكمُها في العائدِ منها إلى المنعوتِ حُكمُ المخبرِ بها[1].

وتُنْصَبُ (أيٌّ) الموصوفُ بها على الحالِ إنْ وَلِيَت مَعْرِفَةً[2].

٤٠ب (فَصْلٌ): /٤٠ب/ يُفَرَّقُ نعتُ الاثنينِ والجماعة بالعطفِ إن اختلفَ، ويُجْمَعُ إن اتَّفقَ ويُغَلَّبُ التذكيرُ إنْ اشتركَ فيه مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ، وإنْ لم يكُنِ العاملُ واحداً وَجَبَ قطعُ النعتِ المشتركِ فيه بالرَّفعِ على إضمارِ مبتدإٍ، وبالنَّصبِ على إضمار فعلٍ لائقٍ، وفي وجوبِ ذلكَ في نعتِ فاعِلَيْ فعْلَيْنِ أو خَبَرَيْ مبتدأَيْنِ خلافٌ. وكُلُّ نعتٍ عُيِّنَ منعوتُهُ بدونه فَقَطْعُهُ جائزٌ ما لم يكن للتوكيد. وقد يَلي النَّعْتُ (لا) و(إمّا)، فيجبُ تكرارُهُما. ويجوزُ عطفُ بعضِ النّعوتِ على بعضٍ وإن كانَ المنعوتُ واحداً[3].

(فَصْلٌ): مِنَ الأسماءِ ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، كالمُضْمَرِ، وما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ، كاسمِ الفاعِلِ المُعْمَلِ، وفي جوازِ نَعْتِه بعدَ معمولِه خلافٌ[4].

=

مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت. ينظر المساعد ٢/٤١٠-٤١١.

(١) ينظر التسهيل ١٦٧.

(٢) وتنصب أيٌّ الموصوف بها على الحال وإن وليت معرفة نحو: (فلله عينا حبترٍ أيّما فتى) فأيّ حال بعد معرفة. ينظر المساعد ٢/٤١٢.

(٣) إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يعطف إلا بالواو، وفي التباعد ظهور الواو حسن، نحو: (هو الأول والآخر) الحديد٣. وعند التقارب يختار ترك العطف نحو: (هو الله الخالق البارئ المصور) الحشر ٢٤.

(٤) ينظر التسهيل ١٧٠، والمساعد ٢/ ٤١٩ — ٤٢٠.

٤١أ /٤١أ/ ولا يُنْعَتُ اسمُ الإشارةِ إلاّ باسمِ جنسٍ مُعَرَّفٍ باللّامِ(١)، وإنْ كانَ مُشتقّاً قَبُحَ، إلاّ أَنْ يَخُصَّ جِنسَ المشارِ إليه.

يُحذفُ الموصوفُ على غيرِ قياسٍ، فَمِنْهُ ما يُنوَى وهو الأكثرُ، فلا يُفارِقُ وصفَهُ ما كانَ لَهُ، ومِنْهُ ما لا يُنْوَى، فيجري على وَصْفِهِ أحكامُ الأسماءِ الجامدةِ غالباً(٢).

---

(١) نعت اسم الإشارة باسم جنس معرف بأل نحو: هذا الرجل عاقل، فتأوله قوم على النعت وأنكره الفراء.

(٢) يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دلّ عليه دليل نحو قوله تعالى: (أن اعْمَلْ سابغاتٍ) سبأ١١، أي دروعاً سابغات. واستغني بصفات عن موصوفاتها، فجرت مجرى الجوامد، نحو: دابة، وأبطح، وحسنة وسيئة. فهذه كلها صفات استغني بها عن موصوفاتها. ينظر المساعد ٢/٤٢١- ٤٢٢.

بابُ البَدَل

وهـو التّـابعُ المقصـودُ بالنِّسـبَةِ مُسْـتغنياًعن مُتبِـعٍ. وَيوافِـقُ المتبـوعَ في التّعَريفِ والتنكيرِ ويُخالِفُهُ، وكذلك في الإظهار والإضمار، فإنْ كانَ نَفْسَ المتبوع في المعنى، وافَقَهُ في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهما، ولا[1] يُتْبَعُ ضـميرُ حاضرٍ إلاّ أنْ يُفيدَ الشّـمولَ[2]، ولا تَحسُـنُ مُخالَفَتُـهُ المتبـوعَ بتعريـفٍ أو

٤١ب تنكيرٍ، إلاّ أنْ تختصَّ النكـرةُ، /٤١ب/ وإنْ كـانَ البـدلُ بعـضَ المتبـوعِ أو مشتملاً عليهِ المتبوعُ لكونهِ معنًى فيـهِ أو اسمـاً لمـا يُلازِمُـهُ غالبـاً، تَبِـعَ كُـلَّ ضميرٍ، ولم يُضمَرْ هو إلاّ بتكلُّفٍ، وسماعُهُ مفقـودٌ، ولا يَخلـو في الأعـرف بَدَلُ البعضِ ولا بَدلُ الاشتمالِ من عائدٍ إلى المُبْدَلِ مِنْهُ، إلاّ أنْ يقترنَ البدَلُ بـ (إلاّ).

(فَصْلٌ): الأكثرُ كونُ المُبْدَلِ مِنْهُ في حُكمِ المُطَّرحِ، ويجبُ الإعتناءُ بـهِ ضميراً لا يُسْتَغنَى عنهُ أو مُتَّصِلاً بهِ إنْ أُبدلَ مِنْهُ ظـاهِرٌ. ويُبـدَلُ الفعـلُ مِـن موافقِهِ معنىً، فيتوافقانِ في الإعرابِ[3]، ويُبدَلُ الاسمُ من مُباينِهِ على سبيل

---

(١) في الأصل (ولم)، التصحيح من التسهيل ١٧٢.

(٢) أي لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إن كان البدل بدل كل من كـل، واقتضـى الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى: (تكـون لنـا عيـداً لأولنـا وآخرنـا) المائـدة١١٤. فأولنا بدل من الضمير المجرور باللام، وهو (نا) فإن لم تدل على الإحاطة امتنـع نحـو: رأيتك زيداً. شرح أبي عقيل ٣/٢٥٠.

(٣) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل كقوله تعالى: (ومَن يفعَلْ ذلك يلقَ

=

الإضرابِ عَنِ الأوّلِ، لكونِ الثاني أَحَقَّ مِنْهُ بالذّكرِ، فإِنْ لم يَكُن كذلك، فهو بَدَلُ غَلَطٍ أو نسيانٍ[1].

= أثاماً يُضاعَف له العذاب)الفرقان ٦٩. فـ (يضاعف) بدل من (يلق) فإعرابه بإعرابه وهو الجزم.

(١) البدل المباين للمبدل منه على قسمين: أحدهما ما يقْصَدُ متبوعهُ كما يُقصَدُ هو ويسمى بدل الإضراب، وبدل البداء، وهو ظهور الصواب بعد خفائه، نحو: أكلت خبزاً لحماً، قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً. الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يقصد البدل فقط، وإنما غلطَ المتكلم، فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو: رأيت رجلاً حماراً. ينظر شرح أبن عقيل ٣/٢٤٩.

بابُ عطفِ البيان

٤٢أ /٤٢أ/ وهو التابِعُ المذكورُ ليوضِّحَ متبوعَهُ لا غيرُ، ويوافِقُهُ في الإفـرادِ والتذكيرِ وفروعهما، وفي التَّعريـفِ وفي التـنكيرِ أيضـاً، خلافـاً لِمَـنِ التَـزَمَ تعريفَهُ وتعريفَ متبوعِه، ولا يُشتَرَطُ كونُهُ أخَصَّ مِنَ المتبوعِ على الأصَـحِّ، ويجوزُ الحكمُ عليهِ بالبدليةِ، إلاّ إذا تَبِعَ ما أُضيفتْ إليهِ صِـفَةٌ مُعَرَّفةٌ بـالّلامِ، أو أُفرِدَ تابعـاً لمنـادىً، فإنّـهُ يُنصَـبُ بعـدَ المنصـوبِ، ويُنصَـبُ ويُرفَـعُ بعـدَ المضْمومِ، ولو كانَ بَدَلاً تَعيَّنَ ضَمُّهُ، إذِ البَدَلُ في حُكْـمِ المُسْـتَقِلِّ، ولـذلك قد يُعادُ مَعَهُ خافِضُ مَتبوعِهِ[1].

---

(١) مثال المفرد بعد المنصوب: يا أخانا زيداً، وبعد المضموم: يا غـلامُ بشـرٌ، وبشـراً. ولا يجوز أن يكون بشراً بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل. ينظر شـرح ابـن عقيـل ٣/٢٢١- ٢٢٢.

بابُ المعطوفِ عطفَ النَّسَقِ(١)

وهو التَّابعُ المُفتَقِرُ إلى مُتبعٍ من الحروفِ الآتي ذِكرُهَا(٢)، واتّصالُ المُتبعِ به واجبٌ، وإنْ فُصِلَ بينَهُما بظرفٍ، قُدِّر عاملٌ على رأيٍ(٣).

٤٢ب / ٤٢ب/ فَمِنَ المُتْبِعاتِ (الواوُ)، وهي تُشَرِّكُ في الحكمِ دون تَعَرُّضٍ لُمصاحبةٍ ولا ترتيبٍ، ولذلكَ يُعطَفُ بها السابقُ واللّاحقُ والمُقارِنُ(٤). و(الفاء) و(ثُمَّ) للتشريك والترتيب(٥)، وتختصُّ (ثُمَّ) بالمُهْلَةِ، و(الفاءُ) بالتَّسبيبِ وبعطفِ جُملةٍ لا عائدَ فيها على جملةٍ وُصِلَ بها(٦)، ورُبّما أُشرِكَتِ (الواوُ) و(الفاءُ) في الحكمِ دونَ المعنى إنْ فُهِمَ المرادُ(٧).

---

(١) هذه الترجمة للكوفيين، وترجمة سيبويه (باب الشركة). ينظر الكتاب ١/ ٤٢١.

(٢) ينظر التسهيل ١٧٦.

(٣) قد يفصل بين العاطف والمعطوف بأن لم يكن فعلاً، بظرف أو جارٍّ ومجرور، نحو: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) النساء ٥٨، (الله الذي خلق سبع سمواتٍ، ومن الأرض مثلهُن) الطلاق ١٢. ينظر المساعد ٢/٤٧٨.

(٤) العطف بالواو على السابق نحو: (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم) الحديد٢٦ وعلى اللاحق نحو: (وكذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك) الشورى ٣. وعلى المقارن أو المصاحب نحو: (فأنجيناهُ وأصحاب السفينة) العنكبوت ١٥.

(٥) ينظر التسهيل ١٧٤، ١٧٥، ومغني اللبيب ١٥٨، ١٥٩، ٢١٣.

(٦) مثال ذلك: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ، والذي تقوم هندٌ فيغضبُ عمرو. ينظر المساعد ٢/٤٤٨.

(٧) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على =

و(حتّى) لِتشريكِ بعضِ المتبوعِ في حُكمهِ تنبيهاً على مَزِيَّةٍ فيه[1]، و(لكن) للإثباتِ بعد النّفي[2]، و(لا) تُناقضُها[3]، و(بَلْ) بعدَ النفي كلكن، وبعدَ الإثباتِ لجعلِ المتبوعِ في حكم المسكوتِ عنهُ[4] منسوباً حكمُهُ للتابعِ[5].

ومنها: (أَم) الواردةُ بعد همزةِ الاستفهامِ طلباً للتعيين، وبعدَ همزةِ التسويةِ وتُسمَّى مُتّصلَةً[6]، وإنْ لم تَستَوفِ ما ذُكِرَ فهي مُنفصلةٌ ومعناها حينئذٍ الإضرابُ والاستفهامُ معاً[7]، وتلي كُلَّ كلامٍ.

=

سفرٍ فعدةٌ من أيامٍ أُخَر) البقرة١٨٤. أي فأفطر فعليه عدة من أيام أخر. وكذلك الواو نحو: (تبّوؤوا الدار والايمان) الحشر ٩.أي اعتقدوا الايمان. ينظر شرح أبن عقيل ٢٤٢/٣.

(١) وذلك بأن يكون واحداً من جمع، نحو: ضربتُ القوم حتى زيداً، وأن المعطوف بحتى لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قوياً أو ضعيفاً. ينظر المساعد ٢/٤٥١- ٤٥٢.

(٢) ينظر التسهيل ١٧٧.

(٣) ينظر التسهيل ١٧٧.

(٤) يعني بذلك الإضراب نحو: اضرب زيداً بل عمرو، وقام زيدٌ بل عمرو.

(٥) أي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها. مغني اللبيب ١٥٢.

(٦) سميت أم متصلة لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها.

(٧) والمنفصلة أو المنقطعة ما سوى المتصلة وهي ما لم يتقدمها لفظ الهمزة، وتقتضي إضراباً مع استفهام نحو: (أم خلقوا من غير شيء) الطور ٣٥. وهي بتقدير بل =

٤٣أ /٤٣أ/ و(أَوْ) للشّـكِّ في الخـبرِ، والتخـيير في الطَّلَـبِ، والإباحــةِ في السائغِ فعلُهُ وتَركُهُ، وتجيءُ لِلإضرابِ على رأيٍ.

و (إمّا) المكرَّرةُ جائيةٌ على الأصَـحِّ لمعناهـا مِـنَ الشَّـكِّ أوِ التَّخـييرِ أوِ الإبهامِ أوِ الإباحةِ أوِ التنويعِ لا العطفِ، إذِ الواوُ قبلَهَا[1].

(فَصْلٌ): يَلزَمُ في الاختيـارِ إعـادةُ الجـارِّ مـع المعطـوفِ علـى الضـمير المجرورِ، خلافاً لبعضِ الكوفيين[2]، وإنْ تَبِعَ ضـميرَ رَفْـعٍ مُتَّصـلاً قَبُحَ، إلاّ بعد الفصل بتوكيدٍ أو ما يقومُ مقامَهُ مَن فصلٍ قَبْلَ العاطفِ بفضـلةٍ وبعـدَهُ بـ (لا)[3].

=

والهمزة، أي بل خلقوا، ويكون الإضراب على جهة الإبطال، ومن الثاني: (أم يقولون افتراه، بل هو الحق من ربك) السجدة٣. فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار. المساعد ٢/٤٥٥.

(١) ينظر التسهيل ١٧٦.

(٢) جعل جمهور النحاة إعادة الجار، إذا عطف على ضمير الجر، وجوباً نحو: مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيدٍ، وقد خالف ذلك الكوفيون، لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فمن النثر قراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءَلون بهِ والأرحامِ) النساء ١. (وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ) البقرة ٢١٧. عطفاً على الهاء المجرورة بالباء في الموضعين.

(٣) ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره نحو: (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) الأنبياء ٥٤، (لقد وعدنا نحن وآباؤنا) المؤمنون ٨٣ وجعل ابن مالك قمتُ وزيدٌ ضعيفاً.أو يفصل بلا النافية كقوله تعالى: (ما أشركنا

=

ولا يُعْطَفُ على عاملينِ ما لم يكونا جُزْءَي جُملة جارّاً أحَدُهُما مُقَدَّمٌ تابِعٌ معمُولُهُ على تابِعِ الآخر، فَيجيزُهُ الأخفشُ والفراءُ[1].

٤٣ب (فَصْلٌ): قد يُحذَفُ العاطِفُ أو ما عُطِفَ[2] /٤٣ب/ عليهِ لقرينةٍ[3]، وقد يُؤَخَّرُ المعطوفُ عليهِ اضطراراً[4].

=

ولاآباؤنا) الأنعام ١٤٨ فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) وجاز ذلك للفصل بلا.

(١) أجاز الأخفش والفراء العطف على عاملين إن كان أحدهما جاراً، واتصل المعطوف بالعاطف نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً. ينظر المساعد ٢/٤٧١.

(٢) بعدها زيادة في الأصل: (أو عطف).

(٣) قد تحذف الواو مع معطوفها نحو: (سرابيل تقيكم الحرَّ) النحل ٨١. أي والبرد. وجعل الزمخشري من حذف المعطوف عليه للدلالة عليه قوله تعالى: (أفلم تكن آياتي تتلى عليكم) المؤمنون٢٣. التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم). شرح ابن عقيل ٣/٢٤٣.

(٤) وقد يقدم المعطوف على المعطوف عليه بالواو للضرورة نحو:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرق　　　　عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

فأخر المعطوف عليه وهو السلام على المعطوف وهو رحمة الله للضرورة.

بابُ المُنادَى

وهو مَنْصوبٌ بعاملٍ لا يَظْهَرُ، استغناءً عَنْهُ بحصولِ مَدْلُولِه، ولنيابَةِ الهمزةِ عنْهُ في القُرْبِ، و(يا) و(أَيا) و(هَيَا) و(أَيْ) في البُعدِ حقيقةً أو حُكماً، وفي القُرْبِ توكيداً، ولا يلزَمُ النائبُ إلاَّ اللّهُ، واسمَ المشارِ إليه، والجنسَ، والمستغاثَ به، والمندوبَ، وربَّما فارقَ اسمَ الجنسِ(١). وقد يُحذَفُ المنادَى فيلزمُ (يا)(٢).

(فَصْلٌ): يُبْنَى المنَادى على ما كانَ يُرْفَعُ به(٣) إنْ كان معرفَةً غيرَ عاملٍ فيما بعدَهُ ولا مُكَمَّلٍ قبلَ النِّداءِ بعطف نسقٍ، أو وَصْفٍ.

ويجوزُ فَتحُ ذي الضَّمَّةِ إنْ كانَ عَلَماً موصوفاً بابنٍ مُضافٍ إلى عَلَمٍ، ويُحذَفُ في غيرِ النداءِ تنوينُهُ لفظاً إلاّ في الضرورةِ، وألِفُ الابنِ /٤٤أ/ في الحالينِ خَطّاً(٤). ٤٤أ

---

(١) حذف حرف النداء مع اسم الجنس منعه النحويون ولكن أجازهُ طائفة منهم لورود السماع به نحو قولهم: (أَصْبِحْ ليل) أي يا ليلُ. و(أطرِق كرا). أي يا كرُ. شرح ابن عقيل ٣/٢٥٧.

(٢) قد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم (يا) فالأمر كقراءة الكسائي: (إلا يا اسجدوا) النمل٢٥. والدعاء نحو (يا لعنةُ الله والأقوام كلهم) والمعنى: يا قومُ، أو (يا هؤلاء لعنة الله على..) المساعد٢/٤٨٦.

(٣) يرفع به، ما يرفع بالضم، نحو: يا زيد، وبالرفع بالألف نحو: يازيدان، وبالواو، نحو يا زيدون.

(٤) ينظر التسهيل ١٨٠.

والوصفُ بالابْنَةِ كالوَصْفِ بالابْنِ، وفي الوصفِ ببنتٍ في غيرِ النِّداءِ وجهان[1].

(فَصْلٌ): لا يُباشِرُ النِّداءُ غالباً ذا الألف والّلامِ، بل تُوصَفُ بمصحوبهما الجنسيِّ مرفوعاً، أو باسمِ إشارة (أَيٌّ) مُناداةً مضمومةً موصولةً بـ (ها) التنبيه[2]. وقيلَ: (يا اللّهُ) و(يا أَللّهُ[3]) و(اللّهُمَّ) بتعويضِ الميمِ من (يا)، وربَّما اجتمعا في الضرورة[4].

(فَصْلٌ): إنْ كانَ تابعُ المنادَى مضافاً عارياً مِنَ الألفِ واللاّمِ وجَبَ نصبُهُ مطلقاً، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ وتَبِعَ منصوباً نُصِبَ، وإنْ تَبِعَ مضمُوماً رُفِعَ حملاً على اللّفظ، ونُصِبَ حملاً على الموضِعِ، إلاّ البدَلَ والمنسوقَ

---

(١) ينظر التسهيل ١٨٠.

(٢) لا يقال: يا الغلام، وأخرج بالجنسي نحو: الفرزدق والحارث والصعق مما آل فيه للمح الصفة أو الغلبة، فلا يقال: يا أيها الفرزدق، ولا يوصف بنحو الزيدينِ والزَّيدينَ، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا أيُّها الزيدون، ومثال الجائز: يا أيها الرجل، ومثال الموصول: (يا أيها الذي نُزِّل عليه الذكر) الحجر ٦. ومثال اسم الإشارة قول طرفة: (ألا أيُّهذا الزاجري). ينظر المساعد؟ / ٥٠٢- ٥٠٤.

(٣) يعني بقطع الهمزة ووصلها.

(٤) الأكثر في نداء الاسم الشريف: اللهم، دون يا ألله. والميم المشددة زائدة عند البصريين وهي عوض من حرف النداء، وقال الكوفيون: هي بقية: أمَّنا بخير. ولا يستعمل اللهم في غير النداء، وشذ في الاضطرار- وهذا قول البصريين - يا اللهم. المساعد ٥١١/٥٠٩/١.

العاري من الألفِ واللّامِ، فحُكْمُهُما تابِعَيْنِ حُكمُهُما مستقلّينِ بالنداءِ. ولا يتبَعُ (أيّاً) غيرُ وصفِها المذكُورِ، واسمُ الإشارَةِ كـ (أيٍّ) / ٤٤ب/ في الوصفِ، وكغيرها في غيرهِ، وتابِعُ التابِعِ محمولٌ على اللّفظِ لا غيرُ[١]. ٤٤ب

(فَصْلٌ): إضافةُ المنادَى إلى المضافِ إلى ياءِ المتكلِّم كإضافةِ غيرِهِ، إلاّ يا ابْنَ أُمّ ويا ابنَ عَمّ، فاستعمالُهمُا بفتحِ الميم، أو كسرِها دون الياءِ، ورُبَّما ثَبَتَتْ أو قُلِبَتْ ألفاً[٢].

(فَصْلٌ): تاءُ (يا أَبَتِ) عِوَضٌ مِنْ ياءِ المتكلِّمِ، تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ويُوقَفُ عليها تاءً أوْ هاءً وكذلك تُكْتَبُ[٣].

---

(١) ينظر التسهيل ١٨١ – ١٨٢.

(٢) أي تثبت ياء المتكلم نحو قوله: يا ابن أمِّي.. أو تقلب ألفاً نحو: يا ابنة عمّا.. ينظر المساعد ٢/٥٢١.

(٣) قرئ بالفتح والكسر في السبعة، بالإشارة أكثرهم على الكسر، ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء وكتبها هاء دون ذلك، وبالتاء وقف عليها في السبعة، وبعضهم بالهاء، وكلاهما صحيح فصيح. المساعد ٢/٥٢٢.

بابُ المُسْتَغاثِ به والمُتَعَجَّبِ منْهُ

تَجُرُّ اللّامُ مفتوحةً المنادَى المُتَعَجَّبَ منْهُ والمُستغاثَ بِهِ، ومَكسُورةً المعطوفَ عليهِ غيرَ مُعادٍ مَعَهُ (يا) والمستغاثَ مِنْ أجلِه[1] وإنْ وَلِيَتْ (يا) مكسورةً فالمنادَى محذوفٌ، ويُعاقِبُ لامَ المُستغاثِ بِهِ أَلِفٌ تلي /٤٥أ/

٤٥أ آخِرَهُ كأَلِفِ المندوبِ[2].

---

(١) تكسرُ اللام مع المعطوف غير المعاد معه يا، نحو: يا لزيد ولعمرو، وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف، بل يجوز: يا لَزيدٍ وعمروٍ، ومع المستغاث مرة من أجله نحو: (يا لَلْكُهول ولِلشُبّان لِلْعجَب). المساعد ٢/٥٢٦-٥٢٧.

(٢) وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في: يا لِلعجب، ويا لَلماء، ويا لَلدواهي، ففتح اللام على جعله بمنزلة المستغاث، وكسرها على حذف المستغاث، وتعاقبها ألف كألف الندبة، فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألف في آخر الكلمة، ومنه:

حتى يقولَ الناسُ مما رأوا يا عجبا للميت الناشر

فأدخل ألف كألف الندبة في آخر المستغاث والمتعجب منه بدل اللام في قوله (يا عجبا). المساعد ٢/٥٣١-٥٣٢.

بابُ أسماءٍ لم تُستَعملْ في غيرِ النّداءِ

وهي: (هَنَاهُ[1]) و(فُلُ) و(فُلَةُ) والموزون بـ (فُعَلٍ) في سَبِّ المذكَّرِ، و بـ (فَعَالِ) مكسوراً في سَب المؤنَّثِ، ورُبَّما اضطُرَّ لاستعمالِ بعضِها غيرَ مُنادىً[2].

---

(١) يا هناهِ بالكسر والضم، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم تشبيها بها الضمير. المساعد ٢/٥٢٣.

(٢) هذه الأسماء لم تستعمل مبتدأً ولا فاعلاً ولا مجرورة، ولا نحو ذلك، بل لم تستعمل إلا في النداء، فَفُلُ وفُلَةُ كنايتان عن العلم العاقل، فهما بمعنى فلان وفلانة. والمعدول إلى فُعَل في سب المذكر، نحو: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ عدلا عن فاسق وخبيث. والى فعالِ مبنياً على الكسر في سب المؤنث نحو: يا فساقِ ويا خَباثِ أي يا فاسقة ويا خبيثة. وقد يستعمل بعضها في غير النداء ضرورة نحو: (في لجة امسك فلاناً عن فُلِ، و(الى بيتٍ قعيدته لَكاع). ينظر المساعد ٢/٥٤٤-٥٤٥.

بابُ النُّدْبَة

المندوبُ: هو المدعُوُّ بأشهرِ أسمائه مقروناً بـ (يا) أو (وا) تَفَجُّعاً عليه، ويُساوي المنادَى في أحكامِه وأقسامِه، إلاّ أنَّهُ لا يكونُ نَكرَةً ولا مُبْهَماً غيرَ (مَن) الموصولة بمُعَيَّنٍ، كـ: مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزمٍ، ويَلْحَقُ جوازاً آخرَ ما تَمَّ به ألفٌ، يُفتَحُ لأجلها ما تَليه، ويُحْذَفُ إنْ كان ألفاً أو تنويناً أو ياءً ساكنةً أُضيفَ إليها المندوبُ في أحَدِ الوجهين، وتُفْتَحُ في الآخَر[1].

٤٥ب (فَصْلٌ): وتُقْلَبُ ألفُ النُّدْبَة ياءً إنْ وَلِيَتْ /٤٥ب/ كافَ مؤنَّث، وواواً إنْ وَلِيَتْ هاءَ غائب أو ميمَ جمعٍ، مَخافةَ اللّبسِ، ولا تَلْحَقُ نَعْتَ المندوبِ، خلافاً ليونُسَ[2].

---

(١) يلحق جوازاً آخر ما تمّ به ألف، فيجوز: وازيدُ، ووازيدا، يفتح لأجلها ما تليه نحو قولك في: يا زيدُ: يا زيداه، وفي عبد الملك: يا عبد الملكاه، ويحذف إن كان ألفاً نحو: واموساه، أو تنويناً نحو: واغلامَ زيداه أو ياء ساكنة مضافاً إليها المندوب نحو: واغلاماه، تريد: واغلامي؛ وهذا مذهب المبرد، وأوجب سيبويه إثبات الياء، فتقول عنده في لغة من سكن، فقال: يا غلامي: واغلامياه. وقد تفتح الياء، فيقال: واغلامياه. المساعد ٢/٥٣٦- ٥٣٧.

(٢) ينظر التسهيل ١٨٥، ١٨٦، والمساعد ٢/ ٥٤٠ - ٥٤١.

بابُ التَّرخيمِ

المنادَى المضمومُ لفظاً أو تقديراً إنْ كانَ مؤنَّثاً بالهاء، أو علماً زائداً على ثلاثةِ أحْرُفٍ، جازَ ترخيمُهُ بحذفِ ثاني اللفظين إنْ كانَ مُركَّباً، وإلاّ فبحذفِ آخرِه مصحوباً بما قبلَهُ إنْ كانَ حرفَ لينٍ زائداً مسبوقاً بحركةٍ تُجانسُهُ لفظاً أو تقديراً وبأكثر مِن حرفينِ، وإلاّ فغيرُ مصحوب، وترخيمُ المضافِ والثلاثيِّ جائزٌ عند الكوفيين، وبعضُ العرب يُرَخِّمُ الجملةَ بحذفِ عَجزِها[1].

(فَصْلٌ): الأعرفُ كونُ المحذوفِ منْويَّ الثُّبوتِ، فلا يُغَيَّرُ ما قبلَهُ غالباً، ورُبّما قُدِّرَ الباقي مُسْتَقلاًّ إنْ لم يكُنِ المحذوفُ هاءَ تأنيثٍ فارقةً،

٤٦أ /٤٦أ/ فيُضَمُّ ما قَبْلَ المحذوف لفظاً إنْ كانَ صحيحاً، وتقديراً إنْ كانَ مُعْتَلاًّ، وإن كانَ ياءً أو واواً قُلِبَ ألفاً بعدَ فتحة، وهمزةً بعدَ ألفٍ زائدة، وإنْ كانَ واواً بعدَ ضَمَّةٍ أُبدلتِ الواوُ ياءً، والضَّمَّةُ كسرةً، فإنْ أدّى تقديرُ الاستقلالِ إلى قلبٍ أو وَزْنٍ لا نَظيرَ لَهُ، وجبَ الرُّجُوعُ إلى الوجهِ الذي يُنْوَى فيهِ المحذوفُ على رأيٍ[2].

---

(١) يجوز ترخيم الجملة، وفاقا لسيبويه. والنحويون متفقون على منع ترخيم العلم المركب تركيب إسناد، ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع، قال: الحكاية لا ترخم. ومثَّلَ بتأبط شرّاً، وبَرَقَ نحرُهُ. ونص في النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول: يا تأبط. المساعد ٢/٥٣٣.

(٢) ينظر التسهيل ١٨٩.

(فَصْلٌ): رُبَّما قُدِّرَ حَذْفُ تاءِ التأْنيثِ للترخيم، فأُقْحِمَتْ مفتوحةً تنبيهاً على وقوعِها مَوْقِعَ المَفْتُوحِ، والأَجودُ في المُرَخَّمِ بِحَذْفِها الوقفُ عليه بهاءِ السَّكْتِ، وقد يُغني عنها في الشِّعْرِ ألفُ الإطلاقِ، وترخيمُ غيرِ المنادَى والمنادَى غيرِ المستوفي للشروطِ مُمتَنِعٌ إلاّ في الضرورةِ[١].

(١) ينظر التسهيل ١٨٩.

بابُ الاختصاصِ والنَّصبِ على المدح والذّمِّ والتَّرَحُّمِ

٤٦ب إذا قَصَدَ المُتكلِّمُ بعدَ ضميرِه، تأكيدَ اختصاصِه بالحُكْمِ/٤٦ب/ مُفْتَخِراً أو متصاغِراً أَوْلاَهُ (أيّاً) أو ما يقومُ مقامَهَا مُعطيها مالَها في النّداءِ إلاّ حَرْفَهُ، ولا يعني بها إلاّ نفسَهُ ومشارِكَهُ في الضَّميرِ، ويقومُ مقامَ (أيٍّ) منصوباً اسمٌ دالٌّ على مفهومِ الضّمير مُعَرَّفٌ باللاّمِ أو الإضافةِ، وربَّما كانَ علماً، وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطَبٍ[1]، وإنْ وَلِيَ غائباً[2] فليسَ من هذا البابِ، لكن يجوزُ نصبُهُ على المدحِ أو الذَّمِّ أو التَّرَحُّمِ بفعلٍ لا يظهرُ، ويُلْتَزَمُ تعريفُهُ غالباً[3].

---

(١) ينظر التسهيل ١٩١.

(٢) ينظر الهمع ٣/ ٣٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٨، ١٩.

بابُ النَّفيّ العام

(لا) النافيةُ للجنسِ مُجَرَّدَةً أو مقترنةً بهمزةِ استفهامٍ أو عَرضٍ أو تَمَـنٍّ تَنصِبُ الاسمَ المجرَّدَ، وهو نكرةٌ تحقيقاً أو تشبيهاً، عاملٌ فيما بعدَهُ بإضافة أو غيرِها، فإنْ لم يَعملْ بُنِيَ على الأصَحِّ، لتَضَمُّنِه معنى حرفِ الاستغراق[1]، وأُلزِمَ الياء والنونَ في /٤٧ أ/ التثنيةِ وجَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ والكسرَةَ والتنوينَ في الجمع بالألفِ والتاء، والفتحة بلا تنوينٍ في غير ذلك[2].

٤٧أ

وإنْ فصِلَ أو كان معرفةً غيرَ مُشَبَّهٍ بنكرةٍ رُفِعَ بالابتداء، ولَزِمَ عند غيرِ أبي العبّاسِ العطفَ بتكَرُّرِ (لا)، وقالوا: (لانَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ[3]) برَفعٍ لتعريفه، وبغيرِ تكرارٍ لتَأويله بـ: ينبغي لكَ[4]، وقَد نَصَبُوا بها المثّنى والأَبَ والأَخَ مُضافات إلى معارِفَ أُقْحِمَ مَعَها لامُ الجَرِّ، لِيَثْبُتَ بالفصل شَبَهُ النّكرَة، وقد تُحْذَفُ الّلامُ اضطراراً، ويُمنَعُ الفصلُ قبلَها وإنْ كانَ ظرفاً، خلافاً ليونُسَ[5].

(فَصْلٌ): يجوزُ بقاءُ اسمِ (لا) المبنيّ ورَفْعُهُ إنْ عُطِفَ عليه بالواوِ مثلُهُ في صلاحيَّةِ البنَاءِ معاداً مَعَهُ (لا)، وللمعطوفِ في حالِ البقاءِ النَّصبُ، وفي

---

(١) المقصود بحرف الاستغراق حرف الجر (من). ينظر التسهيل ٦٧، ٦٩.

(٢) ينظر التسهيل ٦٧- ٦٨، والمساعد ٢/٣٤٢- ٣٤٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٢، ومغني اللبيب ٣١٩.

(٤) ينظر التسهيل ٦٨، والمساعد ١/ ٣٤٦.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٦، وينظر التسهيل ٦٧، ٦٨.

الحالينِ البناءُ والرَّفعُ، وإن لم تُعَد (لا) لَزِمَ البقاءُ، وإعرابُ المعطوفِ بالوجهينِ، وَصِفَةُ المبنيِّ المُفْرَدَةُ كالمعطوفِ عليه بإعادةِ (لا) إنِ اتَّصَلَتْ
٤٧ب /٤٧ب/ وكالمعطوفِ بغيرِ إعادتِها إنِ انفَصَلَتْ أو كانت غيرَ مفردةٍ مطلقاً، والمعطوفُ غيرُ المساوي في صلاحيَّةِ البناءِ إنْ قَبِلَ عَمَلَ (لا) كالمساوي، إلاّ في البناءِ، وإنْ لم يَقْبَلْ فحكمُهُ في العطفِ حُكْمُهُ في الاستقلالِ، وإنْ كُرِّرَ اسمُ (لا) المبنيُّ دونَ فصلٍ جازَ بناءُ الثاني ونَصبُهُ[1].

(فَصْلٌ): شُبِّهتْ (لا) المذكورة بـ (إنَّ)، فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا واسْتحقَّت بعدَ اسمها خبراً كخبرِها، وورودُهُ غيرَ ظرفٍ قليلٌ، وغَلَّبَ حَذْفَهُ الحجازيّون والْتَزَمَهُ التَّميميُّونَ[2]، ورُبَّما حُذِفَ الاسمُ وأُبْقِيَ الخبرُ[3]، وإنْ دَخَلَتْ على مصدرٍ نابَ عن فِعْلِهِ لم تُؤَثِّرْ فيه.

---

(١) إذا كرر اسم لا المبني دون فصل جاز بناء الثاني ونصبه نحو: لا ماءَ ماءً بارداً لنا، فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الأول كما ركب الموصوف والصفة، ويجوز أيضاً نصبه ورفعه. المساعد ٢/٣٥٠.

(٢) أكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا، نحو: لا إله إلا الله. ومن حذفه دونها: لا ضررَ ولا ضرار. ويوجب التميميون والطائيون حذف الخبر المعلوم. المساعد ٢/٣٤١.

(٣) وربما حذف اسم لا وأبقي خبرها، نحو: لا عليك، قال سيبويه: وإنما يريد: لا بأسَ عليك، ولا شيءَ عليك. المساعد ٢/٣٤١.

بابُ التَّحذيرِ والإغراءِ وما أُلحِقَ بِهِمَا

يُضمرُ لزوماً في التحذيرِ (اتَّقِ) أو شِبْهُها ناصِبةً للمحذورِ مُكَرَّراً في الغالبِ، أو معطوفاً بالواوِ على المحذورِ إنْ ذُكِرَ، ولا يكونُ/ ٤٨أ/ إلاّ ضميراً منفصِلاً لمخاطَبٍ، ورُبَّما كانَ لمتكلِّمٍ أو غائبٍ أو بعضِ ما يُلابِسُ المخاطَبَ مضافاً إلى ضميرِهِ، ولا تُحذَفُ الواوُ بعدَ (إيَّاكَ) إلاّ والمحذورُ مجرورٌ بـ (مِنْ)، وتقديرُها مع (أنْ يَفْعَلَ) كافٍ، ورُبَّما حُمِلَ على (أنْ يَفْعَلَ) مصدرٌ صريحٌ، أو أُضْمِرَ معه ناصِبٌ آخَرُ[(١)]. ٤٨أ

وإظهارُ الناصِبِ جائزٌ إنْ كانَ المنصوبُ غيرَ (إيَّاكَ) دون عطفٍ ولا تكرارٍ[(٢)].

(فَصْلٌ): وكَإِضمارِ (اتَّقِ) في التحذيرِ يُضْمَرُ في الإغراءِ (الْزَمْ) وشِبْهُها ناصِبةً للمُغرَى بِهِ مُكرَّراً أو معطوفاً عليهِ غالباً[(٣)].

(فَصْلٌ): أُلْحِقَ بالتّحذيرِ والإغراءِ في التزامِ إضمارِ النّاصِبِ أَمثالٌ وغيرُ أمثالٍ، يقَدَّرُ مَعَ كلٍّ مِنْها ناصِبٌ لائِقٌ بمعناهُ، والأجودُ

---

(١) الناصب الآخر نحو: إياك الشرَّ، فليس الشرَّ منصوباً بإياك، بل بعامل آخر تقديره: جَنِّبْ نفسَكَ الشرَّ.

(٢) فتقول: الزم العهدَ. وهذا دون عطف ولا تكرار.

(٣) كاضمار اتقِ في التحذير يضمر في الإغراء (الزم) أو شبهه نحو احفظ، ناصباً للمغرى به مكرراً نحو: الخلَّةَ الخلَّةَ، أو معطوفاً عليه نحو: الأهلَ والولدَ.

أنْ لا يُقاسَ على ما كانَ مِنها استفهاماً أو خبراً[١].

---

(١) الأمثال نحو: كليهما وتمراً، وأمرأً ونفسهُ، والكلابَ على البقر، فيقدر مع الأول: أعطني كليهما وتمراً، وفي الثاني دَعْ امرأً ونفسَهُ، ومع الثالث: ارسل الكلبَ على البقر. ولا يقاس على شيءٍ من ذلك. المساعد ٢/٥٧٦- ٥٤٨.

باب أَبْنِيَةِ الأفعالِ ومعانِيها

/٤٨ب/ لِماضِيها مُسَمَّى الفاعِلَ مُجرَّداً عن الزوائدِ (فَعُلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَ)و(فَعْلَلَ)[١]. ٤٨ب

فَوَضْعُ (فَعُلَ) غالباً للغرائزِ والتَّأثُّراتِ الثابتَةِ وبَعْضِ الألوانِ، ولم يجيء مُضاعَفاً إلاّ (لَبَّ) و(ذَمَّ)، ولا يائيّ العين أو اللّام إلاّ محمولاً على (نَعمَ)، ولا مُتَعدِّياً إلاّ رَحُبَكُم الدُّخُولُ[٢]، ولا غيرَ مضمومِ العينِ في المضارَعةِ إلاّ نحوَ: كُدْتَ تكادُ، وفيه نظرٌ[٣].

واسم مَنْ فَعَلَ[٤] مِنْهُ على فَعِيلٍ أو فَعْلٍ، وقد يجيءُ على فَعَلٍ وفِعِلٍ وفِعْلٍ وفَعُلٍ وفَعُولٍ وفُعُلٍ وأفْعَلَ وفَعَالٍ وفاعِلٍ، ويَخْلُفُ للمبالغةِ فُعَالٌ فَعِيلاً، ورُبَّما شُدِّدَ إنْ كانَ أَبْلَغَ[٥].

(فَصْلٌ): يَخْلُفُ كَسْرُ عَيْنِ (فَعِلَ) الفتحُ في مضارعِ غَيْرِ (وَمِقَ)

---

(١) ينظر التسهيل ١٩٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٧، والمساعد ٢/ ٥٨٥، والهمع ٦/ ٢٠.

(٢) اللسان (رحب)، وشرح الشافية للرضي ١/ ٧٥، ومغني اللبيب ٦٧٤.

(٣) ينظر التسهيل ١٩٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٧٤، والمساعد ٢/ ٥٨٥ - ٥٨٧، والهمع ٦/ ٢٠، ٢٢.

(٤) يريد بذلك اسم الفاعل.

(٥) ينظر التسهيل ١٩٥، والمساعد ٢/ ٥٨٧ — ٥٨٨.

و(وَفِقَ) و(وَرِثَ) و(وَرِعَ) و(وَرِمَ) و(وَرِيَ) ، و(وَلِيَ) إلاَّ يَحْسَبُ وَيَئِسَ ويَبْئَسُ وينْعَمُ، ففيهنَّ وجهان، وربَّما قِيلَ يَنْعِمُ ويَيْبِسُ. ولزومُهُ أكثرُ
١٤٩أ من تَعَدِّيه، فلذلكَ وُضِعَ غالباً لِلْعِلَلِ والأعراضِ /٤٩أ/ وأضدادِها، ولِكِبَرِ الأعضاءِ وألوانِها، وقد يجيءُ لبعضِ الألوانِ مُطلقاً، وللنيابة عن (فَعُلَ)[1].

واسمُ مَنْ فَعَلَ مِنْ لازمِه على فَعِلٍ أو فَعْلاَن أو أَفْعَلَ أو فَعُلٍ، ومن مُتَّعَدِّيه، وفَعَلَ مُطلقاً على فاعِلٍ[2]. ونحوُ مريضٍ وضاحِكٍ وخفيفٍ وبَيِّنٍ ومُرٌّ وحُلوٍ واشْيَبَ، محمولٌ على غيرِه أو نادرٌ.

(فَصْلٌ): لِفَعَلَ تَعَدٍّ ولزومٌ، ومن معانيه غَلَبَةُ المُفاعِلِ[3] مطلقاً، والنِّيابةُ عن (فَعُلَ) في المضاعَفِ والمُعتَلِّ بالياءِ، واطَّرَدَ صوغُهُ من أسماءِ الأَعيانِ لِلنيْلِ منها أو بِها أو إطعامِ مَطْعُومٍ منها، ولا تُفْتَحُ عينُهُ إنْ لم تَكُنْ هي أو الّلامُ حَلْقِيَّةً في مضارعٍ غيرِ (أبَى) و(وَذَرَ)، بل تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تخييراً إنْ لم يشتَهِرْ أحدُ الأمرَيْنِ، أو يُلتَزَمُ لِسَببٍ كالتزامِ الكَسْرِ فيما فاؤُهُ واوٌ، وفيما عينُهُ أو لامُهُ ياءٌ وليس أحدُهُما حَلْقِيّاً، وفي المضاعَفِ الّلازمِ

(١) ينظر التسهيل ١٩٥ — ١٩٦، والمساعد ٢/ ٥٨٨ — ٥٩٠.

(٢) ينظر التسهيل ١٩٦، والمساعد ٢/ ٥٩٠ — ٥٩١.

(٣) يريد بالمفاعِل: المقابل نحو: شاعرني فشعرتُه، وكاتبني فكتبتهُ، أي قابل شعره بشعري وكتابته بكتابتي، فكنت أشعرَ منه وأكتبَ.

٤٩ب غيرِ المحفوظ ضَمُّهُ، وكالتزامِ الضَّمِّ في المضاعَفِ /٤٩ب/ المُتَعدّي غيرِ المحفوظِ كَسْرُهُ، وفيما لَغَلَبَةِ المُفاعِلِ خالياً من مُلزِمِ الكَسْرِ، ولا تأثير لحلقيٍّ فيما ضُوعِفَ أو صِيغَ لَغَلَبَةِ المُفاعِلِ، خلافاً للكسائي في هذا.

وقد يجيءُ ذو الحَلْقِيِّ بضَمٍّ أو كَسْرٍ[١]، ورُبَّما حُرِّكت عينُهُ مُطلقاً كمضارعِ نَبَغَ.

(فَصْلٌ): يُكسَرُ ما قَبْلَ آخرِ مضارِعِ (فَعْلَلَ) وجميعِ أمثلَةِ المزيدِ فيه إلاّ ما زِيدَ أوَّلُهُ تاءً[٢]، ويُضَمُّ أوَّلُ المضارِعِ إن كان ماضيه رُباعيّاً، وإلاَّ فُتِحَ[٣]؛ ويَكْسِرُهُ غيرُ الحجازيِّينَ، إن لم يكُنْ ياءً وكُسِرَ ثاني الماضي أو زِيدَ أوَّلُهُ تاءً أو همزةَ وصلٍ[٤]؛ وكَسَرُوهُ في مضارِعِ (أَبى) ونحو (وَجِلَ) مطلقاً[٥].

(١) قد يجيء ذو الحلقي بضمٍ، نحو: دخَلَ يدخُل، وساءَ يسُوءُ، وبكسرٍ، نحو: نَزَعَ ينزِع وجاء يجيء.

(٢) نحو: يدحرج وينطلق، ويستخرج، وخرج بمضارع: تَعَلَّم وتَدَحرجَ ونحوهما، فإنه بالفتح نحو: يَتَعَلَّمُ، ويَتَدَحْرَجُ.

(٣) ويضم أول المضارع ان كان ماضيه رباعياً، نحو: أكرم يُكرِمُ، ودحرج يُدحرجُ. وإلا فتح أي فتح أول المضارع نحو: يَنطلقُ ويَستخرِجُ.

(٤) ويكسره غير الحجازيين ما لم يكن ياءً إن كسر ثاني الماضي وكانت عين المضارع مفتوحة، فيقولون: إِعْلَمُ ونِعْلَمُ وتِعلَمُ، بكسر الهمزة والنون والتاء، ولا يفعلون ذلك في الياء. أو زيد أوله تاء وهي تاء المطاوعة أو شبهها فيقولون أوله: إِتذكر وتِتكسر، بالكسر في غير الياء، أو همزة وصل، فيقولون: إِنطلق وإِستخرج، بكسر الهمزة، وكذا الباقي غير الياء.

(٥) ويكسرونه في مضارع أَبى، أي الذين يكسرون غير الياء فيما سبق، يكسرون ذلك، =

(فَصْلٌ): مِن أمثِلَةِ المزَيدِ فيهِ (أفْعَلَ)، وهي لِلتعديـةِ أو بُلُـوغِ عَـدَدٍ أو زمـانٍ أو مكـانٍ، أو للظهـورِ بمعنًـى للفاعـِلِ أو لِسَـبَبِيِّهِ، أو لعـينٍ مُسْـتَفادٍ وُجُودُهـا أو كَثرتُهـا، أو للتمليـك حقيقـةً أو مجـازاً أو للإعانَـةِ، /٥٠أ/ أو لمصادفَةِ شيءٍ، أو لإلْفائهِ مُتَّصفاً بِما صِيغَ مِنْهُ (أفْعَلَ)، أو للسلْبِ مطلقـاً، أو للتعريضِ، أو لِمطاوَعةِ (فَعَلَ) أو (فَعَّلَ)، أو للنسبةِ إلى شيءٍ[1]. ٥٠أ

ومنها: (فَعَّـلَ)، وهـي للتعديـة غالبـاً، أو للتكثير، وتجـيءُ أيضـاً للسَّـلْبِ والتَّوجُّهِ والتَّشبُّهِ، وللنسبةِ إلى شيءٍ، ولموافقة (تَفَعَّلَ)، وللتمليك حقيقةً أو مجازاً، وللصيرورةِ، وللاتِّخاذِ، أو أغنى عنهُ أو عن (أفْعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) أو وافَقَه[2].

وتَفَعَّلَ لمطاوعةِ (فَعَّلَ)، وللتكلُّـفِ وللتشبُّهِ وللتجنُّـبِ، وللصـيرورةِ، وللاتِّخاذِ، ولموافقةِ (تفاعَلَ) أو (اسْتَفْعَلَ)، وللـدخُولِ في شـيءٍ، أو حمـلِ شيءٍ بحسب ما يليقُ بهِ، وللعمل شيئاً فشيئاً[3].

=

والياء أيضاً في هذا، فيقولون: يئبى وكذا الباقي. ووَجلَ ونحوه، وهـو مـا فـاؤه واو، ووزنـه كوزنـه، وعـين مضـارعه مفتوحـةً نحـو: وَجِـعَ يوجَـع، فيكسـرون حـروف المضارعة كلها، فتنقلب الواو ياءً نحو: يِيجَل ويِيجَع، ومن العرب من يبدل الواو يـاءً مع الفتح، فيقولون: يَيْجَلُ، وكذا الباقي.

(١) ينظر التسهيل ١٩٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٨٣، والمساعد ٢/ ٦٠٠ — ٦٠١.

(٢) ينظر التسهيل ١٩٨ وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٢ والمساعد ٢/ ٦٠١، والهمع ٦/ ٢٣ -٢٤.

(٣) ينظر التسهيل ١٩٨-١٩٩ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٤، والمساعد ٢/ ٦٠٢.

و(فاعَلَ) لاقتسامِ الفاعليِّةَ والمفعوليَّةِ لفظاً، والاشتراكِ فيهما معنىً، وقد تُرادفُ (أفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(تَفاعَلَ)، وأصلُ (تَفاعَلَ) للاشتراكِ فيهما[1] معنىً وفي الفاعليةِ لفظاً، وإن تَعَدَّى هو أو (فَعَّلَ) دون التاءِ إلى مَفْعُولَيْنِ، تَعَدَّتْ معها إلى واحدٍ، وإلاّ لَزِمَ، وتجيءُ لمطاوعةِ (فاعَلَ) مرادفِ (أفْعَلَ)، وللظهورِ في صِفَةٍ ما تخييلاً، وقد يُوافقُ (أفْعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(افْتَعَلَ)، وربَّما ساوَت هذه الخمسُ المجرَّدَ وأغنتْ عنهُ[2].

و(أفْعَلَّ) و(افْعَالَّ) للألوانِ المطلقةِ والمقيدةِ، وقد يجيئانِ لغيرِ ذلك[3].

و(انْفَعَلَ) لُمطاوعةِ الثلاثيِّ المجرَّدِ /٥٠ب/ الدّالِّ على تأثيرٍ، وربّما طاوَعَ (أَفْعَلَ) وساوَى المجرَّدَ، وتُساوِيها (افْتَعَلَ) وتُغني عنها فيما فاؤهُ نونٌ أو لامٌ أو راءٌ أو واوٌ أو ياءٌ أو همزةٌ[4]، وتجيءُ (افْتَعَلَ) أيضاً للاتخاذِ، ومعنى التفاعُلِ، وللتسبُّبِ في تحصيلِ الفعلِ[5]. ٥٠ب

و(اسْتفعَلَ) للطَلَبَ والإلفاءِ المنسوبِ لـ (أَفْعَلَ)، وللاتخاذِ، وللصيرورةِ،

---

(١) أراد بذلك الفاعلية والمفعولية.

(٢) ينظر التسهيل ١٩٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٦، ٩٩، والمساعد ٢/ ٦٠٢ — ٦٠٤.

(٣) ينظر التسهيل ٢٠٠، ونزهة الطرف للميداني ١٧، والمساعد ٢/ ٦٠٦ — ٦٠٧.

(٤) ينظر التسهيل ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٨، والمساعد ٢/ ٦٠٥ — ٦٠٦.

(٥) ينظر التسهيل ١٩٩ — ٢٠٠ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٨، والمساعد ٢/ ٦٠٤.

وللعملِ شيئاً فشيئاً، وتُساوي هي و(افْتَعَلَ) المجرَّدَ ويُغنيانِ عنْهُ[١].

و(افْعَوْعَلَ) للمبالغَة[٢].

و(افْعَـوَّلَ) بنـاءٌ مُقْتَضَـبٌ[٣]، وأَمّـا (فَوْعَـلَ) و(فَعْـوَلَ) و(فَيْعَـلَ) و(فَعْلَى) فمُلْحقاتٌ بـ (فَعْلَلَ)، ورُبَّما جاءَ الملحقُ على (فَعْنَـلَ) و(فَنْعَـلَ) و(فَعْيَلَ)[٤].

وتَلحَـقُ التـاءُ المتعـدِّيَ منـها للإلحـاقِ بــ (تَفَعْلَـلَ)، وهـوَ و(افْعَنْلَـلَ) لمطاوعَةِ (فَعْلَلَ) تحقيقاً أو تقديراً، وأُلحِقَ بـ (افْعَنْلَلَ) (افْعَنْلَى) و(افْعَنْلاَء).

و(افْعَلَلَّ) بناءٌ مُقْتَضَبٌ، ونِسْبَتُهُ من (فَعْلَلَ) نِسْبَةُ (افْعَلَّ) من (فَعَلَ)[٥].

(فصـلٌ): كـلُّ هـذهِ الأَمثلـةِ للتعديَـةِ قابـلٌ إلاّ (افْعَلَـلَّ[٦]) و(افْعَـلَّ[٧])

---

(١) ينظر التسهيل ٢٠٠ وشرح الشافية للرضي ١/ ١١٠، والمساعد ٢/ ٦٠٦.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٠، والمساعد ٢/ ٦٠٨، وشرح الشافية للجاربردي ١/٥٢.

(٣) المقتضبُ: ما كان على مثالٍ لم يُسبق بآخر أصل له أو كالأصل، مع الخلو من حرفٍ زيدَ لمعنى أو إلحاق، ومنه: اعلوَّط بعيرَهُ اعِلّوّاطاً إذا تعلّق بعنقه وعلاه. ينظر المسـاعد ٢/ ٦٠٩، والممتع ١/ ١٧٠، ١٩٦.

(٤) ينظر التسهيل ٢٠٠ — ٢٠١، والمساعد ٢/ ٦٠٩.

(٥) ينظر التسهيل ٢٠١، والمساعد ٢/ ٦١٠ —٦١١.

(٦) مثل: اطْمأنَّ.

(٧) مثل: احْمَرَّ.

١٥١أ و(افْعَالَّ[١]) و(افْعَوْعَلَ[٢])، وماجيءَ به مُطاوِعاً أو مُلحقاً بـه، ورُبَّمـا /١٥أ/
عُدِّيَ (افْعَنْلَى) و(افْعَوْعَلَ)، وهمزةُ غيرِ (أَفْعَلَ) من المهموزِ الأوَّلِ همزةُ وصلٍ[٣].

---

(١) مثل: ابْياضَّ.

(٢) مثل اخْشَوْشَنَ، واحْقَوْقَفَ.

(٣) ينظر التسهيل ٢٠٠، ٢٠١، والمساعد ٢/ ٦١١.

بابُ همزةِ الوَصْلِ

وهـي المُتَوَصَّـلُ بهـا إلى الابتـداءِ بالسـاكِنِ في الأفعـالِ المـذكورةِ ومصادِرِها والأمرِ المبنيِّ منها، ومنَ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ السـاكِنِ ثـاني مُضـارِعِهِ، وفي ابنٍ، واثنينِ، وامْرِئٍ، ومُؤنّثاتِها، واسـمٍ، واسـتٍ، وابْـنُمٍ، وايمـنٍ في القسمِ، ومع حرفِ التعريفِ، وتُفْتَحُ مع هذينِ، وتُضَمُّ قَبْلَ ضـمَّةٍ لازِمَـةٍ، وتُكْسَرُ فيما سِوَى ذلكَ، ولا يَمنَعُ ضَمَّها ذَهَابُ الضَّـمِّ بعـدَها لأجـلِ يـاءِ الضميرِ(١).

(فَصْلٌ): لا تثبُتُ همزَةُ الوَصلِ في غيرِ ضرورةٍ إن بُدئَ بغيرِها، إلاّ أنْ تكونَ مفتوحةً تلي همزَةَ استفهامٍ، فَتُسَهَّلُ أو تُبْدَل ألفاً رَفْعاً للإلْبـاسِ، وإنِ اتَّصَلَ بالمضمومَةِ ساكنٌ يُحرَّكُ لالتقاءِ السّاكنين، جازَ ضَمُّهُ وكسْرُهُ(٢).

---

(١) ينظر التسهيل ٢٠٣، والمساعد ٢/ ٦١٣ – ٦١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/ ٢٠٧ – ٢٠٩.

(٢) فالساكن صحيح، أو جار مجراه، فالصحيح نحو: (ولقد استُهزئ) الانعام١٠، (قُل انظروا) يونس١٠١، والجاري مجراه نحو: (أو انقُص منه) المزمل ٣. قرئ في السبعة بضم الدال واللام والواو وكسرها. المساعد ٢/٦١٦ ـ ٦١٧.

بابُ أَبنيةِ مصادرِ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ

/٥١ب/ فمنها الثلاثيُّ مُطْلَقَ الفاءِ[1] مفتوحَ العَيْنِ مجرَّداً، أو مُؤنَّثاً بالتاءِ، أو الألفِ المقصورةِ، أو ذا ألفٍ ونونٍ مَزيدتين. ٥١ب

ومنها: (فَعَالٌ) و(فِعَالٌ) و(فُعَالٌ) و(فَعَالَةٌ) و(فِعَالَةٌ) و(فُعَالَةٌ) و(فَعِلٌ) و(فَعَلَةٌ) و(فِعلَةٌ) و(فَعُولَةٌ) و(فَعِيلَةٌ) و(فَعْلاءُ) و(فُعُولٌ) و(فَيْعَلُولَةٌ) للمعتلِّ العينِ مُلتَزَماً حذفُها، و(مَفْعَلٌ) و(مَفْعِلٌ) مُجَرَّدَيْنِ أو بالتاءِ، وللخصالِ (فَعَالَةٌ)، وللولاياتِ والحِرَفِ (فِعَالَةٌ)، ولِلْشِرادِ وشِبْهِهِ (فِعَالٌ)، وللأصواتِ (فُعَالٌ)و (فَعِيلٌ)، ولـلأدواءِ (فُعَالٌ)، وللتنقُّلِ والتَّقَلُّبِ (فَعَلانٌ) هذا الأغلبُ فيهنَّ، والأغلبُ في (فَعَلٍ) كونُهُ لـ (فَعِلَ) الّلازمِ، وفي (فُعْلَةٍ) كونُهُ للّونِ[2].

والمقيسُ في المتعدِّي (فَعْلٌ)، وفي اللازمِ (فُعُولٌ[3]).

وللمـرَّةِ غالبـاً (فَعْلَـةٌ)، وللهيئـةِ (فِعْلَـةٌ[4])، وللفَضْـلَةِ أو شِـبْهِها

---

(١) يريد بمطلق الفاء: الفاء المضمومة والمفتوحة والمكسورة.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٤ – ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥١ – ١٦٠، والمساعد ٢/ ٦١٨ – ٦٢٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥١، ١٥٣، ١٦٠، والمساعد ٢/ ٦٢٢.

(٤) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٨، والمساعد ٢/ ٦٢٣.

(فُعَالةٌ[1])، ولِما تحطَّمَ أو كادَ (فُعَالٌ[2]) ولأَثَرِ الوَسْمِ غالباً (فِعَالٌ[3]).

(١) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥٥، والمساعد ٢/ ٦٢٣.

(٣) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥٥.

بابُ أبنيةِ مصادرِ غيرِ الثُّلاثيِّ

٥٢أ / ٥٢أ/ بناؤُها من كلِّ فِعْلٍ أوَّلُهُ همزةُ وصلٍ بكَسْرِ ثالثِه وزيادةِ ألفٍ قَبْلَ آخرِه، ومِمّا أَوَّلُهُ تاءٌ مزيدةٌ لغيرِ المضارعةِ بضمِّ ما قبلَ آخرِه، ومن (أفْعَلَ) على (إفْعَال)، ومن (فَعَّلَ) على (تَفْعِيلٍ) و(تَفْعِلَة)، ويَمنَعُ إعلالَ اللامِ (التَّفْعيلُ) إلاّ في الضرورة(١).

وبناؤُها مِن (فاعَلَ) على مُفَاعَلَة وفِعَالٍ، ومن (فَعْلَلَ) على (فَعْلَلَة) و(فعْلاَل)، وإن كانَ مُضاعَفاً جازَ فَتحُ فاءِ (فعْلاَل)، ورُبَّما قِيلَ (فَعَّلَ فعَّالاً) و(فاعَلَ فِيعَالاً) و(تَفَعَّلَ تفعَّالاً) و(افْعَلَلَّ فُعَلِّيلَةً)، وقد يغني في التكثير عن (التَّفعيلِ) (التَّفْعَالُ) أو (الفِعِّيلى)، وعن (التَّفاعُلِ) (الفِعِّيلَى(٢)).

(فَصْلٌ): تَلْزَمُ تاءُ التأنيثِ الإفْعَالَ والاسْتفْعَالَ مُعْتَلّي العَيْنِ عِوَضاً من المحذوفِ، ورُبَّما خَلاَ الإفْعَالُ منها، وتَلْحَقُ جميعَ أمثلةِ البابِ دَلالةً على المَرَّة(٣).

---

(١) ينظر التسهيل ٢٠٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٣ — ١٦٧، والمساعد ٢/ ٦٢٥ —٦٢٦.

(٢) وقد يغني في التكثير عن التفعيل التِّفعال، نحو: التِّضراب والتِّرداد أو الفِعِّيلي كالدِّلِّيلى، أي الدلالة الكثيرة، والهِرِّيمى أي الهرم الكثير. وقد يغني الفِعِّيلَى أيضاً عن التفاعل، نحو: كان بينهم رِمِّيتى، أي ترامٍ وترامٍ تفاعل، وأصله: تَرامُوٌ، بقلب الياء، واواً للضمة. المساعد ٢/٦٢٨- ٦٢٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٨٣، ٨٦، وينظر التسهيل ٢٠٧، والمساعد ٢/ ٦٢٩ — ٦٣٠.

(فَصْلٌ): يَجيءُ المصدرُ على زِنَةِ المفعُولِ في الثُّلاثـيِّ قلـيلاً، وفي غـيرِهِ كثيراً؛ ورُبَّما جاء في الثُّلاثيِّ بلفظِ اسمِ الفاعِلِ[1].

---

(١) ومثال ذلك المرفوع والموضوع، بمعنى الرفع والوضع، تقول: هنـا مرفـوع مـا عنـدي وموضوعه، أي ما أرفعه وأضعه هو في الثلاثي قليل، وفي غيره كثير. العرب يجعلـون المصدر في كثير من الكـلام مفعـولاً، ومـن ذلـك: الميسـور والمعسـور بمعـنى الإيسـار والإعسار. وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل، نحو: قم قائمـاً، أي قيامـاً، ومنـه الكاذبة، بمعنى الكذب. ينظر المساعد ٢/٦٣٠- ٦٣١.

بابُ ما زِيدَتِ الميمُ في أَوَّلِه وليسَ بصفَةٍ

٢٥ب /٢٥ب/ يُصاغُ مِنَ الفعْلِ الثلاثيِّ مثالُ (مَفْعَلٍ) فَتُفْتَحُ عينُهُ مُراداً به المصدرُ أو الزّمانُ أوَ المكانُ إن اعْتَلَّتْ لامُهُ، أو كانت عينُهُ واواً، أوصَحَّ، ولا تُكسَرُ عينُ مُضارعه، فإنْ كُسِرَتْ، فُتِحَتْ في المَفْعَلِ مُراداً به المصدرُ، وكُسِرَتْ مراداً به الزَّمانُ أو المكانُ والتزَمَ غيرُ طَيِّئٍ الكَسْرَ فيما فاؤُهُ واوٌ مطلقاً، وما شَذَّ من جميع ذلكَ يُحفَظُ، ولا قياس فيما عينُهُ ياءٌ، وفيه التّخييرُ على رأيٍ، وأُهْمِلَ مُوازِنُ (مَفْعُلٍ) غيرِ ذي تاءٍ إلاّ مَكْرُماً ومَعُوناً[(١)].

(فَصْلٌ): يُصاغُ مثلُ (مَفْعَلَة) أو(مَفْعُلَة) لِمَحَلِّ ما كَثُرَ من حَيوانٍ أو غيرِه من اسْمِه إنْ كانَ ثُلاثيَّ اللّفظِ أو الأَصلِ، ونحو مُعَقْرَبَةٍ ومُثَعْلَبَةٍ ومَعْقَرَةٍ ومُثَعْلَةٍ نادرٌ[(٢)].

ويُصاغُ لآلةِ الفِعْلِ الثلاثيِّ مثالُ (مِفْعَلٍ) أو (مِفْعَالٍ) أو (مِفْعَلَةٍ) إلاّ ما شَذَّ مضموماً لِضَمِّ ثالثه فَيُحْفَظُ[(٣)].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٠٨ – ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٨، والمساعد ٢/ ٦٣٢ – ٦٣٦.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٨٨ – ١٨٩، والمساعد ٢/ ٦٣٧ – ٦٣٨.

(٣) شذّ بالضم مُسْعُط ومُنخُل ومُدهُن ومُدُق ومُكْحُلَة ومُحْرُضة ومُنْصُل. المساعد ٦٣٩/٢.

بابُ أسماءِ الأفعالِ

٥٣أ / ٥٣أ/ وهي ألفاظٌ تُفْهِمُ معانَيَ الأفعالِ غيرُ مُتَصَرِّفةٍ تَصَرُّفَهَا، ولا تَصَرُّفَ الأسماء، وحُكمُها حكمُ مُسَمَّياتِها في التَّعدِّي واللزومِ والإظهارِ والإضمارِ، ولا يَتَقَدَّمُ منصُوبُها، خلافاً للكسائي[١]، وأكثرُها أوامرُ، وما كانَ منها خبراً فبِمعنى الماضي غالباً، ومَأْخَذُها السَّماعُ، إلاّ موازنَ (فَعَالِ) فهو عند سيبويهِ مَقِيسٌ في الثلاثي[٢]، وكذلكَ المخصوصُ بالنِّداءِ، وجميعهُا مبنيٌّ لِشَبَهِ الحرفِ في مُلازمَةِ معنىً واحدٍ[٣].

(فَصْلٌ): مِن أسماءِ الأفعالِ ما الْتُزِمَ تعريفُهُ، فَلَمْ يُنَوَّنْ، وَمِنها ما الْتُزِمَ تنكيرُهُ فلازَمَهُ التنوينُ علامَةً على ذلِكَ، ومِنْها ذو اسْتِعمالَيْنِ، فَيَرِدُ بالْوَجهَيْنِ[٤].

(فَصْلٌ): أُلْحِقَ بأسَماءِ الأفعالِ ألفاظٌ تُسَمَّى الأصوات، وُضِعَتْ لِيُحَكى بها مسموعاتٌ غير مقصودٍ بها الإفهامُ غالباً، أو لِيُخاطَبَ بها غيرُ أُولي

(١) ينظر التسهيل ٢١٣، والمساعد ٢/ ٦٥٧، والهمع ٥/ ١٢٠.

(٢) يجوز عند سيبويه والأخفش بناء اسم فعل الأمر على فَعالِ من كل فعلٍ ثلاثي متصرف تام، نحو: ضَرابِ زيداً، أي اضربه. المساعد ٢/٥٦٥.

(٣) ينظر التسهيل ٢١٠، والمساعد ٢/ ٦٣٩، وما بعدها، والهمع ٥/ ١١٩ — ١٢٧.

(٤) منها ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة هذا قول الجمهور، ومما نون دائماً واهاً وما لم ينون نزالِ، ومما جاء بالوجهين صَه. المساعد ٢/٦٥٨.

الفهمِ على سبيل الزَّجرِ أو الحَثِّ أو الاستدعاءِ أو غيرِ ذلكَ مما يُرادُ منها[1].

(١) من هذه الأصوات: هَلاَ لزجر الخيل، وعَدْس للبَغل، وهابِ للإبل، وَوَحْ وحَوْ للبقر، وحرٍّ للحمار، وجاهِ للسبع. ينظر التسهيل ٢/٢١٣ـ ٢١٤.

/ ٥٣ب/ بابُ نوني التّوكيد

للتوكيدِ نونانِ، خفيفةٌ وثقيلةٌ تلحقانِ الفعلَ المُستَقْبَلَ المُثْبَتَ في القسمِ وجوباً، وفي الطلبِ والشرطِ بـ (إمّا) جوازاً، والنفي بـ (لا) كالنَّهي على الأصحِّ، ويُلحَقُ به النَّفيُ بـ (لم)، والتقليلُ مطلقاً على رأيٍ، واضطراراً على رأيٍ، وربّما حُمِلَ على (إمّا) أخواتُها، وأكثرُ ذلكَ مع الإقترانِ بـ (ما)(١).

(فَصْلٌ): المُؤَكَّدُ بهما مبنيٌّ، فَيُفْتَحُ آخِرُهُ، وإن كانَ معَهُ واوُ الضميرِ أو ياؤُهُ حُذِفَتْ بعدَ المجانسِ وحُرِّكَتْ به بعدَ غيرِه، وإنْ كانَ مَعَهُ ألفُ الضميرِ أو نونُهُ لم تلحقْهُ الخفيفَةُ، خلافاً ليونس(٢)، ولَحِقَتْهُ الثَّقيلةُ مكسُورةً مفصولاً بيْنَها وبينَ نونِ الضميرِ بألِفٍ(٣).

(فَصْلٌ): تَختَصُّ الخفيفةُ بحذفِها وَصْلاً لملاقاةِ ساكنٍ بعدَها(٤)، وَوَقفاً إنْ ضُمَّ ما قبلَها أو كُسِرَ، فإنْ فُتِحَ أُبدِلَتْ ألفاً(٥)، ويُعادُ إلى

---

(١) ينظر التسهيل ٢١٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٣) تكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين، نحو: اضربانِّ ولا تضربانِّ وهل تضربانِّ يا زيدان.

(٤) أي سواء كانت بعد فتحة نحو: ضرِبَنْ يا زيدُ، أو ضمة نحو: اضرِبُنْ يا رجال، أو كسرة نحو: اضرِبِنْ يا هند، فتقول: اضربَ الرجلَ يا زيد، واضربوا الرجلَ يا رجال، واضربي الرجلَ يا هند.

(٥) وبالوقف عليها مبدلة ألفاً بعد فتحه نحو: (لنسفعاً) العلق ١٥، (ولنوكناً) التوبة ٧٥. فتبدل النون ألفاً وتقف عليها، وبالألف كتبت في المصحف اعتباراً بالوقف. المساعد ٢/٦٧٥.

الفعل الموقُوف عليه بحذفِها ما أُزيلَ في الوصلِ بسَبَبِها[١].

٥٤أ /٥٤أ/ (فَصْلٌ): التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تُزادُ آخرَ الاسمِ تَبْييناً لأمكَنِيَّتِه، أو تنكيرِه، أو تعويضاً منَ المضافِ إليه، أو مُقابلةً لنونِ جمعِ المذكَّرِ، أو إرْدافاً لِرَويٍّ ساكنٍ، ويُسَمَّى الغالي، ولا يَلحَقُ المنكَّرُ إلاَّ مَبْنياً.

وَقَدْ يُزادُ التنوينُ في رويٍّ، إشعاراً بتركِ التَّرنُّمِ، فَيلْحَقُ الاسمَ المعربَ والمبنيَّ وذا الألفِ واللاّمِ والفعْلَ[٢].

---

(١) ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أزيل في الوصل بسببها فتقول في الوقف في: اضربِنْ يا هندُ: اضربي، وفي اضربُن يا رجال: اضربوا. المساعد ٢/٦٧٥.

(٢) يلحق تنوين الترنم في روي مطلق أي في حروف الاطلاق: الواو والألف والياء. فمثال الحاقه باسم متمكن: (قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلن). ومثال ذي أل: (أقلّي اللّومَ عاذلَ والعتابَنْ) والمبني نحو: (يا ابتا علك أو عساكن) والفعل نحو: (وقولي إن أصبت لقد أصابن).

بابُ ما يَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ

الاسمُ الأمكنُ هـو المنصـرفُ، وصَرْفُهُ تنوينُـهُ لتبـيين بَقائـه علـى أصـالته، وَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرفِ كونُهُ صفةً على (فَعْـلاَنَ) لا يُؤَنَّـثُ بالتـاءِ غالبـاً، أو كونُـهُ صفَةً معدولةً أو شبيهاً بها، أو كونُهُ ذا أَلِفِ تأنيث مطلقـاً، أو كونُـهُ علـى وزنٍ يَخُصُّ الفعْلَ أو هُوَ به أَوْلى مَعَ أصالة الوصفيَّة، وامتناعُ لحاق تاءِ التأنيـثِ أو مَـعَ العلميَّة مطلقاً، ولا اعتبارَ بوَزْنٍ مُشتركٍ، خلافاً لعيسى بـن عُمَـر، ويمنـع الاسـمَ
٥٤/ب مِنَ الصَّرفِ أَيضاً كونُهُ جمعاً ثالثُهُ ألفٌ /٥٤ب/ بعدَها حرفان أو ثلاثةٌ أوسَطُها ساكِنٌ، أو كونُهُ علماً مَعَ وزنِ الجمعِ المذكورِ، أو مَعَ ألفٍ مقصورةٍ للإلحـاقِ، أو مَعَ ألفٍ ونونٍ مَزيدتينِ، أو مع تركيبٍ مُتَنَزلٍ مَنْزِلَـةَ إلحـاقِ تـاءِ التأنيـث، أو مَعَ العَدْلِ عن مثالٍ إلى غيرِه، أو مَعَ عُجْمَةٍ غيرِ سابقَةٍ للعلميَّة بشرط مزيد علـى ثلاثة أَحْرُف، أو حركةَ ثاني الثّلاثيِّ على رأيٍ، فإنْ كان ثلاثيـاً سـاكِنَ الثـاني تعيَّنَ صرفُهُ، خلافاً لبعضِ المُتأخِّرينَ في جَعْله ذا وجهين[1].

(فَصْلٌ): ويَمنَعُ الاسمَ من الصّرفِ أيضاً كونُهُ علماً مع التأنيث بالتّاءِ مطلقاً، أو التعليقِ على مُؤَنَّثٍ في الأصلِ، أو في الحالِ باختصاصٍ أو غَلَبَةٍ، فإنْ نُقلَ إلى مُذَكَّر فَمَنْعُهُ مشروطٌ بمزيد علـى ثلاثـة أحـرف، وكونـه غـيرَ مسبوقٍ بتذكيرٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ، فإنْ لم يُنْقَلْ إلى مُذكَّرٍ وهو ثلاثـيٌّ سـاكِنُ الثّاني غيرُ أعجميٍّ ولا منقولٌ من مُذكَّرٍ، فَفيهِ وجهانِ، أجودُهُما المنعُ[2].

---

(١) ينظر التسهيل ٢١٨ – ٢١٩.

(٢) ينظر التسهيل ٢١٩ ، ٢٢٠.

٥٥أ /٥٥أ/ (فَصْلٌ): صَرْفُ أسماءِ القبائلِ والبِقَعِ والكَلِمِ ومنعُهُ مبنيّان على اعتبارِ المُسَمَّى، فإنْ جُعِلَ أَباً أو حيّاً أو مكاناً أو لفظاً صُرِفَ، وإنْ جُعِلَ أُمًّا أو قبيلة أو بقعة أو كلمةً لَمْ يُصْرَفْ، وقد يَغْلِبُ أحدُ الاعتبارينِ ولا يُهمَلُ الآخَرُ، ورُبَّما أُهْمِلَ، وقد يستويان(١).

(فَصْلٌ): يُصْرَفُ مُنكَّراً كُلُّ اسمٍ أَثَّرَتِ العلميَّةُ في مَنْعه الصّرفَ، إلاّ ما مُنِعَ قبلَ العلمّيَةِ للوصفيَّة ولم تتغيّرْ عن صلاحيَّته لها فَيُمْنَعُ، خلافاً للأخفشِ في أحدِ قوليْه نَصاً في أفْعَلَ وإلزاماً في غيرِهِ لانعقادِ الإجماعِ على مَنْعِ صرفِ العارِضِ تجرُّدُهُ عن الوصفيّةِ، وعلى صرفِ العارضِ تَلَبُّسُهُ بها، وقد يُؤَثِّرُ تقديرُ الوصفيَّةِ في بَعضِ الأسماءِ على لُغَة(٢).

وَيُنَوَّنُ في غيرِ النَّصبِ ما آخِرُهُ ياءٌ بعدَ كسرةٍ مِنَ الممنوعِ الصَّرْفِ، ويُحْكَمُ للعَلَمِ منهُ عندَ يونُسَ بحكمِ الصَّحيحِ، إلاّ في ظهورِ عَلامةِ الرَّفْعِ(٣).

٥٥ب (فَصْلٌ): قد يُضافُ صدرُ المركَّبِ /٥٥ب/ إلى غيرِهِ فيتأَثَّرُ بالعواملِ ما لم يَكُنْ معتلاًّ، وحكمُ العجزِ حينئذٍ حُكْمُ المفردِ، فيُصرَفُ إن لم يكُنْ مانعٌ معَ العلميَّةِ غيرَ التركيبِ(٤).

(فَصْلٌ): حُكْمُ مُؤَنَثِ جمعِ السَّلامةِ مُسَمًّى بهِ في هذا البابِ غالباً،

---

(١) ينظر التسهيل ٢٢٠ – ٢٢١، والهمع ١/ ١١- ١١٢.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢١، والهمع ١/ ١١٥- ١١٧.

(٣) ينظر التسهيل ٢٢١، والهمع ١/ ١١٤ – ١١٥.

(٤) ينظر التسهيل ٢٢١ – ٢٢٢.

حُكْمُهُ جمعاً، لأنَّ كَسْرَتَهُ وتنوينَهُ قوبِلَ بهما ياءُ المذكَّرِ ونونُهُ[1].

(فَصْلٌ): العدلُ الذي يَمْنَعُ مَعَ الوصفيَّة مقصورٌ على (أُخَرَ) وموازِنُ (مَفْعَلَ) و(فُعَالَ) من واحد إلى أربعة، سَماعاً، وفي القياسِ عليها إلى العشرة خلافٌ[2]. والذي يَمْنَعُ مَعَ شَبَهِ الوصفيَّة أو التعريفِ في موازنِ (فُعَلَ) توكيداً، والذي يَمنَعُ مَعَ العلميَّةِ في موازنِ (فُعَلَ) المعدولِ عن فاعِلٍ علماً، وطريقُ العِلْمِ به نَقْلُهُ غيرَ مصروف مقطوعاً بانتفاء باقي الموانع عنهُ، وفي حُكمه على لغة بني تميمٍ (فَعَالِ) عَلَماً لأُنثى معدولاً عن مُؤَنَّثٍ وهو كـ نَزَالِ على لغة الحجازيِّين،
٥٦أ ويُوافقُهُم أكثرُ التميميِّينَ فيما لامُهُ راءٌ، وما جاءَ منْهُ اسماً /٥٦أ/ لمصدرٍ أو وصفاً لمؤنَّث جارياً مجرى الأسماءِ غالباً، فيُبنى على الكسرِ اتِّفاقاً[3].

(فَصْلٌ): يُصْرَفُ ما لا يَنْصَرِفُ لِلتَّناسبِ وفي ضرورةِ الشِّعرِ، وفي منعِ صرفِ المنصَرِفِ لها خِلافٌ[4].

---

(١) ينظر التسهيل ٨، والمساعد ١/ ٢٤ -٢٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٤) يصرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: (سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً) الانسان ٤، صرف سلاسل لصرف أغلال وسعير، ويجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله: تَبَصَّرْ خليلي هل تَرى من ظعائنٍ. فصرف ظعائن للضرورة، وفي منع صرف المنصرف للضرورة خلاف، فذهب الأخفش إلى جوازه، ومنه قول العباس بن مرداس: (يفوقان مرداسَ في مجمع) حيث منع مرداس من الصرف للضرورة وهو اسم مصروف وخالفه أكثر البصريين. ينظر المساعد ٣/٤٣-٤٤.

بابُ كيفيَّةِ التَّسْمِيَةِ بلفظٍ كائنٍ ما كانَ

يُضَعَّفُ ثاني الحرفين إنْ كانَ حرفَ لين، وإلاّ فلا، ويُكَمَّلُ الحرفُ الواحدُ بهمزَةِ الوصلِ إنْ كان ساكناً، وإلاّ فَبتضعيفِ مُجانس حَركتِه ما لم يكُن فاقدَ أخَوين كـ (شِ)[1]، فيُجْبَرُ، وكذلك يُجبَرُ كُلُّ فعْلٍ حُذفَ آخِرُهُ أو ما قَبْلَ آخرِه، وإنْ لَحِقَتْهُ هاءُ السَّكتِ حُذفَتْ[2].

ويُلْحَقُ نحو: أسْلَمَتْ ويُسْلِمان، وأسْلَمُوا ويُسْلِمُونَ على لغةِ (أكلوني البراغيثُ) بنحوِ مُسْلِمَة ومُسْلِمَيْنِ ومُسلمينَ، ويُجْعَلُ الذّي والتّي واللّائي، إن ثَبتتْ ياءاتُهُنَّ كشجٍّ وقاسٍ، وإلاَّ فكدَمٍ وبأَبٍ[3]، ويُجْعَلُ الأُلى كهُدًى، وإنْ كانَ الموصولُ بصلته فَحُكْمُهُ بعدَ التسمية به حُكْمُهُ قبلَها، وكذلكَ ما ليسَ جملَةً من اسْمَيْنِ عَملَ أحدُهُما في الآخرِ، وتَبعَ أحَدُهُما الآخرَ،/ ٥٦ب/ وحكمُ المجرورِ بأداةٍ على حرفٍ واحدٍ، والمعطوفِ بحرفٍ دونَ معطوفٍ عليه، حُكْمُ الجملةِ وكذلك كُلُّ حرفٍ مُرَكَّبٍ من حرفينِ، أو اسمٍ اتّصَلَ بأوَّله أداةٌ على حرفٍ واحدٍ، أو فِعْلٍ اتَّصَلَ بآخرِه ما لا يتّصِلُ بالأسماءِ مثْلُهُ. وحكمُ المجرورِ بأداةٍ ليست على حرفٍ واحدٍ حكمُ المضافِ والمضافِ إليه[4]. ٥٦ب

---

(١) يريد بذلك ما لم يكن قد حُذفَ منه حرفان وبقي على حرف واحد مثل (شِ) الأمر من وشى.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) ينظر المساعد ٣/ ٥٠١.

(٤) ينظر التسهيل ٢٢٦ – ٢٢٧، والمساعد ٣/ ٤٥ وما بعدها.

بابُ إعرابِ الفِعْلِ وعوامله

يُرْفَعُ الفعلُ المضارعُ لوقوعِه موقعاً صالحاً للاسمِ في الحالِ أو في الأَصلِ، إنْ خَلاَ من النَّاصِبِ والجازمِ، ويُنْصَبُ بـ (أنْ) ما لم تَلِ علما غيرَ مُخرَجٍ عن أصْلِه[1]، أو ظنّاً في أحدِ الوجهين، فتكونَ مخفَّفةً من (أنَّ) ناصبَةً لاسمٍ لا يَبْرُزُ إلاّ اضطراراً[2]، والخبرُ جملةٌ ابتدائيةٌ أو فعلٌ مقترنٌ في الأجودِ إنْ تَصَرَّفَ ولم يكُنْ دعاءً بـ (قد) أو حرفِ نفيٍ أو تنفيسٍ، وقد يكونُ قبلَ الفعلِ المُخْبَرِ به، نداءٌ، وقد تخلو من العِلْمِ والظَّنِّ، ولا تَنْصِبُ الفعلَ لكونها/ ٥٧أ/ المخفَّفةَ أو محمولةً عليها أو على (ما) المصدرية أو مسبوقةً بخوفِ أمرٍ مُتَيَقَّنٍ وقوعُهُ، ولا يتقدَّمُ معمولُ منصوبِها لدخُولِه في صِلَتِها، خلافاً للفراء، وما أوْهَمَ ذلكَ من مسموعٍ أُلْحِقَ بالنوادر[3]. ٥٧أ

---

(١) فإن وليت علماً لم تكن ناصبة للمضارع في الأكثر بل مخففة من الثقيلة كقوله تعالى: (علم أن سيكون منكم مرضى) المزمل٢٠ والمراد بالعلم، ما أفاد تحقيقاً كعلم وتيقن وتحقق. المساعد ٥٩/٣.

(٢) فتكون أنّ ناصبة لاسم لا يبرز إلاّ اضطراراً، ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن وعملها في غيره ضرورة، ويجب ابرازه، نحو: (فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني). المساعد ٦٠/٣.

(٣) لأن معمول معمولها من تمام صلتها، فلا يجوز عند البصريين: طعامك أريد أن آكل، ولا: أريد طعامك أن آكل. ولا حجة فيما استشهد به لندوره، كقوله: (كان جزائي بالعصا أن أجلدا) استدل به الفراء على جواز تقديم معمول أن عليها. المساعد ٦٢/٣.

(فَصْلٌ): يُنصَبُ المضارِعُ أيضاً بـ (لَنْ)، وفي جوازِ تقديمِ معمولِ منصوبِها عليها دليلٌ على عدمِ تركيبها من: (لا وأنْ)، خلافاً للخليل[1].

ويُنْصَبُ بـ (كي) إنْ أفادت معنى (أنْ). و(أنْ) مضمرةٌ بعدها إنْ أَفادت معنَى لامِ التَّعليلِ، وَيَتَعَيَّنُ الأوّلُ إنْ وُجِدَتِ الّلامُ[2].

وَيُنْصَبُ غالباً بـ (إِذَنْ) مُصَدَّراً بها إنْ وَلِيَها، أوْ وَلِيَ قَسَماً وَلِيَها، ولم يكُنْ حالاً، ومعناهُ الجوابُ والجزاءُ، ورُبَّما نُصِبَ بِها بعدَ عاطفٍ، أو ذي خبرٍ[3].

(فَصْلٌ): يُنْصَبُ الفعلُ بـ (أنْ) لازِمَةَ الإضمارِ بعدَ لامِ الجحودِ، وهي المؤكِّدَةُ للنفيِ في خبرِ (كانَ) أو بعدَ (حتّى) المُرادفةِ لـ (إلى) أو (كي) الجارّةَ، وبعدَ (أو) /٥٧ب/ الواقعةِ موقعَ (إلى أنْ) أو (إلاَّ أنْ)[4]، وبعدَ ٥٧ب

(١) فهي بسيطة عند سيبويه والجمهور، والخليل والكسائي ذهبا إلى التركيب في (لن). المساعد ٣/٦٨.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢٩ — ٢٣٠.

(٣) الأكثر في لسان العرب في إذن بعد عاطف الغاءها، قال تعالى: (فإذن لا يؤتون الناس) النساء٥٣، (وإذن لا يلبثون)الاسراء ٧٦. وقرأ بعض القراء بحذف النون فيهما. المساعد ٣/٧٥-٧٦. أما بعد ذي خبر، فيحتم البصريون، الغاءها، وأجاز هشام في:زيدٌ إذن يكرمك، النصب، وأجازه الكسائي والفراء في: إن زيداً إذن يكرمك. المساعد ٣/٧٦.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٢، وينظر التسهيل ٢٣٠.

فاءِ السَّببِ جواباً لأَمْرٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ أو اسْتِفهامٍ أو عَرْضٍ أو تحضيضٍ أو تمنٍّ أو رجاءٍ، وربَّما حُمِلَ التقليلُ على النَّفيِ[(١)]، والخبرُ المُثْبَتُ على الأمرِ[(٢)]، وبعدَ واوِ الجَمْعِ[(٣)] واقعةً في مواضعِ الفاءِ ما لم يُعطَفْ بهِمَا أو بـ (أَو) على فِعْلٍ قَبْلُ، أوْ يُضْمَرُ مبتدأٌ أو يُقصَدُ الاستئنافُ، وعلامةُ الجمعِ والجوابِ إمكانُ الاستغناءِ عن الفِعْلِ بالحالِ، وعَنِ الفاءِ بلامِ كي، وتنفَرِدُ الفاءُ بأنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلاّ سبباً لِمَا بعْدَها، وأنَّ ما بعدَها في غير النفي يُجزَمُ عند سقوطِها بما قبلَهَا لِتَضَمُّنِه معنَى الشَّرطِ، ويُرْفَعُ مقصوداً بهِ الوصفُ أو الاستئنافُ[(٤)].

وجوابُ الخبرِ المفيدُ معنى الأمرِ كجوابِ الأمرِ الصَّريحِ، فإنْ لم يَحْسُنْ تقديرُ (أَنْ) مع (لا) النهي، لم يُجْزَمْ جوابُهُ، خلافاً للكسائي، وربَّما أضْمِرتْ (أَن) النّاصبةُ بعدَ الواوِ والفاءِ الواقعتينِ بعد مجزومَيْ أداةِ شرطٍ،

---

(١) ينظر التسهيل ٢٣١.

(٢) ينظر التسهيل ٢٣٢.

(٣) واو الجمع هي الواو التي بمعنى مع. ينظر المساعد ٣/٩٠.

(٤) إذا سقطت الفاء، ولم ترد معنى الشرط، رفع الاستئناف أو لقصد النعت، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال أو لقصد الحال، إن كان ما قبله يصلح مجيء الحال منه، فمراده بالوصف ما يشمل الأمرين، فإذا رفعت في نحو: ليت لي مالاً أنفقُ منه، لقصد الوصف، فأنفقُ نعت؛ وفي: ليت زيداً يقومُ، يزورنا، الفعل حال. ينظر المساعد ٣/٩٧.

٥٨أ وقد يُجزَمُ/ ٥٨أ/ المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفاءِ اللازمِ[١] لِسقوطِها، الجزْمُ[٢].

(فَصْلٌ): وتظهرُ (أنْ) وتُضْمَرُ بعدَ العاطفِ على اسمٍ صريحٍ، وبعدَ لامِ كي، ما لم يكنِ الفِعْلُ مقَروناً بـ (لا)، فيتعيَّنُ إظهارُ (أنْ) بعدَ اللاّمِ، ولا تَنْصِبُ (أنْ) مضمرةً في غيرِ المواضعِ المذكورةِ إلاّ نادراً، وفي القياسِ على ما ندرَ منها خلافٌ[٣].

(فَصْلٌ): تُزادُ (أنْ) جوازاً بعدَ (لما) الظرفيةِ، وشذوذاً بعدَ كافِ الجرِّ، ويُوَطَّأُ بها للقسمِ قَبْلَ (لولا)، وتُفيدُ تفسيراً بعدَ كلامٍ مُسْتَغْنٍ بمعنى القولِ وَليس إيّاهُ[٤].

وإنْ وَلِيَها مضارعٌ مَعَهُ (لا) رُفِعَ على النفيِ، وجُزِمَ على النَّهيِ، ونُصِبَ على جَعلِ (أنْ) مصدرِيَّةً[٥] وأَيْ تفسيرٌ مطلقاً[٦].

---

(١) نحو: إنْ تأْتني أُحْسِنْ إليكَ وأزورُكَ، وأُكْرِمْ أخاكَ، فيجوز جزم (أُكرِمْ) عطفاً على موضع أزورك، لأنه يجوز فيه أن يكونَ مجزوماً، الهمع ٤/ ١٣٧، وينظر المساعد ٣/ ١٠٠ – ١٠١.

(٢) ينظر التسهيل ٢٣٢ –٢٣٣، والهمع ٤/ ١٣١ –١٣٩.

(٣) ينظر التسهيل ٢٣٣.

(٤) ينظر التسيهل ٢٣٣، والهمع ٤/١٤٣، ١٤٤ – ١٤٦.

(٥) ينظر التسهيل ٢٣٣-٢٣٤، والهمع ٤/١٤٤ –١٤٨.

(٦) يعني أنّ (أنْ) تجري في التفسير (أيْ). ينظر التسهيل ٢٣٣، والمساعد ٣/١١٣، والهمع ٤/١٤٦ـ ١٤٧.

(فَصْـلٌ): المنصـوبُ بعـدَ (حتَّـى) مُسـتَقْبَلٌ، أو مـاضٍ في حُكْـمِ المُستقبل[1]، وعلامَةُ ذلكَ كونُ ما بعدَها غايـةً لمـا قبلـها، أو مُسَـبَّباً عنْـهُ، وإِنْ كانَ الفِعلُ حالاً أو في حكمِ الحالِ رُفِعَ، وعلامتُهُ صلاحيَّةُ جَعلِ الفاءِ مكـانَ (حتّـى) وتمـام/ ٥٨ب/ الكـلامِ قَبْلَهـا، وإِنْ أَمْكَـنَ التَّـأْويلانِ جـازَ الإعرابانِ[2]. ٥٨ب

---

(١) المنصوب بعد حتى مستقبل نحو: لأسيرنَّ حتى أصَبِّحَ القادسية، أو مـاضٍ في حكم المستقبل نحو: سِرتُ حتى أدخلَ المدينة.

(٢) ينظر التسهيل ٢٣٤، والهمع ٤/١١١ - ١١٦.

بابُ عواملِ الجَزْمِ

مِنْها: لامُ الأَمرِ والدُّعاءِ مكسورةً، وقد تُسَكَّنُ بعدَ الفاءِ والواوِ وثُمَّ، وتَلْزَمُ في أمرِ غيرِ الفاعِلِ المخاطَبِ إلاّ في الضرورةِ، والغالبُ في أمرِه خُلُوُّهُ منها ومن حروفِ المضارعةِ، وهو موقوفٌ لا مجزومٌ، خلافاً للكوفيين، ويَلزَمُ آخِرَهُ ما يَلزَمُ آخِرَ المجزومِ[1].

ومنها: (لا) في النَّهيِ والدعاءِ[2]، و(لم)[3]، غيرُ المُرادِفَةِ لـ (إلاّ) في القسمِ، وبعدَ إن النافيةِ، وغيرُ الداخلةِ على ماضٍ لفظاً ومعنًى دلالةً على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرِهِ، أو بمعنى (حين)[4]، وتنفردُ (لمّا) الجازِمَةُ بِنَفْيِ فِعْلٍ مقرونٍ بـ (قَدْ)، وجوازِ الوقفِ عليها اختياراً[5].

---

(١) ويلزم آخره، ما يلزم آخر المجزوم، فتقول: اضربْ واضربا واضربوا واضربي، واغزُ وارمِ واخشَ، كما تقول: لم يضرِبْ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي، ولم يغز ولم يرمِ ولم يَخشَ.

(٢) فمثال النهي: لا تضَربْ زيداً. والدعاء: (ربَّنا لاتؤاخذْنا) البقرة ٢٨٦.

(٣) ينظر التسهيل ٢٣٥.

(٤) لم موضوعة لمطلق الانتفاء، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال. أي عن زمان الإخبار عن نفي ذلك الفعل، ويجوز كونه متصلاً بزمان الحال، فالأول نحو: (لم يكن شيئاً مذكوراً) الانسان١. لانقطاع انتفاء كونه شيئاً مذكوراً، عن زمان الإخبار، لأنه حينئذٍ شيء مذكور؛ ولذا يحسن: لم يكن ثم كان والثاني نحو: (ولم أكن بدعائك ربِّ شقيًّا) مريم٤، فنفي الشقاء متصل بزمان النطق. المساعد ٣/١٢٨- ١٢٩.

(٥) الفعل المقرون بقد نحو: لمّا يقم زيدٌ وقد يقوم، وقد لا يقوم، وذلك لأن لما يقم نفي =

وَمِنْهـا أدواتُ الشَّـرطِ، وهـي: (إنْ)، و(مَـنْ)، و(مَـا)، و(مَهْمَـا)، و(أَيٌّ)، و(أَنَّى)، و(مَتَى) و(أَيَّانَ) وهما ظرفا زمانٍ، و(إذما)، (وحَيْثُمـا) و(أيْنما) وهما ظرفا مكانٍ، وما سِوى /٥٩أ/ (إنْ) أسماءٌ مُتَضَمِّنَةٌ معناهـا، فبنيت لذلك إلا (أياًّ)، وفي اسميَّة (إذْمَا) خِلافٌ[١]. ٥٩أ

وكُلُّها تقتضي جُملتينِ تُصَـدَّرُ أُولاهمـا بفعـلٍ مجـزومٍ بـالأداةِ، ظـاهرٍ أو مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بعدَ الاسمِ بمـاضٍ وشـذوذاً بمضـارعٍ، وتُسـمَّى هـذهِ شـرطاً[٢]، والثانيةُ جزاءً وجوابـاً، وتَلـزَمُ الفـاءُ الجـوابَ إنْ لم يَصـحّ تقـديرُهُ شـرطاً، وإنْ صُدِّرَ بفعلٍ مضارعٍ جُزِمَ في غيرِ الضرورةِ وجوباً إنْ كانَ الشرطُ مضارعاً[٣]،

=

قد قام. وجواز الاستغناء بها في الاختيار نحو: قاربت المدينة، ولّما؛ أي ولّمـا أدخلـها، وندم زيدٌ ونفعه الندم، وندم عمروٌ ولّما؛ أي ولّما ينفعه الندم.

(١) ينظر التسهيل ٢٣٦، والمساعد ٣/ ١٣٢ وما بعدها، ٤/٣١٦ – ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) كل أدوات الشرط تقتضـي جملتين، نحـو: إن جئـتني أكرمتـك، أو أكرمْـك؛ وإن لم تجـيءْ فأنت مكرم. تسمى أولاهما شرطاً وتصدر بفعل ظاهر، أو مفسَّر بعد معموله بفعـل، وهـذا هـو الأكثـر في الإضـمار، نحـو: (وإنْ أحـدٌ مـن المشـركين اسـتجارك) التوبـة ٦، أي وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، يشذ كونـه مضـارعاً دون لم كقولـه: (ولـديك، إن هو يستزدْك، مزيدُ)، وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً، وتلزمه الفـاء في غـير الضـرورة إن لم يصح تقديره شرطاً، نحو: ﴿إن تُبدوا الصدقات فنعمّا هي﴾ البقرة ٢٧١.

(٣) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ تمسسْكم حسنة تسؤهم وإن تصِبْكم سيئَة يفرحـوا بهـا﴾ آل عمران ١٢٠.

وجوازاً إن كانَ الشرطُ ماضياً[١]، وإن قُرِنَ بالفاءِ رُفِعَ مُطلقاً[٢].

وقد تنوبُ (إذا) المفاجأة عن الفاءِ في الجملَةِ الابتدائية غيرِ الطَّلبيّة[٣].

(فَصْلٌ): لأداةِ الشَّرطِ صَدْرُ الكلامِ، فإنْ تقدَّمَ عليها شَبيهٌ بالجوابِ معنًى فهو دليلٌ عليه، وليسَ إيّاهُ، ويحذفُ إبهاماً في الوَعْدِ والوعيدِ وفي غيرِهما اكتفاءً بالدّليلِ[٤]. وإنْ توسَطَ بينَ الشرطِ والجوابِ مضارعٌ جائزُ الحذفِ غيرُ صفةٍ، أُبْدِلَ منَ الشرطِ إن وافَقَهُ معنًى، وإلاّ رُفِعَ وكان في موضعِ الحالِ[٥].

/٥٩ب/ واتِّصالُ (ما) الزائدة بـ (إنْ) و(أَيْنَ) و(متى) جائزٌ[٦]. وَقَلَّ ما يُجازى بـ (أيّانَ)، ورُبَّما اسْتُفْهِمَ بـ (مَهْمَا)[٧]. ٥٩ب

---

(١) مثال ذلك: إن جئتني أكرمْك، بالجزم.

(٢) أي سواء كان الشرط بلفظ الماضي أو المضارع المنفي بلم أو المضارع بخلاف ذلك نحو: (ومَن عادَ فينتقمُ اللهُ منه) المائدة ٩٥، (فمَن يؤمنْ بربِّه فلا يخافُ) الجن ١٣.

(٣) قال تعالى: (وإنْ تُصبهم سيئة بما قدمت أيديهم، إذا هم يقنطون) الروم ٣٦.

(٤) وذلك إذا قلت: أكرمُك إن جئتني، فأكرمُك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف. وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً، فلا يجوز: قمتُ، إن قام زيدٌ أو إن يقم، والجواز إن كان مضارعاً، فتقول: أقوم إن قام زيد، أو إن يقم. المساعد ١٦٤/٣.

(٥) ينظر التسهيل ٢٣٩، والمساعد ٣/ ١٧٩ — ١٨١.

(٦) ينظر التسهيل ٢٣٩.

(٧) ينظر التسهيل ٢٣٦.

وتَوافُقُ الشرطِ والجوابِ في الصّيغة أجودُ، وتَخالُفُهُما جائزٌ، ولا يكونُ الشرطُ غيرَ مُسْتَقْبَلِ المعنى إلاّ بلفظِ كانَ، بخلاف الجوابِ[١].

(فَصْلٌ): (لَوْ) مثلُ (إنْ) في أنَّها حرفٌ مختصٌّ بالأفعالِ، لكن تقتضي امتناعاً لوجوبٍ، ولا تعملُ، لأنَّ مقتضاها ماضٍ[٢]، وأجازَ الفراءُ استقبالَهُ، ورُبَّما جُزِمَ بها في الشّعرِ[٣]، وإنْ وَلِيَها اسمٌ فهوَ معمولُ فعْلٍ مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بظاهرٍ بعدَ الاسمِ، ورُبَّما وَلِيَها اسْمانِ مرفوعانِ وإن دَخَلَتْ على (أَنَّ) لم يَلزَمْ كونُ خبرِها فِعلاً، خلافاً لِزاعمِ ذلكَ[٤]. ولا يكونُ جوابُها إلاّ جُملةً فعليَّةً مقرونةً غالباً، ما لَمْ تُنْفَ بغيرِ (ما)، وقد تُقارِنُ (ما)[٥].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر التسهيل ٢٤٠.

(٣) ينظر المساعد ٣/ ١٨٨ – ١٩٠.

(٤) الزاعم هو السيرافي كما في المساعد ٣/ ١٩٣.

(٥) الكتاب ٣/ ١٢١، ١٣٩ – ١٤٠، وينظر التسهيل ٢٤٠ – ٢٤١.

بابُ تتميم الكلامِ علىُ (إذ) و(إذا) وشبْهِهِمَا ممَّا ذُكِرَ وما لَمْ يُذْكَرْ

٦٠أ /٦٠أ/ (إذْ) للوقت الماضي لازِمَةَ الظرفية، إلاّ أن يُضافَ إليها زمانٌ أو يُوجبَ مفعوليَّتَها (اذْكُرْ) أو نحوُهُ، وتُحذَفُ الجملةُ التي تضافُ إليها لِلْعِلْمِ بها فَيُعَوَّضُ التنوينُ، ويَقبحُ أَنْ يَليها اسمٌ بعدَهُ فعلٌ ماضٍ، وتجيءُ للتعليلِ، وبعدَ (بَيْنَما) و(بَيْنَا) للمفاجأة، والأكثرُ تركُها[١].

و(إذا) للوقت المُسْتَقْبَلِ مُتَضَمِّنَةً معنى الشرط غالباً، إلاّ أَنّها لِمَا تُيُقِّنَ، بخلاف (إنْ)، فلذلكَ لم يُعْمَلْ[٢] بها إلاّ اضطراراً[٣].

وحُكمُ اسمٍ وَلِيهَا حُكمُ ما وَلِيَ (إنْ) على الأجود، وتجيءُ للمفاجأةِ مقدَّرةً بعد ذلكَ، ورُبَّما حُكِمَ بحرفيّتهَا، ولا يليها فعْلٌ[٤].

و(الآنَ) للوقتِ الحاضرِ، وبُنيت لِتضَمُّنِها معنى الإشارة[٥].

و (لَدُنْ) لأَوَّلِ الغايةِ، وقد تُحذفُ نونُها، وتُسَكَّنُ دالُها وتُضَمُّ، وتَجُرُّ ما بعدَها بالإضافة، وتنتصبُ غُدْوَةً تَشبيهاً بتمييزِ المُنَوَّن.

و(عندَ) لمكانِ الحضورِ والقُربِ، وكذلكَ (لَدَى)، وتُقْلَبُ أَلِفُها مع الضمائرِ ياءً[٦].

---

(١) ينظر التسهيل ٩٢ — ٩٣.

(٢) في الأصل (تعمل) والتصحيح يقتضيه السياق.

(٣) ينظر التسهيل ٩٣، ومغني اللبيب ١٢٧ — ١٢٨.

(٤) ينظر التسهيل ٩٣ —٩٤.

(٥) ينظر التسهيل ٩٥، والمساعد ١/ ٥١٥ — ٥١٦.

(٦) الكتاب ٣/٢٣٣- ٢٣٤، ٤٠٥، وينظر التسهيل ٩٧.

و (أمسِ) مبنيٌّ على الكسرِ، وبنو تيميمٍ يُعربونَهُ /٦٠ب/ غيرَ مُنْصَرِفٍ[1]. ٦٠ب

و (قَطُّ) للزمانِ الماضي مُسْتَغْرَقاً، وتُقابلُها (عَوْضُ)، وقد تُماثِلُها، وتختصَّانِ بالنَّفيِ، وَبُنِيَا لِلزُومِهِمَا معنًى واحداً[2].

وأُجْرِيَتْ (كيفَ) مجرى الظروفِ، ومعناها: أَيُّ حالٍ، ولا يُجَازى بها، خلافاً للكوفيينَ، وتُرادِفُها (أَنَّى)، وقد ترادِفُ (أَيْنَ) و(مَتى)[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٣، وينظر التسهيل ٩٥

(٢) ينظر التسهيل ٩٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠، ٤/٢٣٣، وينظر التسهيل ٢٤٢.

بابُ القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه

القَسمُ جُملةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لِلَفْظِه أو لفظِ مُرادفِه وغيرُ مُتَضَمِّنَة، وكلتاهُما اسميّةٌ وفعليّةٌ، ويَلزَمُ إضمارُ الفعلِ إنْ ذُكِرَ المقسمُ عليه مجروراً بغيرِ الباء، ولا يلزَمُ إنْ جُرَّ بِها، ويُنْصَبُ إنْ حُذِفَ الجارُّ،ويختصُّ (اللّهُ)، بجوازِ الجَرِّ مع الحذفِ بتعويضِ (ها) أو الهمزةِ أو قطعِ ألفِه، ورُبَّما جُرَّ بغيرِ تعويضٍ، فإنْ أُخْبِرَ وجوباً في الجملةِ الاسميَّةِ عَنِ المُقْسَمِ به حُذِفَ الخَبَرُ، ما لم يكُنْ (عَلَيَّ) أو نحوَهُ، والمحذوفُ خبرُهُ إنْ لم يقتَرِنْ بلامِ الابتداءِ جازَ نصبُهُ بفعلٍ مُضْمَرٍ، /٦١أ/ ولا يضافُ (أَيْمُن) إلاّ إلى اللّهِ والكعبةِ، وقد تُحذَفُ نونُهُ، وهو أصْلُ مُ اللّهِ، على رأيٍ[1]. ٦١أ

(فَصْلٌ): المقسمُ عليه جملةٌ تقترنُ في الإثباتِ باللاّمِ، أو (إنَّ)، وفي النّفيِ بـ (ما) أو (لا) أو (إنْ)، وفي الطلبِ، بـ (إلاّ) أو (لَمَّا) أُختِها أو حرفٍ طلبيٍّ لائقٍ، ويجوزُ حذفُ الحرفِ النافي للمضارعِ وحَذفُ اللاّمِ معَ غيرِه بشرطِ الاستطالة، وربَّما حُذِفَت مَعَهُ، وقلّما تقترنُ بالماضي خالياً من (قد)، فلذلكَ لم يُحذَفا مَعاً، ويَرتَبِطُ القَسمُ بالمُقْسَمِ عليهِ ارتباطَ الشّرطِ بالجزاءِ، ويجوزُ حذفُ ما عُلِمَ مِنْهُمَا، وقد اسْتُغْنِيَ عَنِ القَسمِ والمقسَمِ بهِ باللاّمِ المُوَطِّئَةِ للقسمِ، وبـ (جَيْرِ) ومعناها (نَعَم) وقيلَ: (حَقّاً). ورُبّما

---

(١) الكتاب ٣ /٤٩٩ – ٥٠٤.

فُتِحت[1]. وإذا اجتمع قسمٌ وشرطٌ، استُغنِيَ بجواب سابِقِهِما، ورُبَّما فُعِلَ بالعكسِ، فإنْ تقدَّمَهُما مبتدأٌ، استُغنيَ بجواب الشرطِ مطلقاً[2].

---

(١) ينظر التسهيل ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤.

(٢) ينظر التسهيل ١٥٣، ٢٣٩.

بابُ العَدَد

مُفَسِّرُ ما بينَ عشرةٍ ومائة، واحدٌ منصوبٌ على التمييز، ويضافُ غيرُهُ إلى/٦١ب/ مُفَسِّرِهِ مجموعاً مع ما تحتَ المائة ما لم يَكُنْها، وربَّما أُفرِدَ تمييزاً، ولا يُفَسَّرُ الواحِدُ والاثنانِ لوضوحِهما إلاّ ما ورد اظطراراً، ولا يُجْمَعُ المُفَسِّرُ جَمْعَ كثرةٍ إنْ أمكنَ جمعُ قلَّة إلا ما نُقِلَ فيحفظ، وإنْ كانَ اسمَ جمعٍ فُصِلَ مقروناً بـ (مِن) إلاّ ما سُمِعَ مضافاً إليه فيحفظ(١). ٦١ب

(فَصْلٌ)، تُحذَفُ تاءُ الثلاثةِ والعشرةِ وما بينَهُما إنْ كانَ لفظُ واحِدِ المعدودِ مؤنَّثاً، أو كانَ اسمَ جمعٍ مُؤَنَّثاً، غيرَ نائبٍ عن جمعِ مُذكَّرٍ، ولا مسبوقٍ بوصفٍ يَدُلُّ على التَّذكيرِ، ورُبَّما حُذفت التاءُ معَ اللّفظِ المذكَّرِ اعتباراً بتأنيث المعنى، وإنْ قامت صِفَةُ المُفَسِّرِ مقامَهُ اعْتُبِرَ غالباً في التذكيرِ والتأنيثِ حالُ الموصوفِ لا حالُها(٢).

(فَصْلٌ): يُعْطَفُ على النَّيِّفِ بحالَيْهِ العشرونُ وأخواتُه، وتُجْعَلُ العشرةُ مَعَهُ اسماً واحداً مَبْنيّاً على الفتح ما لم يظْهَرِ العاطِفُ(٣).

---

(١) ينظر التسهيل ١١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٢، والمساعد ٢/ ٦٨ — ٧٣.

(٢) تقول: ثلاثة ربعات بالتاء إن أردت رجالاً، وثلاث ربعات، بلا تاء إن أردت نساء، ومنه قوله تعالى: ﴿فله عشر أمثالها﴾ الأنعام ١٦٠، أي عشر حسنات أمثالها، ولو اعتبرت الصفة لقيل: عشرة أمثالها، لأن واحد أمثال مذكر. المساعد ٢/٧٦.

(٣) يعطف العشرون وأخواته على النيف، أخواته ثلاثون إلى تسعين، والنيف في التعيين تسعة فما دونها، فلا يقال لشيء من هذه نيف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو بعض =

وللتاءِ من الثُّبُوتِ والحذفِ في النَّيِّف ما كانَ لها قبلَ التركيب، ولها
٦٢أ مَعَ/ ٦٢أ/ العَشْرَةِ عكسُ ذلكَ[١]، وشينُ (عَشْرَةَ) ساكنٌ، وقد يُكْسَرُ[٢]، وَرُبَّما سُكِّنَ عَيْنُ (عَشَرٍ) بعد مُتَحرِّكٍ[٣].

ويُقالُ في مُذَكَّرٍ ما دونَ ثلاثةَ عَشَرَ: أَحدَ عَشَرَ، واثنا عَشَرَ، وفي مُؤَنَّثه: إحدَى عَشْرَةَ، واثنتا عَشْرَةَ، وإعرابُ اثنا واثنتا باقٍ لوقوعِ عَشرٍ وعَشرَةٍ منهما موقعَ النُّونِ، ولذلك لا يضافان بخلافِ أخواتِهما، وما أُضيفَ من أخواتِهما باقٍ على بنائه غالباً، خلافاً للفراء[٤]. وياءُ ثماني عَشْرَةَ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ، وقد تُحذَفُ، وتُفْتَحُ النّونُ[٥].

وهمزةُ (أحدٍ) و(إحدَى) بدلٌ مِن واوٍ، ويُعطَفُ عليهما أيضاً

=

أخواتها. ويقال للمذكر: ثلاثة وعشرون، وفي المؤنث: ثلاث وعشرون كما يقال عند عدم العطف: ثلاثة وثلاث وتجعل العشرة والعشر مع النيف اسماً واحداً مبنياً على الفتح نحو: أحد عشر رجلاً، واحدى عشرة امرأة، وبضعة عشرة، والأصل العطف فحذف العاطف وبني الاسمان لتضمن معنى حرف العطف وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف. المساعد ٢/٧٧ – ٧٨.

(١) ينظر التسهيل ١١٧، والمساعد ٢/ ٧٩.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٥٧ – ٥٥٨.

(٣) ينظر التسهيل ١١٧، والمساعد ٢/ ٧٩.

(٤) ينظر التسهيل ١١٨، والمساعد ٢/ ٨٠ – ٨١.

(٥) ينظر التسهيل ١١٨.

العشرونَ وأخواتُها، ولا يستعملانِ في عددٍ غير نيِّفٍ[1].

(فصْلٌ): رُكِّبَ تركيبَ (أَحَدَ عَشَرَ) أحوالٌ وظروفٌ،وذلكَ في غيرِهما قليلٌ[2].

(فَصلٌ): إذا قُصِدَ تعريفُ العددِ أُدْخِلَتِ اللاّمُ عليهِ إن كانَ مُفرداً، وعلى الآخرِ إنْ كان مضافاً، وعلى الأوّلِ إن كان مركّباً، ودُخُولُهما على الاسمينِ في الإضافةِ والتركيبِ/٢٦ب/ قبيحٌ، وأَقبحُ منْهُ دخُولهما على التمييزِ[3]. ٢٦ب

(فَصْلٌ): يُصاغُ موازِنُ فاعلٍ من اثنينِ إلى عَشرَةٍ بمعنى بعضِ ما صِيغَ منهُ فيُفْرَدُ أو يضافُ إلى ما هو منهُ، ويُضافُ ما صيغَ من العشرةِ إلى العددِ المُرَكَّبِ المُصَدَّرِ بما هو منهُ أو يُعطَفُ عليهِ العشرونَ وأخواتُهُ أو تُرَكَّبُ مَعَهُ العَشرةُ تركيبَها مع النَّيفِ مُقْتَصِراً عليهِ غالباً، أو مضافاً إلى المرَكَّبِ المطابقِ لَهُ، وهو القياسُ، ويُستعملُ هذا الاستعمال في الزائدِ على عشرةٍ الواحدُ مجعولاً بالتحويل حادِياً، وإن قُصِدَ بفاعلِ المذكورِ جَعْلُ الذي تحتَ ما

(١) ينظر التسهيل ١١٨.

(٢) من الظروف: يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ وبينَ بينَ، ومن الأحوال: تفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ، أي منتشرين. وشذرَ مَذَرَ، أي ذهبوا في كل وجه. ينظر المساعد ٢/٩٩ـ ١٠٠.

(٣) يدخل على العدد المركب والتمييز أل وهو أقبح من دخولها في الإضافة والتركيب، نحو: قبضتُ الخمسة العشر الدرهم، حكاه الأخفش. المساعد ٢/٩١.

صِيغَ منهُ في رُتْبَتِه بُنِيَ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، واستُعملُ مع المجعولِ استعمالَ (جاعلٍ) لِمساواتِه له في أنَّ له فِعلاً، ولم تُجاوَزْ بهِ العَشرةُ، وحُكْمُهُ في الأحوالِ كلِّها بالنسبةِ إلى التذكيرِ والتأنيثِ حكمُ اسمِ الفاعِلِ[1].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٠.

بابُ كَمْ وكذا وكأيِّن وكيْتَ وذَيْتَ

/٦٣أ/ (كم): اسمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، فَيلزَمُها مُمَيَّزٌ لا يُحذَفُ إلاّ بدليلٍ، وهو إنِ استُفْهِمَ بِها كَمُمَيِّزِ العشرينَ، إلاّ أَنَّ فَصْلَهُ جائزٌ في السَّعَةِ، وإنْ دَخَلَ عليها حرفُ جَرٍّ فجرُّهُ جائزٌ(١). ٦٣أ

وإنْ أُخْبِرَ بها تكثيراً فهو كَمُمَيِّزِ عَشَرَةٍ أو مُمَيِّزِ مائةٍ، وإنْ فُصِلَ، نُصِبَ حملاً على مُمَيِّزِها في الاستفهامِ، ورُبَّما نُصِبَ مطلقاً، ورُبّما جُرَّ للضرورةِ مفصولاً بظرفٍ أو حرفِ جَرٍّ، وإن وقَعَ مكانَهُ في الاستفهامِ جَمْعٌ فهو حالٌ والمُمَيَّزُ محذوفٌ(٢).

---

(١) كم اسم لعدد مبهم، ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها، ومثالها: كم رجلاً جاءك؟ ودخول حرف الجر عليها والاضافة إليها وتسليط عوامل النصب عليها، نحو: كم كانت دراهمك؟ وكم يوماً صمتَ؟ وكم فرسخاً سرت؟ ومميزها لا يحذف إلا بدليل، نحو: كم مالك؟ أي كم درهماً أو ديناراً، وكم غلمانك؟ أي كم رجلاً؟ وكم سرت؟ أي فرسخاً أو يوماً، قال تعالى: (قال قائل منهم كم لبثتم)؟ الكهف ١٩. وهي إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره. فيفصل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام نحو: كم لك درهماً ؟ وكم أتاك رجلاً؟ وكم ضربت رجلاً؟ قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، وأما الذين جرّوا (فإنهم) أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها تخفيفا وصارت عوضاً منها. المساعد ٢/١٠٧ـ ١٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ١٢٤.

(فَصْلٌ): لَزِمَتْ (كَمْ) صَدْرَ الكلامِ، وبُنِيَـتْ في الاسـتفهامِ لِتَضَـمُّنِها معنى حرفِهِ، وحـالُ الخـبرِ محمـولٌ علـى حـالِ الاسـتفهامِ،وهي في حالَيْهـا مُبتدأَةٌ أو مفعولَةٌ أو مضافٌ إليها أو خَبرُ كانَ[1] أو ظرفٌ أو مصدرٌ[2].

وإنِ اعتُبِرَ لَفْظُها في المنسوبِ إليها أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، وإنِ اعْتُبِرَ المعنى جُمِعَ وأُنِّثَ إنْ كانَ مُؤَنَّثاً.

٦٣ب (فَصْلٌ) كائِن وكأيٍّ / ٦٣ب/ وكيْءٍ وكـئِنْ، لغـاتٌ في (كـأيِّن)[3] ومعناها ومعنى (كـذا) كمعـنى (كـم) الخبريـة، ومُمَيِّزُهـا كَمُمَيِّـز (كـم) الاستفهاميَّة، إلاّ أَنَّ (كذا) تُكَرّرُ غالبـاً، ولا يلزَمُهـا التّصـديرُ ولا الدلالـةُ على الكثيرِ، والغالب اقترانُ مُمَيِّز (كأَيِّن) بـ (مِن)[4].

ويُكَنَّى عن الجملِ بـ (كَيْتَ) و(كَيَّتَ) و(ذَيْتَ) و(ذَيَّـتَ)[5]، كمـا يُكَنَّى بـ (فلانٍ) عن الأعلامِ و(هَنٍ) عن الأجناسِ[6].

---

(١) مثال ذلك: كم كانت نقودُكَ؟

(٢) ينظر التسهيل ١٢٥، ومغني اللبيب ٢٤٥، ٢٤٦، والمساعد ٢/ ١١٣ – ١١٥.

(٣) الصحاح واللسان (كين) و(كون).

(٤) كقوله تعالى: ﴿ وكأيِّن من آيةٍ ﴾ يوسف١٠٥، ﴿ وكأيِّن من نبيٍّ ﴾ آل عمران ١٤٦.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢.

(٦) ينظر التسهيل ٣٢، والمساعد ١/ ١٣٤، ١٣٥.

بابُ الحكايَة

إن سُئِلَ بـ (أيٍّ) عن مذكورٍ مُنَكَّرٍ، حُكيَ مطلقاً في لَفْظِهَا مالَهُ من إعرابٍ وتأنيثٍ وتثنيَةٍ وجمعٍ تَصحيحٍ، وإن سُئِلَ عَنْهُ بـ (مَنْ) في الوقف فكذلك، لكن تُشْبَعُ الحركاتُ في نونها حالَ الإفرادِ، وتُسَكَّنُ قَبْلَ تاءِ التأنيثِ حالَ التثنيةِ، وقد يُستعملانِ مع غيرِ المفردِ المُذَكَّرِ اسْتعمالَهُما مَعَهُ(١).

ولا يُحكى في الوصلِ بـ (مَنْ)، خلافاً ليونس(٢)، ولا يُحْكَى غالباً معرفةٌ إلاّ /٦٤أ/ العَلَمُ، فيحكيه الحجازيّونَ بَعْدَ (مَنْ) غيرِ مَقرُونةٍ بعاطفٍ(٣). ٦٤أ

---

(١) إذا سئل عن مذكورٍ منكر فيجري في الحكاية بمَن مجرى الحكاية بأيٍّ، فإذا قيل: قام رجل، قلت: مَنُو؟ ورأيت رجلاً، قلت: مَنًا ؟ ومررت برجلٍ، قلت: مَني؟ وربما سكنت في الافراد وحركت في التثنية، أي قبل تاء التأنيث؛ وفي تثنية المؤنث، نحو: مَنْتْ؟ بسكون النون والتاء، والفصيح تحريك النون بالفتح، والحكاية في مَنَت؟ ومَنة؟ مقدرة في التاء والهاء، ومنهم من يقول في تثنية المؤنث: مَنَتان؟ ومَنَتين؟ بتحريك النون قبل التاء، وهو القياس. ويحكى في أيّ الإعراب فقط، ولا يثنى ولا يجمع في تأنيث ولا تذكير، ويأتي في المؤنث بالتاء فتقول لمن قال: قام رجل، أو رجلان، أو رجال: أيُّ ؟ ولمن قال: رأيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً: أياًّ؟ ولمن قال: مررت برجلٍ أو رجلين أو رجال: أيٍّ ؟ أو بأيٍّ. وتقول في المؤنث: أَيّة، برفع إن رُفع، ونصب أو جرٍّ إن نُصب أو جُرَّ. ينظر المساعد ٣/٢٦٠-٢٦٣.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٠، ٤١١، والهمع ٥/ ٣٢٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢٤٨، والمساعد ٣/ ٢٦٣ — ٢٦٤، والهمع ٥/ ٣٢٣، ٣٢٤.

وفي حكاية العَلَمِ معطوفاً أو معطوفاً عليهِ خلافٌ[(١)].

ولا يُحْكَى موصوفاً بغيرِ (ابنٍ) مضافٍ إلى عَلَمٍ[(٢)]، ورُبَّما حُكي الاسمُ دونَ سُؤالٍ[(٣)]، ورُبَّما حُكِيَ المضمرُ حكايةَ المُنَكَّرِ[(٤)].

ويُحكَى المفردُ المنسوبُ إليهِ حكمٌ هو للفظهِ لا لمدلولهِ، أو يُجرى بوجوهِ الإعرابِ اسماً للكلمةِ أو اللَّفظِ[(٥)].

(فَصْلٌ): إنْ سألَ بالهمزةِ عن مذكورٍ مُنكرُ اعتقاد كونه على ما ذُكِرَ أو بخلافه، حكاهُ غالباً وَوَصَلَ منتهاهُ، ولو كانَ صفةً أو معطوفاً، في الوقف جوازاً بمَدَّة تجانسُ حركتَهُ إن كانَ متحرِّكاً، أو بياءٍ ساكنَة بعدَ كسرةٍ إن كانَ مؤنّثاً أو نونَ (إنْ) تلي المحكيَّ توكيداً للبيانِ، ورُبَّما وَليت دونَ حكايةٍ ما يَصحُّ بهِ المعنى، كقولِ مَنْ قيلَ له: أَتَفْعَلُ؟: أأنا إنيهْ؟ وقد يُقال: أَذَهَبْتُوه؟ لِمَنْ قال: ذهبتُ، فإن فَصَلَ بينَ الهمزةِ والمذكورِ (بقولٍ) أو نحوهِ، أو كانَ /٦٤ب/ السائلُ واصلاً أو غيرَ مُنْكرٍ، لم تُلْحَقْ هذهِ الزوائدُ[(٦)]. ٦٤ب

---

(١) الكتاب ٢/٤١٣، ٤١٤، وينظر التسهيل ٢٤٨، والهمع ٥/ ٣٢٥ – ٣٢٦.

(٢) ينظر التسهيل ٢٤٩.

(٣) ينظر التسهيل ٢٤٩.

(٤) ينظر التسهيل ٢٤٩، والهمع ٥/ ٣٢٣.

(٥) ينظر التسهيل ٢٤٩، والهمع ٥/ ٣٢٦.

(٦) الكتاب ٢/ ٤١٩ – ٤٢٢، وينظر التسهيل ٢٤٩، والهمع ٥/ ٣٢٢ – ٣٢٣.

(فَصْلٌ): إذا نطقَ بكلمة مُتَذَكِّرٌ غيرُ قاصدٍ للوقْفِ وَصَلَ آخرَها بمـدّةٍ تُجانِسُ حركَتَهُ إن كانَ مُتحرِّكاً، وبياءٍ ساكنة بعدَ كسرةٍ إن كانَ سـاكناً صحيحاً، ولا تلي هذهِ الزيادةَ هاءُ السّكتِ، بخلافِ زيادة الإنكارِ(١).

---

(١) ينظر التسهيل ٢٥٠، والمساعد ٣/ ٢٧٦ — ٢٧٧.

بابُ الإخبارِ

شرطُ الاسمِ المُخْبَرِ عنهُ في هذا البابِ جوازُ استعماله مرفوعاً مؤخَّراً مُثبتاً مَنُوباً عَنْهُ بضميرٍ لا يطلبُهُ بالعَوْدِ شيئان، وأنْ يكونَ من جملة يَصِحُّ جَعْلُها صلةً، فإنْ كان كذلكَ أُخْبِرَ عَنْهُ مطلقاً بما يُوافِقُهُ من (الّذي) وفروعهِ، وبالألفِ واللاّمِ إنْ صُدِّرتِ الجملةُ التي هو منها بفعلٍ يُصاغُ مِنْهُ صِلَةٌ لهما، وذلك بتقديمِ الموصولِ مُبْتَدَأً، وتأخيرِ الاسمِ خبراً، وجَعْلِ ما
١٦٥أ بينَهُمَا صِلَةً عائداً منها إلى الموصولِ ضميرٌ /١٦٥أ/ يَخلُفُ الاسمَ في الإعرابِ والمحلّ[1].

---

(١) وضع أهل العربية هذا الباب، ليعلم به ضبط المتعلم ما تعلمه من أبواب النحو، وكذلك باب المخاطبة. وشرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب الاستفادة، ومعنى ذلك أن يكون للاسم الذي قيل: اخبر عنه بالذي، معنى ذلك المحل، وتحصل بالإخبار فائدة، فلا يخبر عن بكر من أبي بكر، والقيس في امرئ القيس ولا عن اثنين من: هذا ثاني اثنين؛ فلا يقال: اللذان هذا ثانيهما اثنان، لأنه لا فائدة في الاخبار بذلك. ينظر المساعد ٣/٢٧٨.

بابُ التَّذكيرِ والتأنيث

أَصْلُ الاسمِ التذكيرُ، فاسْتَغْنَى عن علامةِ بخلافِ التأنيثِ، فإنَّ علامَتَهُ في الأسماءِ المتمكنةِ تاءٌ ظاهرةٌ أو مُقَدَّرةٌ، أو أَلِفٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ[١]، ويُعْلَمُ تأنيثُ ما لم تظهر العلامةُ فيه بتصغيرِه، أو وصفه أو ضميرِه أو الإشارةِ إليه أو عَدَدِه أو جَمْعِه على مَثالٍ يَخُصُّ المؤنَّثَ غالباً[٢].

وأكثرُ مجيءِ التاءِ لِفصلِ أوصاف المؤنَّثِ من أوصافِ المذُكَّرِ، أو الآحادِ من أجناسِها المخلوقة، وربَّما فَصَلَتِ الأسماء وآحادَ الأجناسِ المصنوعةِ، ورُبّما لَحِقَت الجنسَ وفارَقتِ الواحدَ[٣]، وتجيءُ أيضاً لتأكيدِ التأنيثِ أوِ الجمعِ، أو لبيانِ النَّسَبِ أو التعريبِ أو المبالغةِ أو عوضاً من محذوفٍ، والجنسُ المُتَمَيِّزُ واحدُهُ بلِحَاقِها يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، إلاَ أَنْ يَغْلِبَ استعمالُهُ بأحدِ الحُكمينِ[٤].

٦٥ب (فَصْلٌ): الغالِبُ في الصِّفاتِ المختَصَّةِ بالإناثِ/٦٥ب/ أنْ لا تَلحقَها

---

(١) الكتاب ٤/ ١٦٦، وينظر التسهيل ٢٥٣.

(٢) الجمع على مثال يخص المؤنث، كهندات، فهذا الجمع يخص المؤنث، أو يغلب فيه كأفعُل، فإنه غلب في المؤنث، كعُقاب وأعقُب، ويمين وأيمُن، فإذا جمع اسم على (أفعُل) قضي بتأنيثه، ما لم يُعلم تذكيره، لقلة ذلك في المذكر، كغُراب وأغرُب، وجنين وأجْنُنُ. المساعد ٣/٢٩١- ٢٩٢.

(٣) وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد، كقولهم: كمء ؟ للواحد، وكماة للجمع.

(٤) ينظر التسهيل ٢٥٣، والمساعد ٣/ ٢٩٤، والهمع ٦/ ٦٢، ٦٣.

التاءُ، إلاّ أنْ يُقصَدَ بها معنى الفعلِ، وذلك لتَأديتها معنى النَّسبِ، أو لتذكيرِ ما وُصف بها في الأَصلِ، أو لأمنِ اللَّبْسِ، ورُبَّما جاءتْ كذلك صفاتٌ مشتركةٌ[1].

(فَصْلٌ): لا تَلحَقُ التاءُ غالباً صفةً على مِفْعَالٍ[2] أو مُفْعِلٍ[3] أو مِفْعِيلٍ[4] أو فَعُولٍ بمعنى فاعلٍ[5]، أو فَعيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ[6]،إلاّ أَنْ يُحذَفَ موصوفُ فَعيلٍ فَتَلْحقهُ، ولِشَبَهِه بفَعيلٍ الذي بمعنى فاعلٍ قد يُحمَلُ أحدُهُما على الآخرِ في اللِّحاقِ وعَدمِهِ[7]، وصَوْغُ فَعيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ مع كثرتِهِ غيرُ

---

(١) وذلك كحامل ومرضع وطالق، فهذه ونحوها لا تلحقها التاء، فإن قصد بها معنى الفعل انثت بالهاء وإلا فلا، وجعل من ذلك: ﴿يومَ ترونها تذهلُ كُلّ مرضعةٍ عما أرضعت﴾ الحج٢. وذلك لتأديتها معنى النسب أي ذات حمل أو لتذكير ما وصف بها في الاصل أي شخص مرضع. أولأمن اللبس، وربما جاءت كذلك صفات مشتركة، أي بغير تاء عند قصد المؤنث، قالوا: رجلٌ جُنُب، وامرأة جُنُب. المساعد ٣/٢٩٠ـ ٣٠١.

(٢) مثال (مِفْعال): مِعطار ومذكار. المساعد ٣/ ٣٠١.

(٣) مثال (مُفْعِل): مُذكِر ومُحمِق. المساعد ٣/ ٣٠٢. وقال في التسهيل ٢٥٤: (لا تلحق التاء غالباً صفة على مِفعال أو مُفعِل أو مِفْعَل...) فزاد (مِفْعَل) عما هنا.

(٤) مثال ذلك: مِكْثير ومِعْطير. المساعد ٣/ ٣٠٢.

(٥) مثال ذلك: صَبُور وشكور. المساعد /٣٠٢.

(٦) مثال ذلك: جريح وقتيل: المساعد ٣/ ٣٠٢.

(٧) ينظر التسهيل ٢٥٤، والمساعد ٣/ ٣٠٢ — ٣٠٣، والهمع ٦/ ٦٣.

مقيسٍ، ورُبَّما جاءَ بمعنى مُفْعَلٍ[1] وَقَدْ أُنِّثَتْ صفاتُ ذكورٍ لتانيثِ ما وُصِفَ بِها في الأَصلِ[2].

(١) ويجيء فعيل بمعنى مُفْعِلٍ كقولهم: أعقدتُ العسلَ، فهو عقيد أي مُعْقَد.
(٢) ينظر التسهيل ٢٥٤.

بابُ أَلِفَي التأنيث

تُعْرَفُ المقصورةُ بموازنَةِ ما هي فيه لِفُعْلَى وَفَعْلَى وفُعَلَى وَفَعْلَلَى وفِعْلَى مَصْدراً، أو جمعاً، وفَعْلَى جمعاً أو مؤنَّثاً لِفَعْلاَنَ، وإنْ صُرِفَ ما /٦٦أ/ ١٦٦أ
سِوى ذلكَ أو ذُكِّرَ أو لَحِقَتْهُ التاءُ غالباً، فألِفُهُ للإلحاقِ، وإلاّ فهيَ للتأنيثِ(١).

وتُعرفُ الممدودةُ بموازنةِ ما هي فيه لحمراءَ(٢)، أو دَأْثاءَ(٣) أو كُرَماءَ، أو سِيَراءَ(٤)، أو أَصْدِقاءَ، أو كِبْرِياءَ، أو سائبَاءَ، أو عَقْرباءَ، أو قُرْفُصاءَ(٥)، أو عاشُوراءَ، أو بَرُوكاءَ(٦) أو بَراكاءَ(٧)، أو زَكَرِيَّاءَ، أو

---

(١) ينظر التسهيل ٢٥٥، ٢٥٦، والمساعد ٣/ ٣٠٨.

(٢) ينظر المساعد ٣/ ٣١٧، وما بعدها.

(٣) الدأثاء: الأَمة الحمقاء، ينظر اللسان: دأث.

(٤) وهو فِعلاء، والسِّيَراء: ضرب من النبت، وثوب مخطط يُعمل من القز. اللسان (سير) والمساعد ٣/ ٣١٧.

(٥) القُرفُصاء بالضم لم يجيءْ إلاّ اسماً، وهو قليل، يقال قَعَدَ القُرْفُصاء، إذا اجتمع في قعدته. اللسان (قرفص) والمساعد ٣/ ٣٢١.

(٦) ابتركُوا؛ جَثَوْا للرّكبِ فاْقتتلوا، وهي البَرُكاء. القاموس (برك).

(٧) وهو فَعَالاء، والبَراكاء أن يبركوا بإبلهم، وينزلوا عن خيلهم، ويقاتلوا رَجّالةً. وبراكاءُ كل شيء: معظمُه وشدتُه. اللسان (برك) والمساعد ٣/ ٣١٧.

زِمِكَّاءَ[1]، أو مَشْيُوخاءَ[2]، أو قَرِيثاءَ[3]، وأمّا ألفا فِعْلاء وفُعْلاء، فَلِلإلحاقِ بِقِرْطاسٍ وبُرْهانٍ[4].

---

(١) الزمكّى، يمد ويقصر، أصل ذنب الطائر، وقيل كله، ينظر اللسان: زمك.

(٢) مشيوَخاء: مَفْعُولاء، لجماعةَ الشيوخ، اللسان (شيخ) والمساعد ٣: ٣٢٢.

(٣) القَرِيثاء بالمد، لضرب من التمر، وهو أطيب التمر بسراً. اللسان (قرث) والمساعد ٣/ ٣٢٥.

(٤) ينظر التسهيل ٢٥٦، ٢٥٧ والمساعد ٣/٣١٧ — ٣٢٨، والهمع ٦/٧٣-٧٦.

بابُ المقصور والممدود

كُلُّ مُعتلِّ الآخِرِ وجَبَ فَتْحُ ما قَبْلَ آخِرِ نظيرِه الصحيحِ فَقَصْرُهُ مقيسٌ، كاسمِ مفعولِ ما زادَ على ثلاثة أحْرف، ومصدرِ فَعِلَ اللازمِ، والمَفْعَلِ والمِفْعَلِ، وجَمْعِ فُعْلَة، وَفِعْلَة، والفُعْلَى مؤنّثِ الأَفْعَلِ، فإنْ لَزِمَ قَبْلَ آخِرِ نظيرِه ألفٌ فَمَدُّهُ مقيسٌ، كمصدرِ ما أوَّلُهُ همزةُ وصلٍ، ومُوازِنِ فَعَّال، ومِفْعَال، وتَفْعَالٍ، وواحدِ أَفْعِلَةٍ غالباً، وما لم يَكُن كذلك فَمأخذُهُ السَّماعُ[1].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٥٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٤ — ٣٢٥.

بابُ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ

٦٦ب /٦٦ب/ لا يلتقي ساكنانِ في الوَصْلِ غالباً إلاّ وأَوَّلُهُمَا حَرْفُ لينٍ، وثانيهما مُدْغَمٌ؛ ورُبَّما فُرَّ من ذلكَ بجَعْلِ همزةٍ مفتوحةٍ بدلَ الألفِ، فإنْ لم يُدغَمِ الثّاني حُذفَ الأوّلُ إنْ كانَ ممدوداً، أو نونَ توكيدٍ خفيفَةً، أو نونَ (لَدُنْ)، فإن كانَ غيرَهُنَّ حُرِّكَ ما لم يكن الثاني آخرَ كلمةٍ وليس بتنوينٍ فيحرَّك هو. ورُبَّما حُذِفَ الأَوَّلُ إن كان تنويناً، وأُثْبِتَ إنْ كان ألفاً[1].

وأَصْلُ ما حُرِّكَ منهما الكَسْرُ، ويُعْدَلُ عنْهُ تخفيفاً، أو إتباعاً، أو رَدّاً للأَصْلِ، أو تَجنُّباً لِلَّبْسِ، أَو حَمْلاً على نظيرٍ، أو إيثاراً للتجانُسِ[2].

(فَصْلٌ): تُفْتَحُ نونُ (مِنْ) مَعَ لامِ التَّعريفِ، وتُكْسَرُ مع غيرِها غالباً، والكسرُ معها[3] أَقلُّ مِنِ الْفتحِ مع غيرِها، وتُكْسَرُ نونُ (عَنْ) مطلقاً، ورُبَّما ضُمَّتْ مع لامِ التعريفِ. وتُضمُّ الواوُ المفتوحُ ما قبلَها إن كانت للجمعِ، وإلاّ كُسِرَتْ، وقد تَرِدُ بالعكسِ[4].

(فصْلٌ): استَصْحَبَ بنو تميمٍ إدغامَ الفعْلِ المُضعَّفِ اللاَّمِ الساكنِها
٦٧أ /٦٧أ/ جزماً أو وَقْفاً، والتزَمُوا فتحَ المدغَمِ فيهِ في (هَلُمَّ) مطلقاً، وفي غيرِها

---

(١) ينظر التسهيل ٢٥٩.

(٢) ينظر التسهيل ٢٥٩.

(٣) أي مع لامِ التعريف.

(٤) ينظر التسهيل ٢٥٩ — ٢٦٠.

قبلَ هاء غائبة، وضَمَّهُ[1] في المضمومِ الفاء قبلَ هاء غائبٍ، ورُبَّما كُسِرَ، ولا يُضَمُّ قبلَ ساكنٍ، بلْ يُكْسَرُ غالباً. وإنْ لم يتّصِلْ بشيءٍ مِمّا ذُكِرَ فُتِحَ أو كُسِرَ أو أُتْبِعَ حركةَ الفاءِ، وَبَعْضُهُم أَدْغَمَ والتزَمَ الفتْحَ في المُتَّصِلِ بضميرٍ يُسَكِّنُ ما اتَّصَلَ بهِ، وفَكَّ الحجازيّونَ جميعَ ذلك[2].

(١) يريد بذلك ضمّ المدغم فيه، في المضموم الفاء قبل هاءِ غائب نحو: لم يَرُدَّهُ، ورُدَّهُ. المساعد ٣/ ٣٤٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٦٠.

بابُ الاسمِ المنسوبِ إليه(١)

وهو المَزِيدُ آخِرَهُ للنّسبِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ مكسوٌر ما قبلَهَا، يُحذَفُ لأجْلِهَا ما قبلَ المكسورِ من ياءٍ مُدْغَمٍ فيها مِثلُها ما لم ينفصِلْ، ويُحذفُ أيضاً ما كانَ آخِرَ الاسمِ من ياءٍ مُشَدَّدةٍ رابعةٍ فصاعداً، فإن كانت ثالثةً نُسبَ إلى ما هي فيهِ، كما يُنسَبُ إلى المقصورِ الثّلاثيِّ، وتُحذَفُ أيضاً تاءُ التأنيثِ، وعلامةُ التثنيةِ، وجمعِ التصحيحِ في غيرِ جارٍ مجرَى (فَعْلاَنَ) أو غِسلينَ، ويُحذَفُ أيضاً آخرُ المنقوصِ، أو المقصورِ رابعاً فصاعداً / ٦٧ب/ ٦٧ب ما لم يكُنِ الرابعُ ألفاً لغيرِ التأنيثِ فَتُقلَبُ واواً، وقد تُحذَفُ، وإنْ كانَ ألفاً للتأنيثِ فيما سُكِّنَ ثانيهُ فقد تُقلَبُ واواً بعدَ زيادةِ ألفٍ ودونَ ذلك، وربَّما فُعِلَ بالمنقوصِ الرباعي ما يُفْعَلُ بالثُّلاثيِّ، ويُحذَفُ أيضاً لياءِ النَّسبِ عجزُ المركَّبِ بغيرِ إضافةٍ، وصدرُ ذي الإضافة إنْ كانَ مُعرَّفاً بالثاني، أو كنيةً وعجزُهُ إنْ لم يَكُنْهما، ورُبَّما حُذِفَ صَدْرُهُ، وقد يُبْنَى من جزءَي المركَّبِ اسمٌ فيُنْسَبُ إليه(٢).

(فَصْلٌ): يُقالُ في (فَعِيلَةٍ): فَعَلِيٌّ: وفي (فُعَيْلَةٍ) و(فَعُولَةٍ): فُعَلِيٌّ،

---

(١) يجعل حرف اعراب المنسوب إليه، ياء مشدّدة، تلي كسرة، نحو: هاشميّ ومالكيِّ.

(٢) وقد يبنى من جزءي المركب اسم فينسب إليه، كقولهم في امرئ القيس: مرقَسيّ، وفي عبد القيس: عبقسيّ، وفي حضرموت: حضرميّ، وفي عبد الدار: عبدريّ. المساعد ٣٦٤/٣.

ما لم يُضاعَفْنَ، أو تَعتَلُّ عينُ (فَعُولَة) أو(فَعيلَة) صحيحة اللاّم[1].

واعتلالُ لامَيْ (فُعَيلٍ) و(فَعيلٍ) يُلحقُهُما بـ (فُعَيْلَة) و(فَعيلَة)،وما أُلْحِقَ منهما صحيحُ الّلامِ لم يُقَسْ عليه[2]، و(فَعُولَةٌ) المعتلُّ الّلامِ كالصحيحها لا كـ (فَعُولٍ)، خلافاً لأبي العبّاس[3].

(فَصْلٌ): تُبْدَلُ الواوُ من همزة الممدودِ غيرِ المنصرِف، وفي المنصرِف وجهانِ، أجودُهُما فيما همزتُهُ أَصْلٌ التَّصحيحُ[4]، ومن آخر الثلاثيِّ المقصورِ/ ١٦٨أ/ أو المنقوصِ مفتوحاً ما قبلَ آخرِه[5]، ورُبَّما فُعِلَ ذلك ١٦٨أ
بنحوِ (مَرْمِيٍّ[6])، وتُبدَلُ الواوُ أيضاً من آخرِ (لِيٍ) ونحوِه[7]، ومِن الثُّلاثيِّ

(١) يقال في فَعيلة: فَعَلِيّ، كحنفيّ في حنيفة، وفي فَعَيلة وفَعُولة: فُعَليّ، فتقول في جُهَينة وبُثينة: جُهَنيّ وبُثَنيّ. وفي فَعيلة وفَعُولة في حَمُولة، ورَكُوبة: حَمليّ ورَكبيَ. ما لم تعتل عين فَعولة أو فَعيلة صحيحة اللام، مثاله قؤولة وطويلة، فنقول: قؤولي وطويليّ، ولا تحذف لئلا تتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، فيكثر التغيير. المساعد ٣/٣٦٥- ٣٦٦.

(٢) كقولهم في هُذيل: هُذلي، وفي ثقيف: ثقفيّ، والقياس عدم الحذف، فتقول: هُذيليّ وثقيفيّ واحترز بصحيحها من قصيّ وعليّ ونحوهما.

(٣) ينسب إلى عَدُوَّة كما ينسب إلى شَنُوءة فتقول: عَدوي كما تقول: شَنَئيّ، فلا تقول: عَدُوِّي، بلا تغيير، كما يقال ذلك في عَدُوّ. المساعد٣/٣٦٧.

(٤) ينظر التسهيل ٢٦١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٥٤.

(٥) ينظر التسهيل ٢٦٢.

(٦) ينظر التسهيل ٢٦٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٤٩.

(٧) ينظر التسهيل ٢٦٤

بعد فتح ثانيه، وردِّه إلى أَصْله، خلافاً لأبي عمرو في عدمِ تغييره[١]. وتُبدَلُ كسَرةُ عينِ الثلاثيِّ فتحةً، وتركُ ذلك في نحو (تَغلب) أعرَفُ[٢].

(فَصْلٌ): المحذوفُ الّلامِ إنْ جُبِرَ بِرَدِّها في التثنيةِ والجمعِ بالألفِ والتاءِ جُبِرَ في النَّسَبِ، وإلاّ فَوجْهان[٣]. ولا تُرَدُّ عينُ المجبورِ إلى أَصلِها، بَلْ تُفتَحُ إنْ لم تَكُنْ مُضَعَّفَةً، خلافاً للأخفشِ، وإنْ كانتْ في أَوَّلِه همزةُ الوَصْلِ حُذِفَتْ، وإنْ لم يُجبَرْ لم تُحذَفْ، ويُضَعَّفُ آخِرُ الثنائي المجهولِ الأصلِ، وإن كانَ ألفاً جِيءَ بعدَهَا بهمزةٍ، ولارَدَّ في نحوِ (عِدَةٍ) إلاّ أنْ تعتلَّ لامُهُ[٤].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٠ – ٣٤١، وينظر التسهيل ٢٦٣.

(٣) محذوف اللام يجبر بردها إن كان معتل العين، نحو: شاه، أصله: شَوْهَة كصَحْفة، فحذفت لامه، فوليت تاء التأنيث الواو، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها، فقلبت ألفاً. وكذا صحيح العين إن جبر بردّها في التثنية نحو: أخ وأب، قالوا في التثنية: أخوان وأبوان، برد اللام، فترد في النسب، فيقال: أخَويّ وأبَويّ. والجمع بالألف والتاء، نحو: أخت وسنة، قالوا في الجمع المذكور: أخوات وسنوات، برد اللام، فيقال في النسب: أخويّ وسنويّ، ومن جعل اللام هاء في سنه، قال: سنهيّ، وقد قالوا: سانَهْتُ. وإن لم يجبر بالرد في التثنية والجمع المذكور، فوجهان، الرد وعدمه، نحو: غَد وشفة يقال في التثنية: غدان وشفتان، فيقول في النسب غَدْويّ وشفَهيّ، وغَدِيّ وشَفيَ، بالاثبات والحذف. المساعد ٣/ ٣٧٠- ٣٧٢.

(٤) ينظر التسهيل ٢٦٣ – ٢٦٤.

(فَصْلٌ): تُبْدَلُ الهمزةُ من ياءِ نحوِ (سِقاية) وقَد تُجعَلُ واواً[١]، وفي نحوِ (غاية) ثلاثةُ أوجُه: أجودُها الهمزُ[٢]، ولا يُغَيَّرُ ما لامُهُ ياءٌ أو واوٌ من الثّلاثيِّ الصحيحِ العينِ السّاكِنِها، خلافاً لِيُونُسَ في فتح عَيْنِه وقلبِ يائه واواً

٦٨ب إن كان /٦٨ب/ ذا تاءِ تأنيث[٣]. والنَّسَبُ إلى (أُخت) ونظائرِها كالنَّسبِ إلى مُذكّراتها، خلافاً ليونُس في إيلائه ياءَ النَّسبِ تاءَاتِها[٤]. وتقول في (فمٍ) و(ذي) و(ذاتٍ) و(شاةٍ): فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ، وذَوَوِيٌّ، وشاهيٌّ[٥].

(فَصْلٌ) يُنْسَبُ إلى الجمعِ بلفظِ واحِده إنْ عُلِمَ، وإلاَّ فَبِلَفْظِه، وحُكمُ، أسماءِ الجمعِ والجموعِ المُسَمَّى بها حُكْمُ الآحادِ، وما غُيِّرَ في النَّسبِ تغييراً لَم يُذْكَرْ، أو سَلِمَ مِمّا ذُكِرَ حُفِظَ، ولم يُقَسْ عليه[٦].

---

(١) تبدل همزةً ياءُ سقاية، فتقول: سقائيّ، وقد تجعل واواً فتقول: سقاويّ.

(٢) يقال غايي، بابقائه على لفظه، وغائي، بقلب الياء همزة. وغاوي، بقلب الهمزة المبدلة من الياء واواً، وأجودها الهمز، وذلك لسلامته من ثقل الياءات.

(٣) تقول في ظَبْي ودَلْو: ظَبييّ ودلويّ، وعلى مذهب يونس يقال: ظَبَويّ وغَزَوي، بفتح الغين وبالواو، إن أنث بالتاء. المساعد ٣/٣٧٦.

(٤) فنقول في أخت وبنت وثنتان: أخويّ وبنويّ وثنويّ، ويقول يونس أختيّ، وبنتيّ، في إيلاء ياء النسب التاء.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧.

(٦) تقول في الفرائض: فرضيّ وكذا في الكتب: كتابيّ، وإلا فبلفظه، ومنه قولهم: اعرابيّ. وحكم اسم الجمع والجموع المسمى بها حكم الآحاد، فنقول في قوم: قوميّ =

(فَصْلٌ): قد تلحَقُ ياءُ النَّسَبِ أسماءَ أَبعاضِ جسمِ الإنسانِ مبنيَّةً على (فُعَال[١])، أو مَزيداً في آخرِها أَلِفٌ ونونٌ للدلالةِ على عِظَمِهَا[٢]، وتلحقُ أيضاً فارقةً بينَ الواحدِ وجنسهِ، وعلامَةً للمبالغةِ، وزائدةً في بنيةِ الكلمة[٣]، ورُبَّما جَعَلُوا ياءَ النَّسبِ كياءِ قاضٍ، فعَوَّضوا أَلفاً قَبْلَ ما تَليهِ الياءُ[٤]، ويُسْتَغْنَى عَنِ الياءِ غالباً بصوغِ (فَعَّال) من لفظِ المنسوبِ إليهِ إنْ قُصِدَ الاحترافُ والمعالجةُ، وَبصَوْغِ (فاعِلٍ) إنْ قُصِدَ معنى ذي الشيءِ لا غيرُ، ورُبَّما أُقيمَ (فَعَّالٌ) مقامَ (فاعِلٍ).

=

وكذا اسم الجنس، فنقول في تمر: تمريّ،وفي الأنصار: انصاريّ، وفي كلاب وأنمار: كلابي وأنماري، ومنه قولهم: المدائني في النسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه. المساعد ٣/٣٧٩.

(١) مثال ذلك: أُنافيٌّ، للعظيم الأنف، ينظر التسهيل ٢٦٥ – ٢٦٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٤.

(٢) نحو: رقبانيّ ولحيانيّ، للعظيم الرقبة واللحية.

(٣) الفارقة كقولك: زنجيّ وزنج، ويهودي ويهود، وعلامة للمبالغة نحو: رجل أعجميّ وأحمريّ، إذا كان كثير العجمة والحمرة، وزائدة نحو: كرسيّ وحواريّ بمعنى ناصر.

(٤) وذلك قولهم في يمنيّ: يمانٍ وفي شاميّ شامٍ فيصيران كقاضٍ.

٦٩أ

/٦٩أ/ بابُ أَمْثِلَةِ الجَمْعِ قَلِيلِه وكثيرِه

يَدُلُّ غالباً على قليلِهِ وهو من ثلاثـة إلى عشـرة تصـحيحُهُ أو تكسـيرُهُ على (أَفْعُلٍ) أو (أَفْعَالٍ) أو (أَفْعِلَةٍ) أو (فِعْلَة)[١] إلاَّ فيما أُهْمِلَ جمعُهُ بغـيرِ ذلكَ، فمِنَ الأسماءِ ما جُمِعَ في الحالين بما هـو لإحْـدَاهُما، ومـا حُـذفَ في الإفرادِ مردودٌ في التكسيرِ، وإذا أَحلتَ على اسمٍ فَلْيُقَسْ عليهِ مُوازِنُـهُ مـا لم يَمْتَزْ بجمودٍ أو اشتقاقٍ أو عدمِ قيدٍ[٢].

(فَصْـلٌ: (أَفْعُـلٌ) لصـحيحِ العـينِ كَفَلْـسٍ، ولمؤَنَّـثٍ كعَنَـاقٍ وذِرَاعٍ وعقاب، ويُحْفَظُ في نحوِ عَيْنٍ وثَـوْبٍ وعَبْـدٍ وفِعْـلٍ وَرَسَـنٍ وعِنَـبٍ ونِعْمَـةٍ ومَكانٍ[٣].

(فَصْلٌ): (أَفْعالٌ): لغـيرِ مـا قياسُـهُ (أَفْعُـلٌ) مـن ثُلاثـيٍّ جامـدٍ لا يُـوازِنُ (فُعَلاً) غالباً، ولم يُجاوَزْ[٤] في إِبِلٍ ونحوِ فُلُوٍّ ومُدْيٍ وفَعَلٍ مضاعفاً، وغالبـاً في نحو: نَمِرٍ وعِنَبٍ وعَضُدٍ وفُعُلٍ وجِلْف، ويُحْفَظُ في نحـوِ: فَعْـلٍ وفَعيـلٍ وخَلَـقٍ وحُرٍّ ويَقِظٍ ونَكِدٍ وشاهِدٍ ومَيْتٍ، وَنَدَرَ في أَلْوَدٍ، وهو تاركُ التَّفَقُّدِ[٥].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٦٨، والمساعد ٣/ ٣٩٣.

(٢) ينظر التسهيل ٢٦٧، ٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٩، والهمع ٦/ ٨٧ — ٩١.

(٣) ينظر التسهيل ٢٦٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٩، ٩٩، ١٠٠، ١٢٥، والمساعد ٣/٣٩٩—٤٠١، والهمع ٦/٨٧ — ٨٨.

(٤) يعني أنّ (فعلاً) يلزم جمعها على (أَفْعالٍ)، كإبلٍ وآبالٍ، المساعد ٣/ ٤٠٢.

(٥) ينظر التسهيل ٢٦٩ — ٢٧٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١١٦، ١١٩، والهمع ٦/ ٨٨ — ٨٩.

٦٩ب (فصْـلٌ): /٦٩ب/ (أَفْعِلَـةٌ) لنحـوِ: جَنَـاحٍ: وسِـلاَحٍ، وغُـرَابٍ، ورَغيفٍ، وعَمُودٍ، ولم يُجَاوَزْ في المعتلِّ الآخرِ ذي الألـفِ، ولا المضـاعَفِ غالباً، ويُحفَظ في نحو: شحيحٍ، و(فِعْلَةٌ) في نحـو: فـتىً، وصَبِيٌّ، وغـلامٍ، وشَيْخٍ[١].

(فَصْلٌ): مِنْ أَمْثِلَة الكثيرِ (فُعْلٌ) وهو لنحوِ أَحْمَرَ وحمراءَ، وتُضَمُّ عَيْنُهُ الصحيحةُ اضطراراً، ويُحفظُ في نحو: أَسَدٍ، وَوَرْدٍ، وَبَدَنَة، وَبازِلٍ، وفُلْك. و(فُعُلٌ) لِمَا صَحَّ عينُهُ مِن مُذَكَّرٍ رُباعيٍّ مَزِيدٍ قبلَ آخرِه مَـدَّةٌ، وَيُحفَـظُ في مضاعَفٍ ليسَ كذَلُولٍ، وفي وصفٍ ليسَ بفَعُـولٍ، وفي نحـوِ صَـناعٍ وكَنَـازٍ وعَجُولٍ وصحيفة وسَقْفٍ ونَمِرٍ وسَحْلٍ ونَصَفٍ وخَتِنٍ وشارِفٍ، ويَجِـبُ تَسكينُ عيْنِـه إنْ كانـت واواً إلاّ في الضـرورة، ويجـوزُ إنْ لم يَكُنْهـا أو لَـمْ تُضاعَفْ، وتُكْسَرُ الفاءُ حينئذ في نحو: بُيُضٍ[٢].

(فَصْلٌ): (فُعَلٌ) لنحوِ غُرْفَة والكُبْرى، ويُحْفَظُ في نحو: قَرْيَـة وحُولَـة وسَرِيرٍ وشِبْهِهِ في التضعيفِ. و(فِعَلٌ) لنحوِ نِعْمَة، ويُحفَـظُ في نحـو خَيْمَـة وَتَارَةٍ وَمَعِدَة وقَشْعٍ[٣].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٧٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣١، وشرح ابن عقيل ٤/ ١١٨، ١١٩، والهمع ٦/ ٩٠، ٩١.

(٢) الدجاجة بائض وبيوض والجمع بُيُضٌ ككُتُبٍ وميلٍ. القاموس (بيض). وينظر التسهيل ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢

(٣) ينظر التسهيل ٢٧٣.

٧٠أ (فَصْلٌ): (فعَالٌ) لنحوِ كريمٍ وكريمةٍ /٧٠أ/ وصَعْبَة ونُفْسَاءَ وبَطحاءَ وَحَرْمَى وغضبانَ ونَدْمَان وَخُمْصَان ومُؤَنَّثاتها، ولَمَا لم يُلازمْهُ غيرُهُ من الثلاثيِّ، ولم يُجاوَزْ في نحو طَوِيلٍ، وَيُناوِبُهُ الفُعُولُ في الثلاثيِّ مساوياً في نحو: كَعْبٍ، وربَّما اجْتَمَعا، وفائقاً في نحو: عدْلٍ وبُرْدٍ وضِلَعٍ وقاعد، ومَفُوقاً في نحو: جَبَلٍ وَبَدْرَة وَبُرْمَة وَصَعْب، ونادراً فيما عينُهُ واوٌ، كَثَوْب، وانْفَرَدَ فُعُولٌ مقيساً بما عينُهُ ياءٌ، كَبَيْت، وبنحو: نَمِر، ومحفوظاً بنحو عَنَاق وظريف، وانْفَرَدَ (فعَالٌ) مَحْفُوظاً بنحو سِرحان وفَصِيلٍ وَوَجِعٍ وجَوَاد وَجَيِّد وَرَقَبة وَهجَان، ونَدَرَ في نحو: أَعْجَفَ وعَجْفاءَ، وقد تلحقهُمَا التاءُ كالبُعُولَة والجِمَالَة، وَرُبَّما استْغنيَ عَنْهُما بنحو كَليب وظُؤار[1].

(فَصْلٌ): (فُعَّلٌ) لنحو ضارب وَضارِبَة[2]. و(فُعَّالٌ) و(فَعَلَةٌ) لنحو كافرٍ، فإن اعتّلَ لامُهُ، التُزمَ به (فَعَلَةٌ) إلاّ ما نَدَرَ منْ نحو غُزَّى[3].

و(فعَلَةٌ) لنحو قُرْط وَغَرْد وَقِرْد[4]. و(فَعْلَى) لـ (فَعيل) بمعنى مَفْعُول ممّا يُكْرَهُ، ولمَا حُملَ عليه من (فَعِل) وغيره لشَبَه معنويٍّ[5]، و(فعْلَى) ٧٠ب /٧٠ب/ قليلٌ كَحجْلَى وَظِرْبى[6]، و(فُعَلاءُ) لنحو كريمٍ، وَجَبانٍ،

---

(١) ينظر التسهيل ٢٧٢ – ٢٧٣، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٤ – ١٣٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧٤.

(٣) ينظر التسهيل ٢٧٤.

(٤) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٥) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٦) ينظر التسهيل ٢٧٥.

وشُجَاعٍ ما لَمْ يُضاعَفْ أو تَعْتَلَّ لامُهُ فَيُكَسَّرُ على (أَفْعِلاءَ)، ويُحْفَظُ (فُعَلاءُ) في نحو شَاعِرٍ وخَلِيفة، ووَدُودٍ، وسَمْحٍ، وأسيرٍ[1]. و(أَفْعِلاءُ) في نحو صديقٍ، ونَصِيبٍ، وهَيِّنٍ[2].

(فَصْلٌ): (فِعْلانٌ) لذي واوٍ كَعُودٍ، ولنحوِ غُرابٍ، ولم يُتَجاوَزْ غالباً في نحو صُرَدٍ، ويُحْفَظ في نحو (فَعْلٍ) و(فَعِيلٍ) و(فَعَلٍ) وصِنْوٍ وقَعُودٍ وصِوَارٍ[3] وشُجاعٍ وحائطٍ[4]. و(فُعْلانٌ) لنحوِ قضيبٍ، ويُحْفَظُ في (فَعْلٍ) و(فَعَلٍ) و(فَعَالٍ) و(فاعِلٍ)، ونحوِ ذِئْبٍ وَثَنِيٍّ وأسْوَدَ[5].

(فَصْلٌ): (فَوَاعِلُ) لما ثانيه ألفٌ زائدةٌ، وتلي عينَهُ ياءٌ في نحوِ جامُوسٍ وَسَاباطٍ[6]، ويَنْدُرُ في (فاعِلٍ) وَصْفاً لِمُذَكَّرٍ عاقِلٍ[7].

(فَصْلٌ): (فَعَالَى) لنحوِ كَسْلاَنٍ، ونَدمانٍ، وذِفْرَى[8]، وغَضْبَى

---

(١) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٣) الصّوار: قطع بقر الوحش.

(٤) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(٥) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(٦) الساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق والجمع: سَوابيط وساباطات. القاموس (سبط).

(٧) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(٨) الذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن جمعه ذفريات وذَفارى. القاموس الميحط (ذفر).

وحُبْلَى، وفَعْلاء، ويُحفَظُ في نحوِ حَبِطٍ، ويَتيمٍ، وأَيِّمٍ، وقد تُكْسَرُ لامُهُ[١]، و(فُعَالَى) في نحوِ كَسْلانٍ وأَسيرٍ محفوظٌ[٢].

(فَصْلٌ): (فعائِلُ) لـ (فَعِيلَةٍ)، ونحو رِسَالةٍ، وحَمَامَةٍ، وذُؤابَةٍ، وحَلُوبَةٍ، ويُحْفَظُ في الوصفِ والعاري مِنِ التّاءِ[٣].

١٧١أ (فَصْلٌ): مثالُ (مَفاعِلَ) /١٧١أ/ لنحوِ الأَكبرِ، ولِكُلٍّ ما زادَ على ثلاثةِ أحرُفٍ من غير ما ذُكِرَ، فإنْ كانَ رابِعُهُ حرف لينٍ أو أُوثِرَ التعويضُ من محذوف كُسِّرَ بمثالِ (مَفاعيل)، ويُحذَفُ من الزوائدِ ما يتعذَّرُ به أحدُ المثالين[٤]، فإن اكتُفِيَ بواحدٍ وفي الكلمة أكثَرُ، أُبْقِيَ ما فيه معنًى زائدٌ، وما بحذفه عَدَمُ النَّظيرِ، وما لا يُغني حَذْفُهُ عن حذفِ غيرِه، وفي ترجيحِ البقاءِ بصحَّةِ الزائدِ أو تقدُّمه أو كَوْنِه للإلحاقِ، خلافٌ فإنْ تكافَأَ الزائدانِ ثبتَ التخييرُ، وإن تعذَّرَ أحدُ المثالَيْنِ ببعضِ الأُصولِ حُذِفَ خامِسُها، أو رابِعُها إنْ ماثَلَ بعضَ الزوائد لفظاً أو مَخْرَجاً[٥].

(فَصْلٌ): يُستَغنَى غالباً بالتَّصحيح عنِ التكسيرِ في الخماسيِّ المُجَرَّدِ،

---

(١) ينظر التسهيل ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧٧.

(٣) ينظر التسهيل ٢٧٧ – ٢٧٨.

(٤) يريد بهما موازيا (فعالل) و(فعاليل).

(٥) ينظر التسهيل ٢٧٨ – ٢٧٩، والمساعد ٣/ ٤٦٥.

وفي مَفْعُولٍ، والمُضَعَّفِ العينِ غيرِ ثُلاثيٍّ، وفي المزيدِ أوَّلُهُ ميمٌ مضمومةٌ إلاّ (مُفْعُلاً) وما يَخُصُّ المؤَنَّثَ من (مُفْعِلٍ)(١).

(فَصْلٌ): أُهْمِلَتْ آحادُ بعضِ الجمُوعِ فاسْتُغْنِيَ ببعضِها عن تكسيرِ بعضِ الآحادِ(٢)، وقد يُهمَلُ تكسيرُ مُذَكَّرٍ لا يَعْقِلُ، فيُجْمَعُ بالألفِ

٧١ب /٧١ب/ والتاءِ(٣)، وما أفادَ معنى الجمعِ قابلاً للتاءِ الدالةِ على الواحدِ(٤)، أو موازناً لـ (فَعْلٍ(٥)، أو (فعَلٍ(٦))، أو (فَعَلٍ(٧) أو (فَعَالٍ)، أو (فاعِلٍ) أو (فُعْلَةٍ)، أو (فَعْلَةٍ)، فهو اسمُ جَمعٍ لا جمعٌ، وقد يُوافِقُ لفظَ واحدِه، كَحَنْوَةٍ، وبُهْمَى، وطرْفاءَ في الأَعْرَفِ(٨). وقد يُجْمعُ المُكَسَّرُ ما لم يوازنْ (مَفَاعِلَ) أو (مفاعِيلَ) جَمْعَ شَبيهِهِ مِن مُثُلِ الآحادِ، ورُبَّما جُمِعَ موازِنُ (مفاعِلَ) بالألفِ والتاءِ(٩).

---

(١) ينظر التسهيل ٢٦٨.

(٢) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٣) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٤) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٨٢، وينظر التسهيل ٢٨٠.

(٦) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٧) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٨) ينظر التسهيل ٢٨٠، ٢٨١.

(٩) ينظر التسهيل ٢٨٢.

باب التَّصغير

يَقْبَلُهُ مِن المتَمكِّنِ ما سِوى (غيرٍ) و(عِنْدَ) و(حَسْب) و(مَعَ) وما شابَهَ الفعلَ في العَملِ، أو وُكِّدَ به توكيداً معنويّاً، أو عُلِّقَ على زمانٍ عَلَماً أو كالعَلَمِ، أو التُزِمَ ورُودُهُ حالاً[1]، ويَقْبَلُهُ من غيرِ المتَمكِّنِ (الذي) و(ذا) وفروعُهُما[2]، فإذا صُغِّرَ المتمكِّنُ ضُمَّ أوّلُهُ وقُلِبَ ثانيه واواً، إنْ كانَ ألفاً زائدةً أو مجهولةَ الأصلِ، وفُتِحَ مطلقاً، وزِيدَ بعدَهُ ياءٌ ساكنةٌ، يُحذَفُ لها أَوَّلُ ياءَينِ وَلياهَا، ويُقلَبُ ياءً ماوليَها ١٧٢أ
مِن واوٍ وُجُوباً إنْ سُكِّنَتْ أو /١٧٢أ/ اعتَلَّت أو كانت لاماً، واختياراً إن تَحرَّكَتْ ولم تكن لاماً[3]. ويُكْسَرُ ما وَلِيَ ياءَ التصغير غيرَ آخرٍ ولا مُتَّصِلٍ بتاءِ تأنيثٍ أو مُنَزَّلٍ منزِلَتَهُ، أو مُتَّصِلٍ بألفِ التأنيثِ أو الألفِ قبلَها[4]،

---

(١) ينظر التسهيل ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨٩، وينظر التسهيل ٢٨٨.

(٣) يقال في التصغير في درهم ودينار: دُرَيْهم ودُنَيْنير، ويحذف لياء التصغير أول ياءين ولياها كقولك في هُبَيْخ، ويقلب ياءً ما وليها من واو وجوباً بان سكنت نحو: عُجَيِّز في عجوز، أو اعتلت، نحو: مُقَيْم في مقام، وأصله: مُقَوْم. أو كانت لاماً، نحو: غُزَيّ وَغُزَيَّة وعُشَيَّة في تصغير غزْو، وغَزْوة وعشواء. واختيارا بان تحركت ولم تكن لاماً احترازا من كروان، فانهم قالوا في الجمع: كراوين ومع هذا لا يقال في التصغير إلا كريّان وكريّين. ينظر المساعد ٣/٤٩٤ — ٤٩٦.

(٤) تقول في دِرْهَم: دُرَيْهم، وان كان مكسوراً أُقِرَّ على كسرته، كزُبيرج في زبرج، ولا متصل بهاء التانيث، فان كان متصلا بها فتح نحو: نُمَيْرَة، وإلا كُسر نحو: دُحَيْرِجَة.

=

أو ألفِ (أَفْعَالٍ)، أو ألفٍ ونونٍ لم يُبْنَ التكسيرُ عليهما[١].

وَيُتَوَصَّلُ إلى مثالِ (فُعَيْلٍ) في الثُّنائيِّ المحذوفِ الفاءِ أو العينِ أو اللامِ بردِّ المحذوفِ[٢]. وتُزَالُ ألفُ الوَصْلِ مِمَّا هي فيهِ مطلقاً[٣].

وَيُتَوَصَّلُ إلى مثالِ (فُعَيْعِلٍ) أو (فُعَيْعِيلٍ) فيما يُكَسَّرُ على مثالِ (مَفاعِلَ) أو (مفاعِيلَ) بما تُوُصِّلَ إليهما فيه. إلاّ أنَّ تاءَ التأنيثِ، وألفَهُ الممدودةَ، والألفَ والنونَ المزيدتينِ بعدَ أربعةِ أحْرُفٍ فصاعداً، لا يُحْذَفْنَ في التَّصغيرِ[٤].

ويُرَدُّ إلى أَصلِهِ ذو البدلِ غيرِ اللازمِ، ويُكْسَرُ جوازاً أوّلُ ما ثانيهِ ياءٌ، كما يُكسَرُ في جَمْعِهِ على (فُعُولٍ)[٥].

=

أو اسم منزل منزلتها أو ألف التأنيث نحو: حُبَيْلى في حُبْلَى. أو الألف قبلها نحو: حُميراء، أو ألف افعال نحو: أُثَيّاب في أثواب وأُجَيْمال في أجمال. أو ألف ونون مزيدين كسكران فتقول: سُكيران. ينظر المساعد ٣/٤٩٨ — ٥٠٠.

(١) ينظر التسهيل ٢٨٤ — ٢٨٥.

(٢) يرد ما حذف من الثاني، سواء أكان المحذوف فاء كعدة أم عيناً كسَه أم لاماً كيدٍ، فتقول: وُعَيْدَة، وسُتَيْه، ويُدَيّ، وتقول في سنة: سُنَيَّه وسُنَيْهَةَ على اللغتين.

(٣) تزال ألف الوصل مما هي فيه مطلقا، وذلك لأن ثاني المصغّر متحرك، فلا حاجة إليها، فتقول في اسم وانطلاق واستضراب: سُمَيّ ونطيليق وتُضَيْرِب.

(٤) ينظر التسهيل ٢٨٥.

(٥) ينظر التسهيل ٢٨٦.

(فَصْلٌ): تَلْحَقُ تاءُ التأنيثِ المؤنَّثَ الخالي من علامَةٍ إنِ اتَّصَلَ آخِرُهُ بياءِ التَّصغيرِ، وإلاّ فَلاَ، إلاّ ما نَدرَ باللحاقِ أو عَدَمِه، ولاَ اعتبارَ هنا ٧٢ب /٧٢ب/ بأَصالَةِ تأنيثِ المُذكَّرِ مُسَمَّاهُ، خلافاً لِيُونُس[(١)].

(فَصْلٌ): تُصَغَّرُ أسماءُ الجموعِ وجموعُ القِلَّةِ، ولا يُصَغَّرُ جَمْعُ كثرةٍ إلاّ بالرَّدِ إلى أحَدِ أَمثلةِ القلَّةِ، أو إلى الواحدِ مجموعاً بتصحيحِ التَّذكيرِ إنِ استوفى الشروطَ، وبتصحيحِ التأنيثِ إنْ لم يَسْتَوْفِها[(٢)].

(فَصْلٌ): قد يُهْمَلُ تكسيرُ المصغَّرِ، ويُصَغَّرُ على غيرِ المكبَّرِ كما صُنِعَ نحوُ ذلكَ في التَّكسيرِ[(٣)].

وقيلَ في (ذا) و(الّذي) وفروعهما، (ذَيَّا) و(الّلذَيَّا) و(تَيَّا) و(اللّتَيَّا) و(أُولَيَّاءُ) و(اللّذَيُّونَ) و(اللّتَيَّاتُ)[(٤)].

(فَصْلٌ): تصغيرُ الترخيمِ بِجَعْلِ المزيدِ فيهِ مُجَرَّداً مُعْطَى ما يليقُ بِهِ من (فُعَيْلٍ) أو (فُعَيْعِلٍ)[(٥)].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٢) ينظر التسهيل ٢٨٧.

(٣) ينظر التسهيل ٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٨٨، ٤٨٩، وينظر التسهيل ٢٨٨.

(٥) سمّي بهذا الاسم، لأن في حذف الزائد تسهيل الكلمة، بتقليل لفظها، والترخيم في اللغة التسهيل، منقول في أزهير: زُهَيْر، وفي منطلق: طُلَيق وفي مستخرج: خُرَيج وفي مدحرج: دُحيرج، فتجعل إن كانت الأصول ثلاثة، على مثال فُعَيْل، أو أربعة على مثال: فُعَيْعِل. المساعد ٣/٥٢٩.

(قَدْ): مَعَ الماضي لتقريبهِ مِنَ الحالِ، ومَعَ المضارعِ للتَّقليلِ إنْ قَبِلاَ، وإلاَّ فهيَ مَعَهما للتحقيقِ، ولا يُفصَلُ مِن أحدِهما بغيرِ قَسَمٍ[1].

ومثلُها في الأصل (هَلْ) عند سيبويهِ[2]، وأُلزِمَت الاستفهامَ مُغنيَةً عن الهمزةِ فيما ليسَ تقريراً، /١٧٣أ/ ولا طلبَ تعيينٍ، ولا داخلاً على نفيٍ، ١٧٣أ
وتَتَفَرَّدُ بمقامِها مقامَ النَّفي مُوجبةً بـ (إلاّ) ولأصالَةِ الهمزَةِ اسْتأْثَرَتْ بتَمامِ التَّصديرِ، فَدَخَلَتْ على الواوِ والفاءِ وثُمَّ، ولم يَدْخُلْنَ عليها[3]، بخلافِ (هَلْ)، ورُبَّما حُذِفَتْ لدليلٍ[4].

(فَصْلٌ): هَلاّ، و(أَلاّ) حرفا تحضيضٍ يليهما ماضٍ أو مُضارعٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ. ومِثلُهما (لولا)، و(لَوْمَا) ويَدُلاّنِ أيضاً على امتناعٍ لوجودٍ، فلا يليهما إلاّ اسمٌ مبتدأٌ لا فاعِلٌ، خلافاً لبعضِ الكوفيين[5].

(فَصْلٌ): (ها) و(يا) و(أَلاَ) و(أمَا) للتَّنبيهِ[6]. وأكثرُ استعمالِ (ها)

---

(١) ينظر التسهيل ٢٤٣، ٢٤٤، الكتاب ٣/ ١١٤، ١١٥، ١٥١، ٤/ ٢٢٣.

(٢) الكتاب ٣/ ١٨٩، وينظر المساعد ٣/ ٢١١.

(٣) يريد بذلك: الواو والفاء وثم، لم يدخلن على همزة الاستفهام. المساعد ٣/ ٢١٦.

(٤) ينظر التسهيل ٢٤٣.

(٥) الكتاب ١/ ٩٨، ٢/ ٣٠٨، ٣/١١٥، وينظر التسهيل ٢٤٣ — ٢٤٤.

(٦) ينظر التسهيل ٢٤٤.

مَعَ اسمِ إشارةٍ، أو ضمير رفعٍ مُنْفَصِلٍ[١]، وقد تُبْدَلُ همزةُ (أما) هاءً أو عيناً؛ وتُحْذَفُ ألفُها في الأحوال الثّلاث[٢].

(فَصْلٌ): من حروفِ الجوابِ (نَعَمْ) وكسرُ عينِها لغةٌ كَنانيّةٌ، وربّما أُبْدِلَتْ حاءً، وهي لتصديق مُخبرٍ، أو إعلامِ مُسْتَفهِمٍ، أو وَعْدِ طالبٍ[٣]، و(إيْ) بمعناها وتختصُّ بالقسمِ، وإنْ وَلِيَها اللّهُ فُتحتْ ياؤُها أوحُذِفَت /٧٣ب/ [أو][٤] سُكِّنت[٥]، و(أَجَلْ) لإجابَة المخبِرِ[٦]، و(بَلَى) لإثباتِ ما ذُكِرَ قبلَها مثبتاً أو منفيّاً أو مُسْتَفْهَماً عَنْهُ، وربَّما وقَعتْ (نَعَمْ) موقعَها بعدَ استفهامٍ داخلٍ على نفيٍ[٧]. ٧٣ب

(فَصْلٌ): (أَمَّا) حرفُ تفصيل مُؤَوَّلٌ بـ (مَهْمَا يكُنْ من شيءٍ)، فلذلكَ لَزِمَ الفاءُ بعدَها، ولا يليها إلاّ مبتدأٌ أو مُتَعَلِّقٌ بفعلٍ بعدَهُ، وتكرارُها أكثرُ من إفرادِها[٨]. و(كَلاَّ) للرَّدعِ عن زعمِ غيرِ الصّوابِ، أو لتوطئةِ القسمِ[٩].

---

(١) ينظر التسهيل ٢٤٤، ومغني اللبيب ٤٥٦.

(٢) عند حذفِ ألفِ (أما) يقال: أَمَ واللهِ وهَم واللهِ، وعَمَ والله. ينظر التسهيل ٢٤٤، ومغني اللبيب ٧٨، والمساعد ٣/ ٢٢٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٤، وينظر التسهيل ٢٤٤ – ٢٤٥.

(٤) الزيادة من التسهيل ٢٤٥، يقتضيها السياق.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٠٠ – ٥٠١، وينظر التسهيل ٢٤٥.

(٦) ينظر التسهيل ٢٤٥، ومغني اللبيب ٢٩، والهمع ٤/ ٣٧١ – ٣٧٢.

(٧) الكتاب ٤/ ٢٣٤، وينظر التسهيل ٢٤٥.

(٨) ينظر التسهيل ٢٤٥، والكتاب ٤/ ٢٣٥.

(٩) الكتاب ٤/ ٢٣٥، وينظر التسهيل ٢٤٥.

بابُ التَّصريفِ

إنْ كانَ الاسمُ المجرَّدُ ثلاثيّاً حُرِّكَ فاؤهُ مطلقاً وسُكِّنَ عينُهُ، أو حرِّكَ بغيرِ ضمَّة بعدَ كسرة أو كَسْرَةٍ بعدَ ضَمَّةٍ إلاَّ ما نَدَرَ من الدُّئل[(١)]، وإنْ كانَ رباعيّاً توافَقَ أوَّلُهُ وثالثُهُ في الحركاتِ، أو كُسِرَ أوَّلُهُ وفُتِحَ ثانيه أو ثالثُهُ، أو ضُمَّ أوَّلُهُ وفُتِحَ ثالثُهُ، خلافاً لُمنْكِرِه[(٢)]، وإن كانَ خماسيّاً فُتِحَ أوَّلُهُ

٧٤أ كسَفَرْجَلٍ وجَحَمْرَشٍ[(٣)] أو كُسِرَ كَقِرْطَعْبٍ[(٤)]، أو /٧٤أ/ ضُمَّ كقُذَعْمِلٍ[(٥)]،وفي هُنْدَلِعٍ خلافٌ[(٦)]،وما سوَى ذلك مُهْمَلٌ[(٧)]، ولا ينقصُ عن ثلاثة دونَ حذف إلاّ حرفٌ أوْ شِبْهُهُ[(٨)]، ولا يتحرَّكُ في المجرّدِ حرفٌ بعد متحركينِ ما لم يكُنْ آخراً، إلاّ في نحوِ عُلَبِطٍ[(٩)]، لأنَّهُ في الأصلِ ذو

---

(١) الدُّئل بالضم وكسر الهمزة وقد تضم الهمزة (ابن آوى) القاموس (دأل). وينظر التسهيل ٢٩٠.

(٢) التسهيل ٢٩٠ – ٢٩١.

(٣) يقال للأفعى العظيمة (جَحَمْرَشٍ)، وقال السيرافي: هي العجوز المسنّة. القاموس المحيط (جحمرش) والمساعد ٤/ ١٧.

(٤) القِرطَعْب، بمعنى شيء، يقال ما عنده قِرْطَعْبَةٌ، والمساعد ٤/ ١٧.

(٥) يقال للبعير الضخم قُذَعْمِلٍ.

(٦) هُندَلِعٍ: اسم بقلة.

(٧) ينظر التسهيل ٢٩١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦.

(٨) ينظر التسهيل ٢٩٠، ٢٩١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠١٣.

(٩) يقال للرجل الضخم: (عُلَبِط). القاموس المحيط (علبط).

أَلِـف ثالثـة[١]، ولم يُتَجـاوَزْ بالأسمـاءِ المزيـدِ فيهـا السـبعةُ، ولا بالأفعـالِ السِّتَّةُ[٢].

(فَصْلٌ): يُحكَمُ بزيادة الحرفِ إنْ ثبتَ دليلُ ذلكَ، وإلاّ فهـو أَصْـلٌ، والوَزنُ أنْ يُقابَلَ أوَّلُ الأُصولِ بفاءٍ، وثانيها بعينٍ، وثالثُها بـلامٍ، ورابعُها وخامسُها بتضعيف اللّامِ مُسَوًّى بينَهـا في الشَّكلِ، وإن كـانَ في الموزونِ زائدٌ، زِيدَ في المثالِ على ما هُوَ عليهِ مِن الصورةِ والمحلِّ مـا لم يَكُـنْ تكريرَ أصلٍ، فيكرَّرَ في مقابلتهِ مُقابِلُ الأصل عند الأكثرِ[٣].

(فَصْـلٌ): الزائـدُ تكريـرُ عـينٍ أو لامٍ، أو عـينٍ ولامٍ، أو فـاءٍ وعـينٍ أو بعـضُ حـروفِ (سـألتمونيها)، وأقلُّهـا مَوْقعـاً الهـاءُ والـلامُ، وإن كُـرِّرت /٧٤ب/ الفـاءُ وحـدَها لم تُعَـدَّ زائـدَةً عنـد الأكثـرِ[٤]، ٧٤ب
ولم يُـزَدْ في خُماسـيٍّ إلاّ حَـرْفُ مَـدٍّ قبـلَ آخـرِهِ، ورُبَّمـا زِيـدَ بعـدَ آخـرِهِ، ويُـزادُ في غـيرِهِ إلى أن يصـيرَ سُـباعيّاً[٥]، ولم يُـزد قبـلَ فـاءِ الثلاثـيِّ غـيرِ المناسـبِ لحـرفٍ أكثـرُ مـن حـرفٍ إلاّ في (إِنْقَحْـلٍ)[٦]

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٩، ٤٣٧، وينظر التسهيل ٢٩١.

(٢) ينظر التسهيل ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩.

(٣) ينظر التسهيل ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٢٨ – ٢٠٣١.

(٤) ينظر التسهيل ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٣١ – ٢٠٣٤.

(٥) ينظر التسهيل ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

(٦) إِنْقَحل: هو الرجل الذي يبس جلده علىعظمه من البؤس والكبر والهرم. القاموس (قحل) والممتع في التصريف ١/١٣.

و(إِنْزَهْـوٍ)[1]، ولا قبـلَ فـاءِ غـير الثلاثـيِّ مطلقـاً، إلاّ في نحـوِ (تَـدحُرجٍ) و(مُدَحْرَجٍ)[2].

(فَصْلٌ): المَزيدُ مُتجدِّدٌ وغيرُ مُتَجَـدِّدٍ، وكلاهُمـا في الغالـبِ مُـؤَثِّرٌ في اللفظِ إلحاقاً أو مَـدّاً أو تعويضـاً، ومـؤثِّرٌ في المعنى، والملحَـقُ مـا وازَنَ بـه الثلاثيُّ أو الرُّباعيُّ ما فوقَهُ محكوماً لَهُ بحكمِ مُقابلِه غالباً، وإن كانَ الملحـقُ فعلاً وازنَ مصدَرُهُ مصدَرَ الملحقِ به، ولا يُزادُ في الغالبِ مُلْحَـقٌ أوَّلاً، ولا تُلْحَقُ ألفٌ إلاّ آخراً، والمُلْحَقُ مقيسٌ إنْ كانَ بتكرير اللامِ، وإلاّ فمسموعٌ ما لم يكن ثلاثياً أُلْحِقَ بخماسيٍّ، فالمختارُ إلحاقُهُ بتكريرِ عَيْنِه ولامِه مطلقـاً، ١٧٥أ
أو بزيادةِ نونٍ ثالثةٍ /١٧٥أ/ وألفٍ آخِرَةٍ إن كانَ للإلحاقِ نحو سَفَرْجَلٍ[3].

(فَصْلٌ): تَماثُلُ الفاءِ مع اللاّمِ قليل، ومَعَ العينِ أَقَـلُّ، وَمعَهُمَـا مُهْمَـلٌ إلاّ ما ندَرَ كـ (بَبَّـةٍ)[4]، ولـيسَ منـهُ الـواوُ،[5] خلافـاً للأخفـشِ، وبـابُ سِمْسمٍ وَصلْصَالٍ واسعٌ، وأُهْمِلَ (فَعْلاَلٌ) غيرُ الخَزْعَالِ[6] بغـيرِ تضـعيفٍ،

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٤٧، وينظر التسهيل ٢٩٣.

(٢) ينظر التسهيل ٢٩٣، والممتع ١/ ١٤٥، ١٦٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٤٦، ٢٤٧، ٣١١، ٣٢٧، وينظر التسهيل ٢٩٨.

(٤) ينظر التسهيل ٢٩١ – ٢٩٢، والمنصف ٢/ ٢١٤.

(٥) ينظر التسهيل ٢٩٢، والمنصف ٢/ ٢١٤.

(٦) الخزعال: داء.

و(فِعْلالٌ) غـيرُ مصـدرٍ بتضـعيفٍ[(١)]، ونحـو حَـدْرَدٍ[(٢)] مـن المُكَـرَّرِ العَيْنِ، و(إِفْعَلَةٌ) و(فِعْلَى) صفتينِ، إلاّ ما نـدرَ كضِـيزَى[(٣)]، و(فَيْعَـلٌ) في المُعْتَـلِّ، و(فَيْعِلٌ) في الصحيحِ[(٤)]، و(فَعْيَلٌ)[(٥)] و(فُعْيَلٌ) و(فِعْوَلٌ)، إلاّ ما نـدَرَ مـن عُلْيَبٍ[(٦)] وخِرْوَعٍ وَعِتْوَدٍ[(٧)].

وأُهمِلَـتْ أَصَـالةُ الـواوِ في غـيرِ ثلاثـيٍّ إلاَّ أَنْ يَنْـدُرَ، وزِيادَتُهـا أوَّلاً، وكونُها لامَ مُعتَلِّ الفاءِ أوِ العَيْنِ، إلاّ ما حُفِظَ من نحوِ دَوٍ وقَوِيَ، وما نـدرَ من قَوْقَيْتُ[(٨)] وضَوْضَيْتُ[(٩)] وواوٍ[(١٠)].

وأُهْمِلَتْ أصـالةُ الألـفِ، إلاّ في حـرفٍ أو شِـبْهِهِ، وتَعَـذَّرَتْ زيادَتُهـا

---

(١) ينظر التسهيل ٢٩٤، والممتع ١/ ١٥٠ – ١٥١.

(٢) الحدرد: القصير. وينظر التسهيل ٢٩٦.

(٣) ينظر التسهيل ٢٩٤.

(٤) ينظر التسهيل ٢٩٤، والممتع ١/ ٨١.

(٥) مثالُ (فَعْيَل) ضَهْيَد، وهو الطب الشـديد. وعَتْيَـد، اسـم موضـع. قـال ابـن جـني في الخصائص ٣/ ٢١٦: (وكلاهما مصنوع). وينظر الممتع ١/ ٨٤.

(٦) عُلْيَبٌ: اسمُ وادٍ. ينظر الكتاب ٤/ ٢٦٨.

(٧) ينظر التسهيل ٢٩٤، والممتع ١/ ٨٤. وعِتوَد: اسم موضع.

(٨) قوقت الدجاجة: صاحت.

(٩) ضوضى: من الضوضاء والجلبة.

(١٠) ينظر التسهيل ٢٩٢.

أوَّلاً، وإنْ صَحبتْ أكثرَ من أَصْلَيْنِ هـي أو الـواو أو اليـاءُ مُكـرَّرٌ أو همـزةٌ
٧٥ب مُصَدَّرةٌ أو مُؤَخَّرَةٌ /٧٥ب/ هي أو نونٌ بعدَ ألفٍ زائـدةٍ أو مـيمٌ مُصَـدَّرةٌ، حُكِمَ بالزيادةِ ما لم يمنعْ مانعٌ كالاشتقاقِ والحَمْلِ على الأكثرِ، أوكون المحلِّ غـيرَ قابـلٍ(١) وزيـادةُ المـيمِ حَشْـواً وآخـراً محفوظـةٌ(٢)، وكـذا الهمـزةُ غـيرُ المسبوقةِ آخراً بألفٍ(٣)، وحروفُ بابِ وَسْوَسَ كلُّها أصـولٌ، إلاّ أنْ يُفْهَـمَ المعنى بسقوطِ ثالثِها، ففيهِ خلافٌ(٤)، ويُحكَمُ بأصالةِ المُكرَّرِ والواوِ واليـاءِ في كلمةٍ رُباعيةٍ مُصَدَّرةٍ بهمزةٍ أو ميمٍ ما لم تَبِنْ زيادَتُهُنَّ بدليلٍ(٥)، واطَّـرَدَ زيادةُ النونِ أوّلاً للمضارعةِ، وثانياً في الانفعالِ وفروعِـهِ، وثالثـاً سـاكناً في كلمـةٍ خُماسـيّةٍ، ورابعـاً في الافْعِـنْلالِ وفرُوعِـهِ، وفيمـا سـبقَ مـن التثنيـةِ وغيرِها، وهو في غيرِ ذلكَ أصْلٌ ما لم يمنَعِ الاشتقاقُ وعدمُ مقابَلَةِ أصلٍ(٦)، وكـذلك التـاءُ في غـير موضِـعِها المُطّـردةِ كالافتِعـالِ والتَّفَعُّـلِ وفروعِهِمـا،
٧٦أ وقريـبٌ مـن الاطِّـرادِ زيادَتُهـا في ملكُـوتٍ(٧) /٧٦أ/ وزِيـدَتِ السّـينُ في

---

(١) ينظر التسهيل ٢٩٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) ينظر التسهيل ٢٩٥.

(٤) ينظر التسهيل ٢٩٦ – ٢٩٧.

(٥) ينظر التسهيل ٢٩٧ – ٢٩٨.

(٦)، الكتاب ٤/ ٣١٩ – ٣٢٦، وينظر التسهيل ٢٩٥.

(٧) الكتاب ٤/ ٣١٥ – ٣١٨، وينظر التسهيل ٢٩٥، وسر صناعة الأعراب ١/ ١٧٤-١٨٨.

الاستفعالِ وفروعِه، وعِوَضاً من حركةِ عَيْنِ اسْطَاعَ في الأجودِ[1]، وفي الوقفِ بعدَ كافِ المؤنَّثِ وهي كَسْكَسَةُ بكرٍ، وإنْ فُعِلَ ذلك بالشِّينِ أو أُبْدِلَت من الكافِ المذكورةِ فهي كَشْكَشَةُ تميمٍ[2]، وزِيدَت الهاءُ وقفاً في مواضعَ يأتي ذكرُها، وفي جمعِ (أُمٍّ) غالباً، ورُبَّما قيلَ أُمَّهَةٌ، وتَأَمَّهَتُ، وهاءُ اهراقَ كسينِ اسطَاعَ، وأصالتُها في (هِجْرَعٍ)[3] و(هِرْكَوْلَةٍ)[4] ونحوِهما أحقُّ من زيادَتِهما، خلافاً للأخفش[5]، وزِيدَتِ اللّامُ في الإشارةِ كما سبقَ، ورُبَّما زِيدت آخراً كـ (الفَحْجَلِ)[6] في: أفحَجَ، وفيه نظرٌ، وفي قولهم: دِمَثْرٌ ودَمِثٌ[7] ونحو ذلك بمعنىً واحدٍ، ما يُوهِنُ التَّمسُّكَ في دَعْوَى زيادةِ ما نَدَرت زيادتُهُ ببقاءِ المعنى عند سقوطِها كَسلْهَبٍ[8] وسَلِبٍ، ودُلَامِصٍ[9] ودِلَاصٍ[10].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٥.

(٢) الكتاب ٤/ ١٩٩ – ٢٠٠، وينظر التسهيل ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) الهجرع: الأحمق.

(٤) الهركولة: الضخمة الاوراك.

(٥) ينظر التسهيل ٢٩٦، والممتع ١/ ٢١٧ – ٢٢١.

(٦) الفَحجَل: الذي يتداني صدرا قدميه ويتباعد عقباهما.

(٧) الدمث: السهل الخلق، وبابه فرح، ودماثة أيضاً، وأصل ذلك من الدَّمث بمعنى الأرض السهلة اللينة. والدِّمَثْرُ -كسِبَطْر- بمعناه. ينظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٠، ٣٨٢.

(٨) السَّلهب: الطويل، ينظر الممتع ٢/ ٦٧٧.

(٩) الدلامص: البرّاق. ينظر الممتع ١/ ٢٣٩.

(١٠) درع دِلاص ككتاب ملساء لينة. وينظر التسهيل ٢٩٦، والممتع ١/ ٢١٣-٢١٦.

(فَصْلٌ): أُبْدلَت الهمزةُ وجوباً من ألفِ التأنيثِ المسبوقةِ بألفٍ، ومِمّا استُحِقَّ في الاختيارِ الاتصالَ بالآخرِ من ثاني واوينِ أو ياءينِ أو واوٍ وياءٍ
٧٦ب بينهما ألفُ التكسيرِ /٧٦ب/ إلاّ ما شذَّ كَضَيَاوِنَ[1]، ومن ثالثِ المجموعِ على (فعائِل) في حالِ جَمْعِه، وربَّما حُمِلَ عليه بعضُ ما اعتلَّ عينُهُ من المجموعِ على مفاعِلَ، وأُبْدِلت أيضاً وجوباً من كلِّ ياءٍ أو واوٍ هي عينُ فاعلٍ اعتلَّت في فِعْلِه، أو متطرِّفة بعدَ ألف زائدة، ومن أوَّلِ واوَيْنِ تقدَّما في كلمةٍ ليس ثانِيهما مدّةً، وإنْ نُوِيَ بينهما فَصْلٌ فوجهانِ[2]. وأُبدِلت جوازاً من كلِّ واوٍ مضمومةٍ ضمّةً لازمةً، وسماعاً مِن الواوِ المكسورةِ الكائنةِ فاءً، خلافاً لأبي العبّاس في كونهِ مَقيساً، وما سِوى ذلك من إبدالها من حروفِ اللّينِ مسموعٌ[3]، وأُبدلت قليلاً من الهاءِ والعينِ، وهُما كثيراً منها[4].

وأبدلتِ الهاءُ وقفاً من أَلفِ (أنا) و(هنا) و(حَيَّهلا) ومن ياءِ (هذي) و(هُنَيَّةٍ)[5]. وهاءُ هناهُ الأخيرةُ على الأصحِّ بَدَلٌ من همزةٍ مُبْدَلةٍ من الواوِ الظاهرةِ في هنواتٍ[6].

---

(١) الضيون: السنور الذكر.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٠، ٣٠١.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠٠ – ٣٠١، والممتع ١/ ٣٣٢.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠١، والمنصف ٢/ ١٤٩ – ١٥٢.

(٥) ينظر التسهيل ٣١٨، والممتع ١/ ٤٠٠، ٤٠١.

(٦) ينظر المنصف ٣/ ١٤٠، والممتع ١/ ٤٠٠ – ٤٠١.

(فَصْلٌ): تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلفاً إنْ تحرَّكا بعد فتحة مُتَّصلَة ما لم يكونا في
٧٧أ (فَعِلَ) المحمولِ /٧٧أ/ على (افْعَلَّ)، أو (افْتَعَل) المحمولِ على (تفاعَلَ) أو يُسَكَّنُ ما بعدَهُما، أو يَكُن آخرُ ما هُما فيه زيادةً تخصُّ الأسماءَ، أو يكن مصدرَ فعلٍ صَحَّتا فيه، فإن استحقَّ هذا الإعلالَ حرفان متّصلان صُحِّحَ أوَّلُهما، وربَّما أُعلَّ وصُحِّحَ الثاني، وربَّما أُعلَّ المحمولُ على (فَعِل) المذكور، وربَّما قُلبا بعدَ الفتحة ساكنين، واطَّردَ ذلك في الافتعالِ، والأعرفُ فيه ابدالُ التاء منهما ما لم يكونا عارضين، وإذا اجتمعا وسُكِّنَ سابقهما، قُلبَ الواوُ ياءً ما لم يكنُ السابقُ منقلباً، وتَعيَّن الإدغامُ، وما صُحِّحَ كضَيْوَن، أو غُلِّبَ واوُهُ على يائه كفُتُوٍّ، فنادرٌ، وجَعْلُ الكسرة قبلَ الياءِ فتحةً، والياءِ ألفاً، لُغَةُ طَيِّءٍ[١].

(فَصْلٌ): كَسْرُ ما قبلَ الألفِ أو الواوِ الساكنة يُوجِبُ قلبَها ياءً، وضمُّ ما قبلَ الألفِ والياءِ الساكنة يُوجِبُ قلبَها واواً ما لم يُحصنَّ للتضعيفِ فإن اتَّصلت الياءُ بالطرفِ، وُقِيَتْ بجَعْلِ الضَّمَّة كسرةً مطلقاً، خلافاً للأخفشِ في تخصيصِ ذلك بجمعٍ، ولا خلاف
٧٧ب /٧٧ب/ في معاملةِ مَا عينُهُ ياءٌ من (مَفْعُولِ) و(فُعْلَى) كالكُوسَى أُنثَى الأكيسِ. وتُبَدلُ الواوُ وجوباً من الياءِ الكائنةِ لامَ (فَعْلَى) اسماً، أو فِعْلٍ على (فَعُلٍ)، ولا يكونُ إلاّ ملحقاً بنعمَ، ولا يذهبُ بتسكينِ الضمّةِ أو الكسرةِ تخفيفاً ما وجبَ بهما من إعلالٍ[٢].

---

(١) ينظر التسهيل ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٠٨، والمنصف ٢/ ١٥٧ – ١٦٠،

=

(فَصْلٌ): تُبدَلُ الياءُ من الواو لاماً في (فُعْلَى) اسماً إلاّ ما شَذَّ كـ حُزْوَى[1]، ومنها لاماً بعدَ كسرةٍ في ثلاثيٍّ، وبعدَها وبعدَ فتحةٍ فيما فوقَهُ، وإنِ انفصلت الكسرةُ بساكنٍ فالأكثرُ التصحيحُ، وتُبدَلُ أيضاً منها لاماً في (فُعُولٍ) جمعاً، إلاّ ما شذَّ، فإن كانت لامَ (مَفْعُولٍ) أو (فُعُولٍ) مصدراً، أو عينَ (فُعَّلٍ) جمعاً، فالتَّصحيحُ أجودُ الوجهين، ورُبَّما أُعِلَّت في (فُعَّالٍ)، ولا تعتلُّ مسبوقَةً بواوين كـ (افْعَوعَلَ) من القول، خلافاً للأخفشِ[2].

وتُبدَلُ الكسرةُ من كلِّ ضَمَّةٍ وَلِيَتْها واوٌ أو ياءٌ هي آخِرُ اسمٍ، إذ ليس
١٧٨أ في الأسماءِ مُتَمَكِّنٌ آخِرُهُ كآخِرِ يدعُو، ومن كلِّ ضمَّةٍ وَلِيتْهَا واو (مَفْعُولٍ) أو (فُعُولٍ) أُعِلَّتْ /١٧٨أ/ لامُهُ، وفي ضَمَّةِ فاءِ (فُعُولٍ) وجهان[3].

(فَصْلٌ): تُبْدَلُ الياءُ بعدَ كسرةٍ من الواوِ عيناً لمصدرٍ أُعِلَّتْ في فِعْلِهِ، أو لجمعٍ أُعِلَّتْ في واحدِهِ، أوصَحَّتْ وسُكِّنتْ، والجمعُ على مثالِ (فِعَالٍ) ما لم تعتلَّ اللّامُ، ونحو حِيلَةٍ وحِوَلٍ وطَوِيلٍ وطِيالٍ، وثَوْرٍ وَثِيَرَة شاذٌّ[4].

= والممتع ٢/ ٥٤٢، ٥٤٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٨٥ – ٣٩٤.

(١) حُزوى: اسم موضع، وينظر التسهيل ٣٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٩.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠٥، ٣٠٦.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠٤.

(فَصْلٌ): تُنْقَلُ حركةُ الواوِ والياءِ الكائنة عَيْنَ فَعلٍ لغيرِ تعجُّب، أو عينَ اسمٍ يوازنُ الفعلَ منقولاً منهُ، أو مَزيداً أَوَّلَهُ ميمٌ، أو يُباينُهُ مزيداً أوَّلَهُ بعضُ (نأتي) إلى ما قبلَها إن سُكِّنَ ولم يَكُنْ حرفَ لينٍ، ولم تعتلَّ اللامُ، ولم يَلِ العينَ مضاعَفٌ ولا ساكنٌ سُكوناً لازماً، غيرَ ألفِ مصدرٍ على (إفْعالٍ)، أو (استفعالٍ)، وغيرَ واوِ مفعولٍ[1]. وتُقلَبُ العينُ من جنسِ الحركةِ المقولةِ إنْ لم تجانسْها، ويلتقي ساكنان في (إفعالٍ) و(استفعالٍ) و(مَفْعُولٍ)، فيُحذَفُ ثانيهما لا أَوَّلُهُما، خلافاً للأخفشِ، وإنْ كانَ عينُ (مَفْعُولٍ) ياءً، صَحَّحَهُ التميميّون، وإن كانَ واواً فتصحيحُهُ شاذٌّ، خلافاً لأبي العباس في كونه مقيساً، وشَذَّ مَشيبٌ من الشَّوْبِ، ومَهُوبٌ /٧٨ب/ ٧٨ب من الهَيْبةِ، حملاً على شِيبَ وهُوبَ، وحُكْمُ (مفْعَلٍ) حُكْمُ (مفْعَالٍ)، لأنَّهُ أصلُهُ[2]. ورُبَّما صُحِّحَ بعضُ ما استوفى شروطَ الإعلالِ[3]، ولا يُعَلُّ ما لم يستوفِها.

(فَصْلٌ): تُفتَحُ وتُبْدَلُ ياءً الهمزةُ العارضةُ بعدَ ألفِ جمعٍ على مثالِ (مَفَاعِلَ) إنِ اعتلَّتْ لامُهُ، فإن كانت واواً ظاهرةً في الواحدِ، جُعِلَ مكانَ الياءِ واواً، ورُبّما فُعِلَ ذلك وإنْ لَمْ تَظْهَرْ في الواحدِ[4].

---

(١) ينظر التسهيل ٣١١.

(٢) ينظر التسهيل ٣١١.

(٣) ينظر التسهيل ٣١١، ٣١٢، وأوضح المسالك ٤/ ٤٠٥.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠١، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٨ – ٣٨٣.

(فَصْلٌ): استُثْقِلَت الواوُ الساكنةُ بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمةٍ ملفوظٍ بها أو مُقَدَّرَةٍ، فحُذِفَت وحُمِلَ في ذلك على يَفْعِلُ أخواتُهُ، والأمْرُ، وفِعْلَةٌ أو فَعْلَةٌ مصدراً مُحَرَّكَ العينِ بحركةِ الفاءِ، ولا تكونُ فتحةً إلاّ في مصدرِ بعضِ ما فُتِحَ عينُهُ، لكونِ لامِهِ حَلْقِيّاً، ورُبَّما صُحِّحَ مثالُ فِعْلَةٍ مُنَبَّهاً على الأصلِ أو مُؤوَّلاً باسمٍ[(١)].

(فَصْلٌ): أُبْدِلَت الياءُ سماعاً من ثالثِ الأمثالِ كتَظَنَّيْتُ، وثانيهما كأمْلَيْتُ، وأوَّلِهما كأَيْما وديوانٍ. ومن نونٍ في أناسيٍّ وضَرابيّ، واضطراراً من/١٧٩أ/ آخرِ ضفادعَ وأرانبَ وسادسٍ وثالثٍ[(٢)]. ١٧٩أ

(فَصْلٌ): تُبْدَلُ تاءُ الافتعالِ طاءً بعدَ الطاءِ والظاءِ والضّادِ والصّادِ، ودالاً بعدَ الدّالِ والذّالِ والزّاي، وثاءً بعدَ الثاءِ أو تدغَمُ فيها الثاءُ، وقد تُجْعَلُ كالفاءِ إنْ كانت طاءً أو صاداً أو دالاً أوزاياً أو سيناً، وربّما أُبْدلت دالاً بعد الجيمِ، وربّما حُمِلَ عليها تاءُ الضميرِ في إبدالها طاءً بعدَ الطاءِ والصّادِ، وفي إبدالها دالاً بعدَ الدَّالِ والزَّاي[(٣)].

وأُبْدِلَت التاءُ مِن الواوِ سماعاً كأتْلَجَهُ وتُراثٍ، ومِن ياءٍ كـ: ثِنْتَينِ ومن سينٍ كـ: ستٍ، ومن صادٍ كـ: لِصْتٍ[(٤)].

---

(١) ينظر التسهيل ٣١٢ – ٣١٣، والمساعد ٤/ ١٨٣ ، ١٨٧.

(٢) ينظر التسهيل ٣١٦، والمساعد ٤/ ٢١٥ – ٢٢١.

(٣) ينظر التسهيل ٣١٢، ٣١٦، والمساعد ٤/ ١٧٩، وما بعدها.

(٤) الكتاب ٤، ٢٣٩ – ٢٤٠ ،ينظر التسهيل ٣١٢، ٣١٦.

وأُبْدِلَت الميمُ وجوباً من النون الساكنة قبل باء، ومن المتحركة شذوذاً[1]، ورُبَّما أبدِلَت هي من الميم كأَنْغَرَت[2] الشّاةُ[3]، والسينُ من الزاي كَخاسقٍ[4]، ومنها الصَّادُ جوازاً إنْ وقعَ بعدها غَيْنٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ، وإن فصلَ حرفٌ أو حرفان فالجوازُ باقٍ، وإن سُكِّنت [السِّينُ][5] قبلَ دالٍ جازَ إبدالُها زاياً، وإن تحرَّكتْ قبل قافٍ فكذلكَ عند الكلبيين[6]. ورُبَّما أُبْدِلَتْ بعدَ جيمٍ أوراء، /٧٩ب/ وجَعْلُ الصادِ الساكنة قَبْلَ الدَّال زاياً وكزاي جائزٌ، وإخلاصُها زاياً إن تَحَرَّكَتْ مُمْتَنِعٌ غالباً لا إشمامُهَا[7]. ٧٩ب

(فَصْلٌ) وَقَعَ التكافُؤُ في الإبدال سماعاً بينَ الطّاءِ والدّالِ والتّاءِ[8]، وبينَ الميمِ والباءِ[9]، وبين العينِ والحاءِ[10]، وبينَ الثّاءِ

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٤٠، وينظر التسهيل ٣١٧.

(٢) أمغرت الشاة: إذا خرج لبنها أحمر.

(٣) ينظر التسهيل ٣١٧.

(٤) خزق السهم يخزق خزقاً وخزوقاً كخسق. وسهم خازق وخاسق، ينظر الابدال ٢/ ١١٢، والتسهيل ٣١٧.

(٥) الزيادة من التسهيل ٣١٧، يقتضيها السياق.

(٦) ينظر التسهيل ٣١٧، والكتاب ٤/ ٤٧٨ – ٤٨٠.

(٧) ينظر التسهيل ٣١٧.

(٨) الكتاب ٤/ ٤٧٠ – ٤٧٢، وينظر التسهيل ٣١٧.

(٩) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ١/ ٢٩٢.

(١٠) ينظر التسهيل ٣١٧.

والفـاءِ[١]، وبـين الكـافِ والقـافِ[٢]،وبـينَ الّـلامِ والـرّاءِ[٣]، وبـينَ الـلاّمِ والنّونِ[٤]، ورُبّما وقَعَ بـين الغـينِ والخـاءِ، وبـين الضّـادِ والـلاّمِ، وبـين الـذّالِ والثّاءِ، وبين الفاءِ والباءِ، وبين الحاءِ والهاءِ[٥]، وبين الجيم والياءِ، والأكثرُ كونُ الياءِ المُبْدَلِ منها الجيمُ مشدّدةً موقوفاً عليها أو مسبوقةً بعينٍ، وهي عجعجةُ قضاعةَ[٦]، ورُبَّما أُبْدِلَتِ الميمُ من الواوِ[٧]، وقد تُبْدَلُ مِن الهاءِ الحاءُ بعد حاءٍأوعينٍ إنْ أُوثِرَ الإدغامُ[٨]، ورُبَّما أُبْدِلَتِ الشّينُ من الجيمِ[٩]، وإذا سُكِّنت[١٠]، قبلَ دالٍ جازَ جَعْلُها كشينٍ[١١].

---

(١) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ١/ ١٨١.

(٢) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢/ ٣٥٣.

(٣) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢/ ٥٦.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٤٠،وينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢/ ٣٨٢، ٣٩٠.

(٥) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ١/ ١٩، ٢٦، ١٦٠، ١٦٥، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٩، ٢/ ٢٧٧.

(٦) الكتاب ٤/ ١٨٢، ٢٤، وينظر التسهيل ٣١٧ – ٣١٨، والإبدال ١/ ٢٥٧ وما بعدها.

(٧) الكتاب ٤/ ٢٤٠، وينظر التسهيل ٣١٨، والإبدال ٢/ ٤٤٤.

(٨) ينظر التسهيل ٣١٨، والإبدال ١/ ٣١٣ وما بعدها.

(٩) ينظر التسهيل ٣١٨، والإبدال ١/ ٢٢٦.

(١٠) أي الجيم كما في التسهيل ٣١٨.

(١١) ينظر التسهيل ٣١٨.

بابُ أَحكامِ الهمزةِ

تَحقيقُها إن بُدِئَ بها واجبٌ، وإن بُدِئ بغيرها أُبدلَ منها ساكنةً
٨٠أ /٨٠أ/ مجانسُ حركةِ ما قبلَها وجوباً إن ما تلَها، وإلاّ فجوازاً، وإن تحرَّكت بعد أخرى من كلمتِها قُلبَتْ واواً إن فُتحَتْ ثانيةً بعدَ فتحةٍ أو ضمّةٍ، وياءً في الغالبِ إنْ كانت بخلافِ ذلك ما لم تكُنْ عيناً كـ سَأَلَ فَتَسْلَمَ[1].

(فَصْلٌ): تُحذَفُ الهمزةُ وتُنقَلُ حركتُها إلى الساكنِ قبلَها وجوباً عندَ الأكثرِ فيما صِيغَ من الرُّؤيةِ إلاّ مَرْأًى ومرئيّاً ومرآةً ما لم يُضطَرَّ إلى الأصلِ، وجوازاً في غيرِ ذلك ما لم يَكُنِ الساكنُ ألفاً أو واواً مزيدةً للمدِّ، أو ياءً مثلَها، أو للتصغيرِ، فتُسَهَّلُ بعدَ الألفِ إنْ أُوثِرَ التَّخفيفُ، وتُبْدَلُ ياءً بَعْدَ الياءِ، وواواً بَعْدَ الواوِ، ويتعيّنُ الإدغامُ. ورُبَّما حُمِلَ في ذلكَ الأصليُّ على الزائدِ[2].

وإنْ كانَ المنقولُ إليهِ لامَ التعريفِ رُتِّبَ الحُكْمُ على السُّكونِ كـ (مِنَ الآنَ) أو على الحركةِ المنقولةِ كـ: (مِنْ لآنَ)[3]. ورُبّما اسْتُغْنِيَ بحذفِ الهمزةِ عن النَّقْلِ إلى الياءِ والواوِ ما لم تَكُنِ الحركةُ فتحةً، ومنهم من لا يَستثنيها[4]، /٨٠ب/ ويجوزُ تخفيفُها فيما سِوَى ذلك بإبدالها مفتوحةً بواوٍ ٨٠ب
بعد ضمّةٍ، وياءٍ بعدَ كسرةٍ، وإن لم تكن كذلكَ فبِتَسْهِيلِهَا، أيْ جَعْلَها

---

(١) ينظر التسهيل ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠٣.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠٤.

كمجانسِ حركتِها، خلافاً للأخفشِ في إبدال المضمومَة بعدَ كسرةٍ ياءً، والمكسورةِ بعد ضَمَّة واواً، وكتخفيفِ المفردة تخفيفُ الملاقيةِ أُخرى من غيرِ كلمتِها، ويجمَعُ بينهما في التَّحقيقِ لافي التخفيف، إلاّ عندَ الحجازيِّين، وإنِ اتَّفقَتْ حركتاهُما جازَ أيضاً الحذفُ وإبدالُ الثانية بمجانسِ حركتِها، وإن سُكِّنَتِ الأُولى أُبدلَت أو نُقلَ إليها حركةُ الثانيةِ، وأهلُ الحجازِ يُبدلونَ الأُولى بمُجانسِ حركةِ ما قبلَها، فإن كانت فتحةً سَهَّلوا الثانيةَ، وإلاّ نقلوا حركتَها، ويمتَنِعُ الإدغامُ في الأعرفِ، ويجوزُ الفصلُ بألفٍ إن كانتِ الأُولى للاستفهامِ، وإبدالُ الثانيةِ أَلِفاً إنْ كانت مفتوحةً[(١)].

(فَصْلٌ): استُثقِلَتْ همزةُ (أَفْعَلَ) مع همزةِ المُتَكَلِّم فَحُذِفَتْ وحُملَ على (أَفعل) أخواتُهُ، و(المُفعلُ) و(المُفْعَلُ)/ ٨١أ/ ما لم يُضْطَرَّ إلى الأصلِ. ٨١أ
وحُذِفَت فاءُ (خُذْ) و(كُلْ) و(مُرْ)، وفي (مُرْ) بعدَ عاطفٍ وجهان[(٢)].

وما رُوِيَ في الهمزةِ من إبدالٍ أو حذفٍ سِوَى ما ذُكِرَ، أو تخفيفٍ التُزِمَ في بعضِ النظائرِ، فمقصورٌ على السَّماعِ.

وقد يُعَلُّ المهموزُ والمعتَلُّ بالتّحويلِ كَمَسَاءٍ ولاثٍ وترائقَ في: مساوِئَ ولائثٍ وتراقٍ، وليسَ منها جاءٍ وخطايا ونحوُهُما، خلافاً للخليل[(٣)].

---

(١) ينظر التسهيل ٣٠٢ – ٣٠٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣١٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٣، ٤/ ٣٧٧ – ٣٧٨، وينظر التسهيل ٣١٦.

بابُ مخارجِ الحروفِ[1]

أَوَّلُ الحَلْقِ للهمزةِ والهاءِ والأَلفِ، وأَوْسَطُهُ للعينِ والحاءِ، وأدناهُ للغينِ والخاءِ، وما يَليه للقافِ، وما يليهِ للكافِ، وما يليهِ للجيمِ والشّينِ والياءِ، وأوّلُ حافّةِ اللسانِ وما يليه للضادِ، وما دونَ حافّته إلى مُنتهىُ طرفه ومُحاذي ذلك من الحَنَكِ الأَعلى لِلامِ. وما بين طرفِه وفُويقَ الثّنايا للنُّونِ والرَّاءِ وهي أَدْخَلُ في ظهرِ اللّسانِ قليلاً، وما بينَ طرَفِه وأُصولِ الثّنايا للطَّاءِ والدّالِ والتّاءِ، وما بينَهُ وبين الثّنايا للزَّاي والسِّينِ والصّادِ، وما بينَهُ /٨١ب/ وبينَ أطرافِها للظّاءِ والذّالِ والثّاءِ، وباطنُ الشَّفَةِ السُّفلى وأطرافُ الثّنايا العُليا للفاءِ، وما بينَ الشَّفتينِ للواوِ والباءِ والميمِ. ٨١ب

(فَصْلٌ): لهذهِ الحروفِ فروعٌ تُستَحْسَنُ، وهي الهمزَةُ المُسَهَّلةُ، والغُنَّةُ ومخرجُها الخيشومُ، وألِفا الإمالةِ والتَّفخيم، والشِّينُ كالجيمِ، والصّادُ كالزّاي؛ وفروعٌ تُستَقْبَحُ وهي كافٌ كجيمٍ، وبالعكسِ، وجيمٌ كشينٍ، وصادٌ كسينٍ، وطاءٌ كتاءٍ، وظاءٌ كثاءٍ، وباءٌ كفاءٍ[2]، وضادٌ ضعيفةٌ[3].

(فَصْلٌ): من الحروفِ مهموسةٌ، ويجمعُها (سَكَتَ فَحثّهُ شخصٌ) وما عداها مجهورةٌ، ومنها شديدةٌ، ويجمعُها (أجدُكَ قَطَّبْتَ)،

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣، وينظر التسهيل ٣١٩.

(٢) في الأصل: (وفاءٌ كباءٍ) والتصويب من التسهيل ٣٢٠، والكتاب ٤/ ٤٣٢.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٢، وينظر التسهيل ٣١٩، ٣٢٠.

ومتوسطةٌ، ويجمعُها (لَمْ يَرْوِعَنّا) وما عداهُما رِخْوَةٌ[١].

ومنـها مُطْبَقَـةٌ وهـي الصّـادُ والضّـادُ والطّـاءُ والظّـاءُ، ومـا عَـدَاها مُنفتِحـةٌ[٢]، والمُطبَقَـةُ مـع الغـينِ والخـاءِ والقـافِ مُسْـتَعليَةٌ، ومـا عـداها مُنْخَفضَةٌ، ومنها حروفُ القلقلةِ ويجمعُها (قَطٌ بجد)، وحـروفُ الصَّـفير: الـزّايُ والسِّـينُ /٨٢أ/ والصّـادُ، وحـروفُ اللِّـينِ والإعـلالِ: الـواوُ واليـاءُ والألفُ، والمُنْحَرِفُ الّلامُ، والمُكَرَّرُ الرّاءُ، والهاوي الألفُ، والمهتوتُ التاءُ، وحروفُ الذَّلاقةِ هجاءُ (مُرْ بِنَفَلٍ)، والمُصْمَتَةُ ما عداها، ومـا سِـوى ذلـكَ من ألقابِ الحروفِ نِسَبٌ إلى مخارِجِها أو ما جاوَرَها[٣]. ٨٢أ

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٤ – ٤٣٥، وينظر التسهيل ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٦، وينظر التسهيل ٣٢٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٥، ٤٣٦، وينظر التسهيل ٣٢٠.

بابُ الإدغامِ[1]

إذا التقى المِثْلاَنِ وسَكَنَ أَوَّلُهُما وليسَ مَدَّةً ولا همزةً، تعيَّنَ الإدغامُ مطلقاً، وكذلك إنْ تحرَّكا وهما في فعْلٍ ما لم يكن أوَّلُهُما نوناً أو ياءً للمضارعة، أو اسمٍ ليس على (فَعَلٍ) أو (فِعَلٍ) أو (فُعَلٍ) أو (فُعُلٍ) كُلُّهُ أو صَدْرُهُ ما لم يلحقْ بأحَدهما أو بواوٍ أو ياءٍ قبلَهُمَا، فيتعيَّن الفَكُّ، أو يكُنْ أَوَّلُهُما تاءً زائدةً، أو النونُ النائبةُ عن الضَّمَّة فيجوزُ الأمران.

وشذَّ إدغامُ (فُعُلٍ) في جمعِ ذُبَابٍ، وإظهارُ لَحَحتْ عَيْنُهُ ونحوِه، وإن كانَ ما
٨٢ب قبلَ المدغَمِ ساكناً /٨٢ب/ غيرَ مَدَّةٍ ولا ياءَ تصغيرٍ، حُرِّكَ بحركته مطلقاً، وكَسْرُهُ جائزٌ إنْ كانَ المدغَمُ تاءَ الافتعالِ، وفي ما عيْنُهُ[2] ولامُهُ ياءٌ الإظهارُ والإدغامُ إن لَزِمَت حركةُ لامه، وإلاّ تعيَّنَ الإظهارُ غالباً، والأكثرُ في تحيَّة الإدغامُ.

وإنْ تحرَّكَ المِثْلاَنَ وهما من كلمتينِ جازَ الإدغام، ما لم تليَا ساكناً ليسَ حرفَ لينٍ.

(فَصْلٌ): يُبدَلُ الحرفُ الكائنُ قبلَهُ حركةٌ أو حرفُ لينٍ مثْلَ مُقَاربهِ الذي بعدَهُ، ويُدْغَمُ فيه جوازاً ما لم يكن حَرْفَ لينٍ، أو همزةً، أو ضاداً أو شيناً، أو فاءً، أو ميماً، أو صفيريًّا بعدَهُ غيرُ صفيريٍّ، أو يَلتَقِ الحرفانِ في كلمةٍ يُلبِسُ الإدغامُ فيها بالتَّضعيفِ[3].

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٧ وما بعدها، وينظر التسهيل ٣٢٠- ٣٢٣.

(٢) لَحِحَتْ عينُهُ: التصقت بالرَّمَصِ. القاموس (لحح) والممتع ١/ ٢٩٥.

(٣) ينظر التسهيل ٣٢٢، والمساعد ٤/ ٢٦٤ – ٢٦٦.

وإدغامُ الرّاءِ في الّلامِ محفوظٌ[1]، ورُبَّما أُدْغِمَ الفاءُ في الباءِ[2]، والضّادُ في الطّاءِ المُبْدَلَةِ من تاءِ الافتعالِ[3].

(فَصْلٌ): وَقَعَ التَّكافُؤُ في الإدغامِ بينَ الحاءِ والعينِ، وبينَ الخاءِ والغينِ[4]، /٨٣أ/ وبينَ الكافِ والقافِ[5]، وبينَ حروفِ الصَّفيرِ[6]، وبينَ الطّاءِ والدَّالِ والتّاءِ والظّاءِ والذّالِ والثّاءِ[7]، وتُدْغَمُ السِّتُّ[8] في الصّفيريّةِ[9]، وتُدغَمُ في التِّسْعَةِ[10]، والشِّينِ والضّادِ والنّونِ والرَّاءِ اللاَّمُ وجوباً إن كانت للتعريفِ، وإنْ كانت لغيرِه حَسُنَ إدْغامُها في الرّاءِ، وقَبُحَ في النّونِ إلاّ ما قُرِئَ بهِ، وتوَسَّطَ في البواقي[11]. ٨٣أ

---

(١) ينظر التسهيل ٣٢٢ – ٣٢٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٠، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٤) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٦) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٧) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٨) أي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

(٩) ينظر التسهيل ٣٢٣، والممتع ٢/٧٠١.

(١٠) الحروف التسعة هي: التاء والثاء والدّال والذال والزاي والسين والصاد والطاء والظاء. ينظر المساعد ٤/٢٧٢.

(١١) الكتاب ٤/ ٤٥٧ – ٤٥٩، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(فَصْلٌ): تُدْغَمُ في الحاءِ الهاءُ[١]، وفي الشِّينِ والتّاءِ الجيمُ[٢]، ويُدْغَمُ فيها[٣]، وفي الشِّينِ والضّادِ السِّتَّةُ[٤] المُدْغَمَةُ في الصَّفيريَّة[٥]، والأقيسُ إذا أُدغِمَ المطبَقُ إبقاءُ الإطباقِ[٦]، ويُدْغَمُ النُّونُ بغيرِ غُنَّةٍ في الرَّاءِ واللاّمِ، وبغنَّةٍ في مِثْلِهَا والميمِ والواوِ والياءِ[٧]، وتُدْغَمُ تاءُ (تَفَعَّلَ) و(تفاعَلَ) في مُقارِبِها فَيُؤْتَى بهمزةِ الوصلِ في الماضي والأمرِ، لتعذّرِ الابتداءِ بالسّاكنِ، وربَّما لُجِيءَ إلى حذفِ أحدِ المِثْلَيْنِ أو المتقارِبَيْنِ لتعذّرِ الإدغامِ لسكونِ[٨] الثاني، أو لاستثقالِه بتصدُّرِ /٨٣ب/ المُدغَمِ، وقولُهمُ: (اسْتَخَذَ) أصلُهُ: اسْتَتْخَذَ، فحُذِفَ ثاني التاءَيْنِ، أو (اتَّخَذَ) فحذفَ أوَّلُهُما وعُوِّضَ منهُ السِّينُ، وقالوا: (اسْتاعَ) بحذفِ الطاءِ وإبقاءِ تاءِ الاستفعالِ، أو بالعكسِ وإبدالِ الطاءِ تاءً[٩]. ٨٣ب

(١) الكتاب ٤/٤٤٩،وينظر التسهيل٣٢٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٢، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٣) أي يدغم في الجيم.

(٤) السّتة هي: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢٣، والممتع ٢/ ٧٠١ – ٧٠٢.

(٦) ينظر التسهيل ٣٢٣، والممتع ٢/ ٧٠٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٤٥٢ – ٤٥٤،وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٨) في الأصل (بسكون) والتصحيح من التسهيل ٣٢٤.

(٩) الكتاب ٤/ ٤٧٥– ٤٧٦، وينظر التسهيل ٣٢٤.

بابُ الإمالَة[1]

وهي أنْ يُنحَى بالألف نحو الياءِ جوازاً، لكونها منقلبةً عنها أو عن عَيْنٍ (فَعِل فعْلاً)، أو صائرةً ياءً طرفاً لا لإدغامٍ فيها، أو جائيةً بعدَ ياءٍ مُتَّصلَة بها، أو منفصلةً عنها بحرف، أو متقدِّمةً على كسرةٍ تليها، أو متأخِّرَةً عنها بحرفٍ أو حرفين أوَّلُهما ساكنٌ، ما لم يكن بعدَ الألف مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٌ بها أو منفصلٌ عنها بحرفٍ أو حرفين فيَمْنَعَ تأثيرَ الياءِ والكسرةِ الموجودتين، خلافاً لِمُدّعي المنعِ مطلقاً، وكذلك إنْ تقدَّمَ عليها المُسْتَعلي، غيرِ مكسورٍ ولا ساكنٍ بعدَ مكسورٍ، وربَّما /٨٤أ/ منعَ قبلها مطلقاً[2]، ١٨٤ وإنْ فُتِحت الرّاءُ المتّصلةُ بالألفِ أو ضُمَّتْ، فحكمُها حكمُ المُسْتعلي غالباً[3]، وإنْ كُسِرَت كَفَّت المانعَ[4]، ورُبّما أثَّرتْ منفصلةً تأثيرَها متَّصلةً، ولا يُؤثِّرُ مُسَوِّغُ الإمالةِ إلاّ أنْ يكونَ بعضَ ما الألفُ بعضُهُ، ويُؤثِّرُ ما نِعُها مطلقاً، ورُبَّما أثَّرَت الكسرةُ مَنْوِيَّةً في مُدغمٍ أو موقوفٍ عليه، أو زائداً تباعدُها بالهاء لخفائها[5].

---

(١) الكتاب ٤/ ١١٧ وما بعدها، وينظر التسهيل ٣٢٥ – ٣٢٧.

(٢) المكسوُر نحو: غِلافُ، والساكن نحو: مِصْباح. ينظر المساعد ٤/ ٢٨٦ – ٢٨٧.

(٣) الراء المفتوحة نحو: رَاشد وفِرَاش، ورأيت حماراً، والمضمومة نحو: هذا حمارُك. ينظر المساعد ٤/ ٢٨٨.

(٤) مثال: ذلك: قارِب وغارِب. ينظر المساعد ٤/ ٢٨٨.

(٥) ينظر المساعد ٤/ ٢٨٩ – ٢٩٢.

وقد يُمالُ عارٍ من سببِ الإمالةِ لمجاوَرَةِ المُمالِ لكونِهِ آخِرَ مجاوِرِ[1] ما أُميلَ آخِرُهُ طلباً للتناسبِ[2].

وأُميلَ مِن الأسماءِ غيرِ المتمكِّنةِ (ذا) و(متى) و(أنَّى)، ومِن الحروف (بَلَى) و(يا) و(لا) في[3] (إمَّا لا)[4]، ومِن الفَتَحاتِ الواقعَةِ قبلَ راءٍ مكسورةٍ، أو تاءِ تأنيثٍ موقوفٍ عليها. ومُسْتَنَدُ الإمالةِ في غيرِ ما ذُكِرَ النَّقلُ، عَلَماً كانَ أو غَيْرَهُ[5].

---

(١) في الأصل (ما مجاور) بزيادة (ما).

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٦، والمساعد ٤/ ٢٩٣ – ٢٩٤.

(٣) في الأصل (و) والتصحيح من التسهيل ٣٢٦، يقتضيه السياق.

(٤) ينظر التسهيل ٣٢٦، والمساعد ٤/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢٦، ٣٢٧، والمساعد ٤/ ٢٩٦، ٢٩٩.

/٨٤ب/ بابُ الوقفِ

إنْ كانَ آخرُ الموقوفِ عليهِ ساكناً ثَبَتَ بحالِه ما لم يكُنْ مُهْمَلاً في الخطِّ فيُحذَفُ، إلاّ تنوينَ منصوبٍ غيرِ مؤنَّث بالتّاءِ، فيُعَوَّضُ منهُ مجانسُ الحركةِ غالباً، لا تنوينُ المرفوعِ والمجرورِ في الأعْرَفِ، وكالصَّحيحِ في ذلك المقصورُ، خلافاً للمازنيِّ في التعويضِ من تنوينِه مطلقاً، ولأبي عمروٍ والكسائيِّ في عدمِ التعويضِ فيه مطلقاً[(١)].

ويُعوَّضُ ألفٌ من نونِ (إذَنْ)، ورُبّما قُلبَت ألفُ الموقوفِ عليه ياءً[(٢)]، أو واواً[(٣)] أو همزةً[(٤)]، ورُبَّما وُصِلَتْ بها هاءُ السّكتِ في (هُنَا) و(ألاَ)[(٥)]، وقد تُحذَفُ ألفُ المقصورِ اضطراراً.

والمنقوصُ غيرُ المنصوبِ إن كانَ مُنَوَّناً فَعَدَمُ يائه أَجودُ، ما لم تُحذَفْ فاؤُهُ أو عينُهُ فيتعيَّنُ الإثباتُ، وإن لمْ يكُنْ منوَّناً فالإثباتُ أجودُ، وكذلك

---

(١) ينظر التسهيل ٣٢٨.

(٢) وهي لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، يقولون: هذه عِصيْ، ورأيت عصِيْ، ومررت بعصِيْ. المساعد ٤/ ٣٠٥.

(٣) وهي لغة لبعضِ طيّئ. يقولون: هذه أفعُوْ، ورأيت أفعُوْ، ومررت بأفعُوْ. المساعد ٤/ ٣٠٥.

(٤) وهي لغة لبعضِ طيّئ أيضاً، يقولون: هذا فتأْ؛ ورأيت فتأ ومررت بفتأْ المساعد ٤/ ٣٠٦.

(٥) وذلك أن تقول: هُناه، وألاه. المساعد ٤/ ٣٠٦.

حكمُ ياءِ المتكلِّم الساكنةِ وصلاً، وحُكْمُ الياءِ والواوِ المُتحَرِّكَيْنِ حكمُ
١٨٥أ الصَّحيح،/ ١٨٥أ/ ولا حذفَ في: يَقضِي وافعَلي ويَدْعُو وافْعَلُوا ونحوِهنَّ غالباً، إلاّ في قافيةٍ أو فاصِلَةٍ[١].

(فَصْلٌ): يُسَكَّنُ المتحرِّكُ وهو الأصلُ، أو تُرامُ حركتُهُ مطلقاً، أو يُشارُ إليها دونَ صَوْتٍ إنْ كانت ضمَّةً، وهو الإشمامُ، أو يُضَعَّفُ الحرفُ إنْ لم يكنْ همزةً ولا مُعتلاً ولا بعدَ ساكنٍ، وتُنْقَلُ الحركةُ إلى الساكنِ قبلَهُ، ما لم يتعذَّرْ تحريكُهُ أو يُوجِبْ عَدَمَ النَّظيرِ أو تكُنِ الحركَةُ فتحةً، فلا تُنقَلُ إلاّ من همزةٍ[٢]، خلافاً للكوفيينَ[٣].

وعَدمُ النَّظيرِ في النَّقلِ منها مُغْتفَرٌ[٤] إلاّ عندَ بعضِ التَّميميين[٥]، فَيَفِرُّونَ منهُ[٦]، إلى تحريكِ الساكنِ بحركةِ الفاءِ اتباعاً[٧]، ويحملُونَ

---

(١) ينظر التسهيل ٣٢٨.

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٩.

(٣) أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها، وإن لم يكن المفتوح همزةً، فيقولون: رأيت البكَرْ. المساعد ٤/ ٣١٨.

(٤) تقول: مررت بالبُطِيءْ، فتنقل الكسرة من الهمزة إلى الساكن قبلها، وإن أدّى إلى (فُعِلَ) وكذا تقول: هذا الرِّدُؤْ، بالنقل، وإن أدّى إلى فِعُلْ. المساعد ٤/ ٣١٩.

(٥) لا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة، ويجعلون المهموز كغيره، المساعد ٤/ ٣١٩.

(٦) يريد بـ (منه) من النقل من الهمزة. المساعد ٤/ ٣١٩.

(٧) يقولون: هذا الرِّدِئْ، ورأيت الرِّدِئْ، ومررت بالرِّدِئْ. وهذا البُطُؤْ والخَبَأْ. والمساعد ٣١٩/٤.

المنصوبَ في ذلك على غيره، وإذا نُقلت حركةُ الهمزةِ حذَفَها الحجازيّونَ واقفينَ على حاملِ حركتِها[(١)] بما يُوقَفُ عليه مُسْتَبِدًّا به، وأثبتَها غيرُهُم ساكنةً أو مُبْدَلةً بمجانسِ حركةِ /٨٥ب/ ما قبلَها ناقلاً أو مُتْبِعاً، ورُبَّما أُبدلَت بمجانسِ حركتِها بعد سكونٍ باقٍ، أو حركةٍ غيرِ منقولةٍ، ولا يُبدِلُها الحجازيّونَ بعد حركةٍ إلاّ بمجانسها[(٢)]. ٨٥ب

(فَصْلٌ): إبدالُ تاءِ التأنيثِ في الوقفِ هاءً أعرَفُ من سلامَتِها، ما لم تكن في جمعٍ تصحيحٍ، فتكون سلامتُها أعرفَ، وفي (هيهاتَ) وجهانِ؛ وهي في التَّسميَةِ بها كطلحةَ إنْ لُحِظَ الإبدالُ، وإلاّ فكَعَرَفات[(٣)].

ويوقَفُ بهاءِ السَّكتِ على الفِعْلِ المحذوفِ الآخرِ جزماً أو وقفاً، وعلى (ما) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ وجوباً إنْ كانَ الفعلُ محذوفَ الفاءِ والعينِ، وكانت (ما) مضافاً إليها، واختياراً إنْ لم يكونا كذلكَ، وتوصَلُ جوازاً بـ (هو) و(هي) و(هَلُمَّ) و(ثُمَّ) و(كيفَ) و(ليتَ) و(لَعَلَّ) و(أين) و(إنَّ) مرادِفَةِ (نَعَمْ) والنّونِ المعاقبةِ للإضافةِ والدّالةِ على الإناثِ، والمؤكِّدَةِ الثقيلةِ، وتاءِ الضَّميرِ وكافِهِ /٨٦أ/ ويائِهِ المتحرّكةِ وألفي (أَلاَ) و(هُنا)[(٤)]. ٨٦أ

---

(١) يقولون: هذا الخَبْ، ورأيت الخَبْ، ومررت بالخَبْ، وهذا البُطْ، ورأيت البُطْ، ومررت بالبُطْ. وهذا الرِّدْ، ورأيتَ الرِّدْ، ومررتَ بالرِّدْ. المساعد ٤/ ٣١٩.

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٩ – ٣٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٣ – ٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣١٠، ٣٢٢ – ٣٢٣، والمساعد ٤/ ٣١٨ – ٣١٩. والهمع ٦/ ٢١٤.

(٣) ينظر التسهيل ٣٣٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٨٨، والهمع ٦/ ٢١٥ – ٢١٧.

(٤) ينظر التسهيل ٣٣٠ – ٣٣١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩٦، والهمع ٦ ٢١٦-٢١٩.

ويجري الوصلُ مجرَى الوقفِ اضطراراً، ورُبَّما أُجرِيَ مجراه اختياراً، ومنهُ إبدالُ بعضِ الطائيين في الوصلِ ألفَ المقصورِ واواً[(١)].

تَمَّ الكتابُ – والحمدُ لِلّهِ وحدَهُ، وصلواتُهُ على خِيرَةِ خَلْقِهِ محمَّدٍ النّبيِّ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم – على يدِ العبدِ الفقير إلى رحمةِ رَبِّهِ، إبراهيم بن طاهر بن عبد اللهِ الأربلي، عفا اللّهُ عنهُ وعن والديْه وعن المسلمين كافة، وذلك في يوم الاثنين ثامِن ربيع الآخر من شهور سنة خمس [وأربعين][(٢)] وستمائةٍ.

---

(١) ينظر التسهيل ٣٣١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٤، والهمع ٦/ ٢١٩ – ٢٢١.

(٢) غير واضحة في الاصل، وهي سنة نسخ الكتاب على ما يبدو.

قائمة المصادر والمراجع

الابدال: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١ هـ. تحقيق عزالدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠-١٩٦١.

الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، ت ٩١١ هـ. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٩٧٥.

الأصول في النحو: ابن السراج، أبوبكرمحمد بن السري، ت ٣١٦هـ. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول طبع بمطبعة النعمان - النجف، ١٩٧٣، والجزء الثاني طبع بمطبعة سلمان الأعظمي- بغداد ١٩٧٣.

الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت: ٦٧٢هـ. تحقيق د. حاتم الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠.

الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت١٩٧٦، الطبعة الثانية ١٩٥٦.

الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: ابن مالك، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، ودارعمار، عمان ١٩٩١.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت٦٤٦هـ. تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥-١٩٧٣.

الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة.

أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط/٦، دار الفكر، ١٩٧٤.

الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ. تحقيق د. حسن فرهود شاذلي، مصر ١٩٦٩.

البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٥.

البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ. تحقيق محمد المصري، ١٩٧٢ دمشق.

تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦. ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر ١٩٧٥.

تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية: الزركشي، محمد بن ابراهيم، ت ٩٣٢هـ مطبعة الدولة التونسية، ١٢٨٩هـ.

تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ. حيدر آباد.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٦٧.

تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ. القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٧.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الألفية): المرادي، ابن قاسم ت٧٤٩هـ. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

التوطئة: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، ت ٦٤٥ هـ. تحقيق يوسف احمد المطوع، القاهرة، ١٩٧٣.

الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح بدمشق ١٩٦٨.

الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، العراق، الموصل ١٩٧٦.

الحلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي، ت٥٢١هـ. تحقيق سعيد عبد الكريم دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.

الخصائص: ابن جنى، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ. تحقيق محمد علي النجار دار الكتب المصرية ١٩٥٢.

دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية.

ذيل القراء الكبار: ابن مكتوم، أحمد بن القادر، ت ٧٤٩هـ. نشر مع

كتاب (معرفة القراء الكبار- للذهبي) تحقيق محمد سيد جاد الحق. مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩.

سر صناعة الإعراب: ابن جنى، تحقيق السقا وآخرين، مصر١٩٥٤.

السلوك لمعرفة دول الملوك: المقريزي، أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ. تحقيق مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت١٠٨٩هـ. مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠هـ.

شروح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): علي بن محمد الأشموني، ت٩٢٩. مطبعة البابي الحلبي بمصر.

شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت ٦٨٦هـ. منشورات ناصر خسرو، بيروت.

شرح التسهيل: ابن مالك، الجزء الأول. ت د. عبد الرحمن السيد، القاهرة ١٩٧٤.حقيق

شرح التسهيل: المرادي، تحقيق حسين تورال، رسالة ماجستير- القسم الأول، بغداد ١٩٧١.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت ٩٠٥ هـ. البابي الحلبي بمصر.

شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، ت ٦٦٩هـ. تحقيق د. صاحب أبو جناح، العراق، الموصل ١٩٨٠.

شرح الشافية: الجاربردي، أحمد بن الحسن، ت٧٤٦هـ، دار الطباعة العامرة ١٣١٠هـ.

شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي، ت ٦٨٨هـ. تحقيق نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨هـ.

شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط/٧، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٧.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، ت ٧٦٩هـ. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،ط/٦، دار الفكر ١٩٧٤.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي. الجزء الأول ط/١، ١٩٧٥.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٧.

شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/١١، مصر ١٩٦٣.

شرح الكافية: رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩، الطبعة المصورة.

شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ط/١، ١٩٨٢.

شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ. عالم الكتب، بيروت الطبعة المصورة.

شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ. تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الاداب في النجف الأشرف ١٩٨٠.

الصماح: الجوهري، اسماعيل بن حماد، ت بحدود سنة ٤٠٠هـ. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

طبقات الشافعية: الأسنوي، جمال الدين، ت ٧٧٢هـ. تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٠.

طبقات الشافعية: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١هـ. تحقيق الطناحي والحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة، ت ٨٤٧هـ. تحقيق د. محسن غياض، النجف الأشرف ١٩٧٣-١٩٧٤.

غاية النهاية: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ. تحقيق برجستراسر وبرتز القاهرة ١٩٣٢-١٩٣٥.

الفصول الخمسون: ابن معيط، أبو الحسين زين الدين يحيى ابن عبد المعطي، ت ٦٢٨هـ. تحقيق محمود محمد الطناجي، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧.

القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مطبعة السعادة بمصر.

القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية: محمد بن طولون الصالحي، ت ٩٥٣هـ. تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق ١٩٤٩.

الكافية في النحو: ابن الحاجب، الاستانة ١٣١٤هـ.

الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. ت ١٨٠هـ. تحقيق عبد السلام هارون، ط/٢، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧٧.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ. استانبول ١٩٤٤م.

لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ. دار صادر بيروت ١٩٥٥.

المثنى: أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠.

المخصص: ابن سيده، علي بن اسماعيل، ت ٤٥٨هـ. بولاق ١٣١٨هـ.

المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

المدرسة النحوية في مصر والشام: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط/١ ١٩٨٠.

مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، ت ٧٦٨هـ. بيروت ١٩٧٠.

المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ودار المدني بجدة. ١٩٨٠- ١٩٨٤.

معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ ج١ تحقيق نجاتي والنجار، ج٢ تحقيق النجار، ج٣ تحقيق شلبي، القاهرة ١٩٥٥-١٩٧٢.

معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة: أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زادة، الجزء الأول مراجعة كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

المفصل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨هـ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١هـ. تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.

المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ. تحقيق محمد الخالق عضيمة، القاهرة.

المقرب: ابن عصفور، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ١٩٧١-١٩٧٢.

الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.

المنصف (شرح التصريف للمازني): ابن جنى، تحقيق ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الاندلسي، تحقيق جليزر نيوهافن ١٩٤٧.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت ٨٤٧هـ. دار الكتب المصرية.

نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني، ابو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، ت ٥١٨هـ. مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٨هـ.

نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب: المقري، أحمد بن محمد، ت ١٠٤١هـ. تحقيق د. احسام عباس، بيروت ١٩٦٨.

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: السيوطي، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر، جامعة بغداد- طلية الآداب — ١٩٨٣.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، الجزء الأول تحقيق عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، والجزء الثاني إلى السابع بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥-١٩٨٠.

الوافي بالوفيات: صلاح الدين آيبك الصفدي، ت ٧٦٤هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣.

الوفيات: ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت ٨٠٩هـ. تحقيق عادل نويهض، بيروت ١٩٧٨.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
افتتاحية	٥
* المقدمة	٧
١- الدراسة	
ابن مالك	١٠
* اسم الكاتب ونسبته	١٣
* نهج المؤلف في كتابه	١٨
- الاختصار في العبارة	١٩
- مخالفة رأيه في التسهيل	٢٠
- المسائل الخلافية في الكتاب	٢٨
- ارآء ابن مالك في الكتاب	٣٤
- شواهد الكتاب وأمثلته	٣٦
- لغات القبائل	٣٩
- في نسبة الاراء	٤١

- في بيان الخلاف النحوي ٤٢
- المصطلح النحوي عند ابن مالك ٤٣
- بين أبواب الكتاب وأبواب التسهيل ٤٤
* منهج التحقيق ٥٤
* وصف نسخة الكتاب ٥٤
صور من المخطوطة ٥٦
٢- النص المحقق
خطبة المؤلف ٥٩
- باب شرح الكلمة وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام ٥٩
- باب إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال وما يتعلق بهما ٦٢
- باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ٦٤
- باب إعراب المثنى والمجموع وما يتعلق بذلك ٦٥
- باب التثنية وجمع التصحيح ٦٨
- باب المعرفة والنكرة ٧٢
- باب العلم ٧٣
- باب المضمرات ٧٥

- باب أسماء الإشارة ٨٣

- باب الموصولات ٨٤

- باب لحاق الألف واللام ٨٩

- باب المبتدأ ٩١

- باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر ٩٦

- باب أفعال المقاربة ١٠٠

- باب الحروف المشبهة بالأفعال ١٠٢

- باب الحروف الناصبة للمبتدأ والخبر ١٠٨

- باب الفاعل ١١٢

- باب المفعول الذي ينوب عن الفاعل ١١٥

- باب اشتغال الفعل أو شبهه عن المفعول به بضميره أو ملابسه ١١٨

- باب تعدي الفعل ولزومه ١٢٠

- باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا ١٢٣

- باب المصدر ١٢٥

- باب المفعول له ١٢٧

- باب المفعول فيه ١٢٨

- باب المفعول معه ١٣١

- باب الاستثناء ١٣٣

- باب الحال ١٣٦

- باب التمييز ١٤٠

- باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء ١٤٢

- باب الإضافة ١٤٧

- باب إعمال المصدر ١٥٣

- باب التعجب ١٥٥

- باب نعم وبئس ١٥٧

- باب حبذا ١٥٩

- باب أفعل التفضيل ١٦٠

- باب اسم الفاعل ١٦٢

- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٦٤

- باب التابع ١٦٦

- باب التوكيد ١٦٧

- باب النعت ١٦٩

- باب البدل ١٧٢

- باب عطف البيان ١٧٤

- باب المعطوف عطف النسق ١٧٥

- باب المنادى ١٧٩

- باب المستغاث به والمتعجب منه ١٨٢

- باب أسماء لم تستعمل في غير النداء ١٨٣

- باب الندبة ١٨٤

- باب الترخيم ١٨٥

- باب الاختصاص والنصب على المدح والذم والترحم ١٨٧

- باب النفي العام ١٨٨

- باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما ١٩٠

- باب أبنية الأفعال ومعانيها ١٩٢

- باب همزة الوصل ١٩٩

- باب أبنية مصادر الثلاثي المجرد ٢٠٠

- باب أبنية مصادر غير الثلاثي ٢٠٢

- باب ما زيدت الميم في أوله وليس بصفة ٢٠٤

- باب أسماء الأفعال	٢٠٥
- باب نوني التوكيد	٢٠٧
- باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٢٠٩
- باب كيفية التسمية بلفظ كائن ما كان	٢١٢
- باب إعراب الفعل وعوامله	٢١٣
- باب عوامل الجزم	٢١٨
- باب تتميم الكلام على إذ وإذا وشبههما مما ذكر وما لم يذكر	٢٢٢
- باب القسم والمقسم عليه	٢٢٤
- باب العدد	٢٢٦
- باب كم وكذا وكأين وكيت وذيت	٢٣٠
- باب الحكاية	٢٣٢
- باب الإخبار	٢٣٥
- باب التذكير والتأنيث	٢٣٦
- باب ألفي التأنيث	٢٣٩
- باب المقصور والممدود	٢٤١
- باب التقاء الساكنين	٢٤٢

- باب الاسم المنسوب إليه ٢٤٤
- باب أمثلة الجمع قليله وكثيره ٢٤٩
- باب التصغير ٢٥٥
- باب تتميم الكلام على معاني الحروف وأحكامها ٢٥٨
- باب التصريف ٢٦٠
- باب أحكام الهمزة ٢٧٣
- باب مخارج الحروف ٢٧٥
- باب الإدغام ٢٧٧
- باب الإمالة ٢٨٠
- باب الوقف ٢٨٢
- قائمة المصادر والمراجع ٢٨٦
- المحتويات ٢٩٦